العولمة السياسية

أنعكاساتها - وكيفية التعامل معها



دكتور

فضل الله محمد سلطح

جامعة الإسكندرية

الناشر مكتبة بستان المعرفة

لطبع ونشر وتوزيع الكتب

العولمة السياسية

انعكاساتها ـ وكيفية التعامل معها

د. فضل الله محمد إسماعيل

كلية الآداب بدمنهور

جامعة الإسكندرية

الناشر

بستان المعرفة

اسم الكتاب: العولمة السياسية

اسم المؤلف: دكتور/ فضل الله محمد إسماعيل

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق المصرية: ٩٧٨٥/ ٢٠٠٠

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977 - 6015 - 11 - 5

الطبعة: الأولى

التجهيزات الفنية: كمبيوتر 2000 ☎: ٠٣/٤٠١٥٩٦٥

الطبع: دار الجامعيين للطباعة والتجليد الاسكندرية ☎: ٠٣/٤٨٦٢٠٠٤

الناشر: بستان المعرفة

٦٧ ش الحدائق بجوار نقابة التطبيقيين - الحدائق - كفر الدوار

تليفون: ٠٣/٤٠٢٤٢٢٨ & ٠١٢٣٥٣٤٨١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

" أفلم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم، كانوا أكثر منهم وأشد قوة وآثاراً فى الأرض، فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون "

صدق الله العظيم

" غافر : الآية ٨٢ "

المقدمة

يعد مصطلح العولمة من أهم وأحدث المصطلحات التى شاع إستخدامها واتسع نطاق تداولها بسرعة فائقة خلال السنوات القليلة الماضية، ولعل السبب فى ذلك هو ارتباط هذا المصطلح بالتغيرات العميقة والسريعة التى يجتازها العالم فى الوقت الحاضر، سواء من الناحية السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية أو الثقافية أو التكنولوجية.

وقد كانت أول صياغة لهذه الكلمة باللغة الإنجليزية فى عام ١٩٩١ عندما ظهرت لأول مرة فى أحد المعاجم اللغوية ثم تعاقبت صياغتها فى مختلف اللغات، وسرعان ما أستحوذت على إهتمام الناس فى كل مكان من العالم، وأخذت تشق طريقها الى عناوين آلاف المقالات الصحفية والمؤلفات الإكاديمية.

وعلى الرغم من تعدد التعريفات التى دارت حول العولمة إلا أنها تلتقى جميعها فى بوتقة واحدة، فهى تعبير مطروح الآن فى الفكر السياسى والإقتصادى لدى الغرب كمرحلة من التطور فى العمل والعلاقات الدولية، بدأت فى العصر الحديث منذ بدأ الغرب يفكر فى تنظيم علاقاته وتبادل منافعه مع الآخرين.

ولقد حاولت هذه الدراسة أن تنظر الى العولمة من منظور سياسى، وذلك لأن العولمة وإن كانت قد إتخذت فى البداية طابعاً إقتصادياً كسمة أساسية لها، إلا أن الآثار الإقتصادية - بل والإجتماعية والثقافية - توظف لخدمة الغرض السياسى للقوى الدولية المستفيدة من مناخ العولمة. ومن هنا جاءت هذه الدراسة بعنوان: العولمة السياسية.

ولكن إذا كانت العولمة تعبر عن مرحلة تاريخية من مراحل تطور العالم، فإن هناك بعض التساؤلات التى تفرض نفسها علينا، ونحن بصدد الحديث عن هذا الموضوع، أهمها:

أولاً : ما مفهوم العولمة؟ وما أهم مظاهرها؟

ثانياً: هل للعولمة أصول تاريخية فى الفكر الفلسفى؟

ثالثاً: إذا كانت العولمة – كما يقول الدكتور عابد الجابرى – أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة، فهل العولمة هنا مرادفة للأمركة؟ وإذا كانت العولمة فعلاً مرادفة للأمركة، فما معالم هذه الأمركة؟

رابعاً: هل للعولمة انعكاسات على دول العالم الثالث؟ وما أهم هذه الإنعكاسات؟

خامساً: ما دور الأمم المتحدة فى ظل نظام العولمة؟ وهل لدى الأمم المتحدة الإستقلالية الكاملة عن السياسة الأمريكية؟ أم يتم توظيفها لحساب هذه السياسة البراجماتية الإمبريالية؟

سادساً: إذا كان الرفض المطلق للعولمة لن يُمكّن الدول من تجنب مخاطرها، كما أن القبول المطلق لها لن يمكنها من الإستفادة التامة منها، فكيف يمكن التعامل مع تلك الظاهرة؟

ويطيب لى أن أشير الى أنه إذا كان هذا الموضوع – العولمة – قد تعرض له أكثر الباحثين، من زوايا مختلفة، فقد حاولت من خلال هذه الدراسة أن أركز على الإجابة على التساؤلات التى سبق ذكرها، حتى نبين كيفية القدرة على الصمود فى عالم تلعب فيه المنافسة دوراً تتزايد أهميته وخطورته يوماً بعد يوم.

وإذا كانت مناهج البحث تتنوع وفقاً للموضوع المراد دراسته، فإن المنهج المستخدم فى هذا البحث هو المنهج التاريخى التحليلى النقدى.

وقد قسم هذا البحث الى خمسة فصول، خصص الفصل الأول لدراسة مفهوم العولمة وأهم مظاهرها، وقد أشرت فى هذا الفصل الى صعوبة وضع تعريف للعولمة يكون جامعاً مانعاً، حيث أن فهم الأفراد للعولمة سوف يختلف حسب تخصص كل منهم. ومن ثم جاءت التعريفات مختلفة بإختلاف التخصصات. كما بينت فى هذا الفصل أيضاً أنه إذا كانت العولمة تعكس مرحلة تاريخية من مراحل تطور العالم، فإن هذه المرحلة لها مظاهرها وأبعادها الإقتصادية والمعلوماتية والإعلامية والتكنولوجية والإجتماعية والثقافية والسياسية.

وإذا كان التطور التاريخى لا يعرف – كمبدأ عام – الإندفاعات العشوائية أو الإنقطاعات المفاجئة، وأن لكل شئ أصوله وجذوره الضاربة فى أعماق التاريخ، فقد رأيت أنه لزاماً علىّ أن أعود الى الماضى لكى أسجل الملامح الأولى لهذه الظاهرة عبر العصور المختلفة، وقد كان هذا هو ما تناوله الفصل الثانى بالدراسة.

وإذا كانت قوة وإنتشار إتجاه العولمة تدعمه الحكومة الأمريكية، والنخبة السياسية والإعلامية الفعالة فى واشنطن الى جانب الشركات الجبارة متعددة الجنسيات – التى تسيطر الآن على تشكيل بنية هذه الظاهرة، وتستهدف إشاعة وسيادة قيم وأسلوب الحياة الأمريكية – فإن ذلك قد دفعنا لأن نعبر عن العولمة الآن بأنها أمركة. هذه الأمركة تسعى الولايات المتحدة من خلالها الى إعادة صياغة العالم طبقاً لمصالحها واتجاهاتها وأنماط القيم السائدة فيها وهذا ما تحدثنا عنه فى الفصل الثالث.

إن العولمة وقد ولدت من رحم التنافس، عملت على زيادة حدة الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة النامية، كما ساعدت على الإستعلاء والهيمنة فى إدارة الحركة العالمية، بما يتنافى مع حق الشعوب فى الدفاع عن هويتها الثقافية وإستقلالها السياسى. فشعار العولمة كما تؤكده السياسات المعلنة للدول المتقدمة يحمل فى نفسه معانى ومضامين لا يمكن أن تكون مقبولة، وهو شعار يخفى تطلعاً لإحياء سياسات إستعمارية اندثرت وأصبحت متجاوزة.

فالعولمة وما يرتبط بها من ظواهر وتيارات ومشكلات عابرة للحدود إنما تخلق حقائق جديدة تتضمن بعض القيود التى تحد من قدرة الدولة، وخاصة فى العالم غير الغربى.

كما أن العولمة لها تأثيراتها على مفهوم الأمن وعناصره وأبعاده، فضلاً عن انعكاساتها على أسس ومقومات قوة الدولة - حيث أصبحت المعلومات عنصراً أساسياً للقوة - وعلى هياكل القوة والتأثير فى النظام العالمى المتغير، وكذلك على مفاهيم وأساليب الحروب، وحالات الفوضى والإستقرار فى العلاقات والتفاعلات الدولية. بالإضافة الى ما يرتبط بالعولمة من ترويج وانتشار لمفاهيم وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق فى العالم غير الغربى. وهذا ما تناولته الدراسة فى الفصل الرابع.

كما عنيت الدراسة فى هذا الفصل - أيضاً - بتحليل تأثيرات العولمة على الفجوة بين الشمال والجنوب، وما يترتب على ذلك من تداعيات سياسية، وتهميش للعديد من دول العالم الثالث، وبخاصة الدول الأكثر فقراً، وجعل دول أخرى أسيرة لمشكلاتها وأزماتها الداخلية والإقليمية، مما يشكل مصدرا لمزيد من الفوضى وعدم الإستقرار فى النظام العالمى.

أما الفصل الخامس فقد تناولت فيه انعكاسات العولمة على الأمم المتحدة من خلال إلقاء الضوء على دور الأمم المتحدة فى حل مشاكل الشعوب فى ظل نظام العولمة، ولماذا تبدو هذه المنظمة فعّالة ونشطة فى وقت، ويتم استبعادها أو تهميش دورها فى وقت آخر؟ وهل تتمتع هذه المنظمة بالإستقلالية التامة عن السياسة الأمريكية أم لا؟ وهل تؤدى دورها فعلاً فى حفظ السلام والأمن الدوليين؟ وهل تعُنى - من الناحية العملية والتطبيقية - بالتحول الديمقراطى وبحقوق الإنسان ومكافحة الجريمة والمخدرات؟ أم أنها موظفة لحساب السياسة الأمريكية؟

وبعد أن وصل البحث الى نهايته أثرت أن لا أضع له خاتمة تكون ملخصا لما جاء فيه، ليكون البديل عن الخاتمة محاولة لإلقاء الضوء على خطورة العولمة، وكيفية التعامل معها، فإذا كانت العولمة فى أبرز معانيها تعنى الهيمنة فقد برزت خطورتها فى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية، ولكن على الرغم من خطورة العولمة فقد إنتهيت الى أنه ليس من الحكمة أن نتعامل مع العولمة بمنطق الرفض المطلق، أو القبول المطلق، فالعولمة عملية تاريخية، ولذلك يعد منطقاً متهافتاً ما يدعو إليه البعض من ضرورة محاربتها، والإمتناع عن التعامل معها. لذا فإن فهمنا لكيفية التعامل معها يكون أوقع وأكثر فائدة من التنديد بأخطارها.

الفصل الأول

مفهوم العولمة ومظاهرها

الفصل الأول

مفهوم العولمة ومظاهرها

إن الخطوة الأولى فى كيفية التعامل مع العولمة ـ تلك الظاهرة التى فرضت نفسها بلا استئذان حتى على من يرفضها ـ هى ضرورة فهمها فهما جيداً.

فقد انتشر استخدام مصطلح العولمة منذ أوائل التسعينيات فى كتابات سياسية واقتصادية عديدة ـ بعيدة عن الإنتاج الفكرى والعلمى أو الأكاديمى فى البداية ـ وذلك قبل أن يكتسب المصطلح دلالات استراتيجية وثقافية مهمة من خلال تطورات واقعية عديدة فى العالم.

غير أن مصطلح العولمة انتقل بسرعة من كلام الساسة والإعلاميين فى الغرب ـ وفى أمريكا خصوصا ـ إلى كتابات أكثر قيمة أنتجها مفكرون اقتصاديون وسياسيون متخصصون.

بداية أود أن أشير إلى أن تعريف العولمة تعريفا جامعا مانعا هو أمر صعب؛ فمن الطبيعى أن يتفاوت فهم الأفراد للعولمة ومضامينها المختلفة؛ فالاقتصادى يفهم العولمة بخلاف عالم السياسة، كما أن عالم الاجتماع يفهمها فهماً قد يختلف فيه عن المهتم بالشئون الثقافية. فهناك عولمات عدة تتفاوت فى معانيها ومظاهرها من هنا نحاول من خلال هذا الفصل أن نلقى الضوء على تعريفات العولمة وعلى أهم مظاهرها.

يقول الدكتور عبد الرحمن خليفه إن العولمة لغوياً: " هى اشتقاق من العالم ومن العالمية (*) لكى نصل بعد ذلك الى العولمة ".

واصطلاحيا: " هى مرحلة من مراحل التفكير الإنسانى فى العالم المعاصر بدأت بالحداثة، ما بعد الحداثة، العالمية، ثم العولمة. ونحن الآن فى مرحلة الأمركة، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة الكوكبة - نسبة الى كوكب الأرض ثم يتطلعون بعد ذلك الى مرحلة الكونية " [١].

وعلماء الغرب يعرفون العولمة: " بأنها تداخل بين الإتجاهات المختلفة فى العالم، ولها صبغاتها المختلفة صبغات اقتصادية - فى أغلب الأحيان صبغات سياسية، صبغات ثقافية، صبغات حضارية" الخ . كما يصفونها بأنها اتجاه كاسح لابد من ملاقاته سواء رضينا أم أبينا، ويشبهونها بالموت.

ويعرفها البعض منهم بأنها: " الاتجاه المتنامى الذى يصبح به العالم نسبياً كرة اجتماعية بلا حدود " كما يعرفها البعض الآخر بأنها: " تكثيف العلاقات الاجتماعية عبر العالم حيث ترتبط الأحداث المحلية المتباعدة بطريقة كما لو كانت تتم فى مجتمع واحد"[٢].

العولمة إذن: نسق معين ـ سياسى، اقتصادى، ثقافى، عسكرى - ينتقل من بيئة إلى أخرى وغالباً ما يكون الانتقال من بيئة حضارية متقدمة إلى بيئة حضارية من دول العالم الثالث، فالمستعمَرون يقلدون المستعمرين، وهذا هو ما تفرضه العولمة الآن.

ويقول الدكتور حسن حنفى: " إن العولمة لفظ تم استخدامه منذ عام ١٩٩١، له مدلول إيجابى، فلا أحد يرغب فى أن يكون محلى - إنترنت - فضاء - إعلام الخ .... فبالعولمة يتجاوز البشر عصر الأيديولوجيا ".

وله مدلول سلبى: " فالعولمة أيديولوجية مثل الأيديولوجيات القديمة. ولكن أين هى الأيديولوجيا فيها؟ الرأسمالية والإشتراكية نظامان متعارضان ولكن العولمة هى اتجاه الأقوى الذى يسيطر (وأيديولوجية الأقوى. فأثينا هى المسيطرة فى فترة، ثم روما، ثم الصين، ثم الإسلام، ثم الغرب الحديث وأخيرا إسرائيل تتحالف مع أمريكا فى عولمة "[٣].

ويرى الباحث عمرو عبد الكريم[*] أن كلمة العولمة تستخدم ابتداءاً لوصف كل العمليات التى بها تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعا من عدم الفصل " الحدود" أو بعد المسافة حيث تجرى الحياة فى العالم كمكان واحد، ومن ثم فالعلاقات الاجتماعية - التى لا تحصى عدداً، حيث يتفاعل الناس ويتأثرون ببعضهم بعضا - أصبحت أكثر اتصالا وأكثر تنظيما على أساس وحدة الكوكب[٤].

ويعرف صندوق النقد الدولى العولمة بأنها: " التعاون الإقتصادى المتنامى لمجموع دول العالم والذى يحتّمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية فى أرجاء العالم كله"[٥].

ولعل التركيز على البعد الاقتصادى فى تعريف العولمة نابع من كونها نتاجاً لتطور النظام الرأسمالى وحاجته الى التوسع المستمر فى الأسواق.

وعلى الرغم من غلبة البعد الاقتصادى على أكثر تعريفات العولمة، إلا أن دلالة المصطلح فى تطورها استقرت على أنها:

ظاهرة تتداخل فيها أمور الأقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية الدولية، ويحدث فيها تحولات على مختلف الصور تؤثر فى حياة الإنسان فى كوكب الأرض أينما كان.

ويسهم فى صنع هذه التحولات ظهور فعاليات جديدة هى الشركات متعددة الجنسيات التى تتسم بالضخامة وتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافى والاعتماد على المدخرات العالمية وتعبئة الكفاءات من مختلف الجنسيات.

وتبرز بفعل هذه التحولات قضايا لها صفة "العالمية" مثل قضية الممتلكات العامة للبشرية من بحار وفضاء وقارة قطبية جنوبية وقضية صيانة البيئة وتحركات سكان الأرض، وقضية الفقر فى العالم وقضية الجريمة المنظمة، كما تثور تساؤلات لها صفة العالمية حول دور الدولة فى ظل هذه التحولات، ودور الجماعات الأهلية فى أوطانها، ودور المنظمات الأهلية متعددة الجنسيات التى قامت مؤخرا فى إطار العولمة ـ فى الغرب خاصة ـ فضلاً عن دور منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها(٦).

ويعرف الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله العولمة بقوله: الكوكبة أو العولمة هى: " التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يُذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية(٧)".

وفى تعريفه للعولمة يقول الأستاذ السيد ياسين إذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة فلابد أن نضع فى الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها.

العملية الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس.

العملية الثانية: تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.

العملية الثالثة: هى زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات[٨].

وأيا كان الأمر، فيمكن القول إن جوهر العولمة يتمثل فى سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكونى.

أما المفكر السورى وأستاذ الفلسفة صادق جلال العظم فيعرف العولمة بكونها حقبة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء فى ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفى ظل سيادة نظام عالمى للتبادل غير المتكافئ[٩].

أما الاقتصادى المصرى الدكتور عمرو محيى الدين فيعرف العولمة من خلال دراسته لتغير بنية النظام الاقتصادى الدولى، فيقرر أن النظام الدولى الجديد لم ينشأ فجأة، ولكنه نما فى أحضان النظام القديم وخرج منه. وقد بدأت بذوره الأولى فى منتصف الستينيات ثم بدأت تتضح توجهاته فى السبعينيات وتسارعت وتائره فى الثمانينيات، بحيث اتضحت خطوطه العامة وملامحه الرئيسة فى بداية التسعينيات[١٠].

ويقول الباحث محمد إبراهيم مبروك إن مفهومه عن العولمه أنها تعاظم شيوع نمط الحياه الاستهلاكى الغربى وتعاظم آليات فرضه سياسياً واقتصادياً وإعلامياً وعسكرياً بعد التداعيات التى نجمت عن انهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط المعسكر الشرقى[١١].

من هنا يمكن القول إن العولمة عملية سيادة وتعميم يصاحبه عملية إلغاء وتعتيم. فالعولمة هي: سيادة الأقوى وتعميم مصطلحاته ومقولاته وسياساته، مع إلغاء للآخر والتعتيم على أدواره وفعالياته.

أما الدكتور عابد الجابرى فيقول إن العولمة ترجمة لكلمة Mondialisation الفرنسية التى تعنى جعل الشىء على مستوى عالمى، أى نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذى ينأى عن كل مراقبة.

والمحدود هنا هو أساساً الدولة القومية التى تتميز بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك: تنقل البضائع والسلع، إضافة الى حماية ما بداخلها من أى خطر أو تدخل خارجى، سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو بالسياسة أو بالثقافة. أما اللامحدود فالمقصود به " العالم " أى الكرة الأرضية.

فالعولمة إذن تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية فى المجال الاقتصادى - المالى والتجارى - وترك الأمور تتحرك فى هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها، ومن هنا يطرح مصير الدولة القومية، الدولة / الأمة، فى زمن تسوده العولمة بهذا المعنى.

على أن الكلمة الفرنسة المذكورة إنما هى ترجمة لكلمة Globalization الإنجليزية التى ظهرت أول ما ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى تفيد معنى تعميم الشىء وتوسيع دائرته ليشمل الكل.

وبهذا المعنى يمكن أن نحدس أو على الأقل نفترض، أن الدعوة إلى العولمة بهذا المعنى إذا صدرت من بلد أو جماعة فإنها تعنى

تعميم نمط من الأنماط التى تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل الجميع: العالم كله.

من هنا نستطيع أن نقول، إن الأمر يتعلق بالعودة إلى توسيع النموذج الأمريكى وإفساح المجال له ليشمل العالم كله، فالعولمة إلى جانب كونها نظاماً اقتصادياً هى أيضاً أيديولوجيا تعكس هذا النظام وتخدمه(١٢).

فى ضوء هذه التعريفات يمكن القول إن العولمة قد يراها البعض حقبة تاريخية، ويراها البعض الآخر تجليات لظواهر اقتصادية، ويرى فيها البعض الثالث هيمنة للقيم الأمريكية، أما البعض الرابع فيرى فيها ثورة تكنولوجية واجتماعية.

ويرى الأستاذ السيد ياسين أن هذه التعريفات جميعا تكاد أن تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة. فهى تجمع بين جنباتها كونها تمثل حقبة تاريخية، وهى تجل لظواهر إقتصادية، وهى - فى الوقت الراهن على الأقل - هيمنة للقيم الأمريكية، وهى أخيرا ثورة تكنولوجية واجتماعية(١٣).

غير أن هذا لا ينفى أن من يتبنى أى تعريف من التعريفات يمكن أن يصل فى تحليله إلى نتائج سياسية مختلفة، وذلك وفقاً للأيديولوجية التى ينطلق منها.

مظاهر العولمة

إذا كانت العولمة تعكس مرحلة تاريخية من مراحل تحول العالم، فإن هذه المرحلة لها مظاهرها وأبعادها الاقتصادية والمعلوماتية والإعلامية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

- أولاً المظاهر الاقتصادية للعولمة

تتمثل هذه المظاهر فى زيادة معدلات التجارة العالمية، وحركة انتقال التكنولوجيا ورأس المال والعمالة عبر حدود الدول، والزيادة الكبيرة فى عدد الشركات متعددة الجنسيات، واتساع نطاق أنشطتها مع اتجاهها نحو الاندماج والتكتل لخلق كيانات أكبر، مما يؤدى إلى عولمة عمليات الإنتاج والتسويق بالنسبة للعديد من الصناعات الحديثة.

وهذا ما أصبح يشار إليه فى بعض الكتابات المعاصرة بظاهرة الاعتماد الدولى المتبادل International Interdependence أو التقسيم الدولى الجديد للعمل The new International Division of labour.

وقد ظهر أثر ذلك واضحا فى طبيعة المنتج الصناعى، حيث لم يعد فى إمكان دولة واحدة - مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها بصنع منتج معين، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية ـ سيارات، أجهزة اليكترونية، حاسبات آلية يتم تجميع مكوناتها فى أكثر من دولة، بحيث تقوم كل واحدة منها بالتركيز على أو بالتخصص فى صنع أحد المكونات فقط.

إن الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة قد رتبت نتائج عديدة تمثلت فى انهيار حاجز المسافات بين الدول والقارات، مع ما يعنيه ذلك من إمكانية التأثير والتأثر المتبادلين، وإيجاد نوع جديد من التقسيم الدولى للعمل، الذى يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة. وقد انعكس كل ذلك فى تراجع بعض مفاهيم علم الاقتصاد التقليدى ونظرياته. وتضاؤل دور الدولة من خلال سياسات الاقتصاد المخطط وإحلال دور

القطاع الخاص محل القطاع العام فى العديد من الدول ومنها مصر.

كذلك، فإنه من المشاهد اليوم أن الثورة العلمية والتكنولوجية وما ارتبط بها من تقسيم جديد للعمل الدولى، قد غيرت كثيرا من موازين القوة الاقتصادية، وطرحت معايير جديدة لهذه القوة وصفها البعض "بالميزة التنافسية للأمم فى التسعينيات".

فمن المؤكد أنه لأول مرة فى التاريخ يلاحظ أن الموارد الطبيعة لم تعد هى الركيزة الأساسية للقدرة الاقتصادية للدولة على المنافسة فى المجال الدولى. وليس أدل على ذلك من حقيقة أن معدلات النمو الاقتصادى العالية قد تحققت فى دول فقيرة نسبيا فى مواردها الطبيعية كاليابان وكوريا الجنوبية وبعض دول جنوب شرق أسيا، فى حين أن معدلات النمو المنخفضة قد وجدت فى العديد من الدول التى تتوافر لديها ـ بمعايير علم الإقتصاد التقليدى ـ موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة كالأرجنتين وباكستان والسودان وحتى الإتحاد السوفيتى قبل انهياره (١٤).

من هنا أمكن القول الآن أن الدول لا ترث رخاءها وإنما تخلقه بأيدى أبنائها من خلال التجديد والابتكار والتطوير المستمر، وأن الرخاء لا ينهض فقط على توافر الموارد الطبيعية للدولة، وإنما ينهض قبل ذلك كله على قدرة المؤسسات الإجتماعية على تنظيم هذه الموارد وتعبئتها، وتبنى السياسات القادرة على التعامل مع الضغوط التى تولدها المنافسة فى الأسواق الدولية والعمل لكى يتميز إنتاجها الصناعى بالتجديد والابتكار.

إن مقدرة أية دولة على تحقيق مكانـة بـارزة فـى عمليـة المنافسة الدولية، يكمن فـى نجاحهـا فـى حجـم المنافسـة المحليـة القائمة بين مؤسساتها الإنتاجية.

فحدة المنافسة المحلية تصير إذا، هى المحك الأكبر للقدرة على المنافسة العالمية، ولعل النموذج اليابانى هو الذى يقدم لنا دليلا أكيدا فى هذا الخصوص: ففى اليابان - على سبيل المثال - تتنافس ١١٢ شركة تعمل فى مجال صناعة الآلات، ٢٤ شركة تعمل في صناعة أدوات الاتصال، ٢٥ شركة تعمل فى مجال صناعة أجهزة التصوير والكاميرات (١٥).

ولا شك أنه كلما تركزت المنافسة جغرافيا وازدادت حدتها، أصبحت الصناعة أكثر قوة لاقتحام ميدان المنافسة العالمية.

كذلك فإن العالم يشهد الآن اتجاها واضحا وقويا نحو المزيد من التكتلات الاقتصادية، وذلك بهدف التكامل الاقتصادى وإيجاد الأسواق الكبيرة. ولعل من أبرز الأمثلة التى يمكن الإشارة إليها فى هذا الخصوص: مشروع أوربا الموحدة الذى خطا خطوات واسعة نحو التكامل الأوروبى (١٦).

هذا بالإضافة الى اتساع آفاق الثورة المالية العالمية وما يرتبط بها من زيادة التدفقات المالية عبر الحدود، وزيادة الترابط والتداخل بين الأسواق والبورصات المالية العالمية.

كما أن تنامى دور كل من مؤسسات التمويل الدولية، مثل صندوق النقد والبنك الدولي، وتسارع عمليات تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها، وخاصة فى ظل اتفاقية الجات

وما طرأ عليها من تطورات خلال السنوات الأخيرة، كل ذلك أسهم فى ترسيخ ظاهرة العولمة على الصعيد الاقتصادى(١٧).

فمن المعروف أنه قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها دعت الولايات المتحدة الأمريكية حلفاءها لمؤتمر عقد فى مدينة "بريتون وودز" عام ١٩٤٤ للتفكير فى الأسس التى سيدار على أساسها النظام الاقتصادى العالمى.

وقد سيطرت على سير أعمال المؤتمر توازنات القوى التى نجمت عن الحرب، فكان من الطبيعى أن تصوغ أمريكا معالم النظام بما يحقق مصالحها.

وقد تمخض عن هذا المؤتمر ميلاد عدد من المؤسسات تشكل فى مجملها الركائز التى يقوم عليها النظام الدولى؛ وهى:

- **صندوق النقد الدولى:** ويقوم بدور الحارس على النظام النقدى العالمى.
- **البنك الدولى:** ويعمل على تخطيط التدفقات المالية طويلة المدى.
- **الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة:** التى تعرف اختصاراً باسم الجات.

ويعتبر الهدف الأساسى من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" هو تمكين الدولة العضو من النفاذ إلى الأسواق لباقى الدول أعضاء الاتفاقية، وذلك لتحقيق التوازن بين الحماية المناسبة للإنتاج وبين تدفق التجارة الخارجية. ولتحقيق هذا الهدف تقوم فكرة اتفاقية الجات على التزام الأطراف المتعاقدة فيها بنوعين من الالتزامات:

- **الأول:** التزامات عامة بمبادئ الاتفاقية التى تطبق على الأطراف المتعاقدة كافة.

- **الثانى**: التزامات محددة، ويقصد بها قيام الدول "بتثبيت" كل أو بعض بنود تعريفاتها الجمركية إلى حدود مقبولة من باقى الأطراف المتعاقدة بالاتفاقية، بحيث لا يتم تغيير هذا الربط " التثبيت " إلا بعد الرجوع إلى بقية الأطراف، وتعويض المتضررين منها بهذا التغيير.

ويمكن تقسيم موضوعات اتفاقية أرجواى ـ أخطر جولات المفاوضات داخل الجات وآخرها ـ إلى ثلاثة أقسام:-

١- النفاذ إلى الأسواق.
٢- مجموعة الاتفاقيات المؤسسية.
٣- الاتفاقات فى الموضوعات الجديدة. مثل حقوق الملكية الفردية والنفاذ إلى الأسواق أمام السلع غير الزراعية [١٨].

لكى تبقى أهم الإنجازات على الإطلاق هى: إنشاء المنظمة العالمية للتجارة: وهى عبارة عن إطار مؤسسى يجمع كل الاتفاقيات والوثائق القانونية التى تم التفاوض بشأنها فى جولة أورجواى، أما أهم مهام هذه المنظمة فهى تسهيل تنفيذ نتائج جولة أورجواى، وبذلك تم تحويل اتفاقية الجات إلى كيان مؤسسى، ولأول مرة فى التاريخ الاقتصادى للأمم تصبح للسياسة التجارية للدول المستقلة ـ ذات السيادة ـ شأناً دولياً وليس عملاً من أعمال السيادة الوطنية، ويصبح على كل دولة بمقتضى ذلك مراجعة قوانينها لتتوافق مع الاتفاقية.

وبعد جولة أورجواى عام ١٩٩٣ تمت بشكل خاص عملية غسيل مخ حقيقية على مستوى الكوكب كله بهدف الترويج للفكرة القائلة:

" إن إعادة هيكلة أنظمة التبادل التجارى والحرية المطلقة للأسواق ستؤديان حتماً إلى ارتفاع فى مستوى المعيشة

والتطور الاجتماعى بشكل يحقق مزيداً من العدالة الاجتماعية للجميع. وذلك هو ما سوف تحققه - من وجهة نظرهم - العولمة الاقتصادية " [19].

ثانياً: المظاهر العلمية والتكنولوجية

إن الثورة العلمية والتكنولوجية، أضحت آثارها ومظاهرها تتدفق علينا من كل جانب، سواء فى شكل منتجات صناعية أو فى صورة أجهزة ومعدات حديثة.

وليس بوسع أحد أن يغفل الدور الحاسم للحاسبات الإلكترونية كسمة مميزة لثورة المعلومات الهائلة التى اصطبغ بها النظام الدولى المعاصر فى السنوات القليلة الماضية، وخاصة فى مجالات الدفاع وبناء القدرات العسكرية للدول[20].

وقد تميزت هذه الثورة الإلكترونية بأربع سمات هى [21]:

١- توصف هذه الثورة بأنها ساعدت إلى حد بعيد فى اختصار المدى الزمنى الذى كان يفصل بين كل ثورة صناعية وأخرى، فقد أخذ هذا المدى يضيق باستمرار بحيث يمكن القول بأنه إذا كان العالم قد انتظرما يقرب من ١٨٠٠ عام حتى تبدأ الثورة الصناعية الأولى، وأنه لم يدخل الثورة الصناعية الثانية إلا بعد مائة عام من ذلك التاريخ، واحتاج إلى مالا يزيد على ربع قرن ليدخل فى عصر الثورة الصناعية الثالثة، إلا أنه أصبح اليوم وربما في أقل من عشر سنوات على مشارف ثورته الصناعية الرابعة.

٢- إن هذه الثورة الصناعية الجديدة فى مجال الإلكترونيات تمتاز بأنها تعتمد على نتائج العقل البشرى وعلى حصيلة الخبرة والمعرفة التقنية. ولعل هذا هو الذى يفسر لنا: لماذا يذهب الجزء الأكبر من القيمة عند تقدير ثمن المنتج إلى

المعرفة والتكنولوجيا المستخدمة وليس إلى المواد الخام التى استخدمت فى عملية التصنيع.

٣- بما أن العقل البشرى أصبح هو قوام الثورة التكنولوجية الراهنة، فقد أصبح من المسلم به أن نعرف - ويعرف العالم - أن مواكبة هذا التطور إنما يستلزم بالدرجة الأولى استثماراً رئيساً فى نوعيات معينة من المجالات، وبالأخص تلك التى تتعلق بأمور التعليم وتطوير المهارات البشرية وتنمية كوادر وقدرات تستطيع التعامل مع مخرجات هذه الثورة والتكيف مع نتائجها.

٤- ثمة مجالات ينبغى علينا أن نتابعها، وذلك لصلتها الوثيقة بأى تقدم يرجى تحقيقه، وذلك لتسهيل حل مشكلتنا الاقتصادية والبيئية. وتتمثل هذه المجالات فى: استغلال الطاقات البديلة، والاستفادة من الطاقة الشمسية، واقتحام مجال الهندسة الوراثية وتكنولوجيا إنتاج الطعام الرخيص وبكميات وفيرة [٢٢].

ويرى الدكتور على الدين هلال أنّ هذا التطور نحو المزيد من الثورة العلمية والتكنولوجية يتصف بعدد من السمات [٢٣].

١- فهو تطور يحدث بمعدلات متسارعة للغاية وإلى الحد الذى ضاقت فيه الفجوة الزمنية التى تفصل بين تاريخ الاكتشاف العلمى وبداية تطبيقه عملياً.

٢- توصف هذه الثورة بأنها ستؤدى إلى مزيد من الارتباط والتداخل بين مختلف مناطق العالم، وإلى مزيد من الاعتماد المتبادل بين الأطراف الرئيسة لهذه الثورة التكنولوجية.

٣- توصف هذه الثورة العلمية، بأنها أدت وستؤدى الى مزيد من التركيز على عامل المعرفة فى نطاق العلاقات الدولية المتبادلة. فالسمة الرئيسة لهذه الثورة كما هو مشاهد حتى الآن - هى اعتمادها على المعلومات بما يعنيه ذلك من أنها

مؤسسة على مصدر متجدد ولا نهائى قوامه العقل الإنسانى ذاته.

ثالثاً المظاهر الإعلامية

إن أبرز مظاهر العولمة تتمثل فى زيادة عمليات التدفق الإعلامى عبر الحدود الوطنية للدول، وهو تدفق تقف خلفه شركات وشبكات إعلامية عملاقة قادرة على الوصول بالبث الى أى منطقة فى العالم وتكفى الإشارة هنا الى الإمكانيات التى يتيحها البث التلفزيونى عن طريق الأقمار الصناعية وشبكة "الأنترنت" بشأن إجراء الاتصالات وتبادل المعلومات وإجراء الحوارات حول العالم(٢٤).

إن الثورة الهائلة فى وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول قد ترتب عليها اختصار غير معهود للزمن والمسافات بين مختلف مناطق العالم، الأمر الذى جعل أفكارنا ومفاهيمنا عن الظواهر والأشياء تتأثر إلى حد بعيد بالأحداث الجارية والتطورات المتلاحقة على امتداد هذا العالم.

رابعاً المظاهر الإجتماعية والثقافية

تتمثل مظاهر العولمة على الصعيد الاجتماعى والثقافى فى تزايد انتشار بعض أنماط القيم الثقافية والسلوكيات الاجتماعية الغربية، المرتبطة بالملبس والمأكل والتسلية والفن.

وقد أسهم التقدم الكبير فى مجالات الإعلام والاتصال والمعلومات فى نشر هذه الأنماط، وبغض النظر عن مدى قبول أو رفض هذه القيم من قِبَلْ الأفراد أو الجماعات فى المجتمعات غير الغربية، إلا أن بعضها بدأ يأخذ طابعاً عالمياً يتجاوز حدود الدوائر الجغرافية والحضارية التى أفرزته.

والسؤال هنا: هل تؤدى هذه الثقافة العالمية - حال قيامها وتأسيسها - إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية، مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة؟

سؤال نحاول أن نجيب عليه - فيما بعد - من خلال استعراضنا لخطورة العولمة، وكيفية التعامل معها.

خامساً المظاهر السياسية

أ- العولمة والديمقراطية

من أبرز المظاهر السياسية للعولمة النزوع إلى الديمقراطية فمما لا شك فيه أن ثمة حالة من التطور الديمقراطى على المستوى العالمى أخذت تجد تطبيقات متعددة لها فى الدول المختلفة، بما فى ذلك بعض دول العالم الثالث.

ولعل من أهم مظاهر هذه الحالة ما نراه الآن من تزايد ملحوظ فى درجة المشاركة السياسية للشعوب فى تقرير مصيرها، وذلك على نحو ما حدث مثلاً فى تقرير الجمهوريات الخمسة عشر التى انبثقت عن دولة الاتحاد السوفيتى فى أعقاب انهيارها، وكذا ما حدث بالنسبة لحالة انفصال إقليم إريتريا عن أثيوبيا وتكوين دولة مستقلة كما لا ينبغى فى هذا السياق تجاهل التطورات الديمقراطية التى جرت فى دول أوروبا الشرقية منذ نهاية عقد الثمانينات، وهى التطورات التى أتت على نظم الحكم الشيوعية لتجتثها من جذورها، وبشكل دموى فى بعض الحالات على نحو ما حدث فى رومانيا[٢٥].

وهكذا فقد بات أمراً ضرورياً الآن، أن نقول: إن النظام الدولى الجديد يسعى الى إتاحة الفرصة للشعوب للتعبير عن إرادتها بحرية، وأن تصدر قراراتها بنفسها [٢٦].

ب- العولمة وحقوق الإنسان

لئن كان الاهتمام الدولي المتزايد بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية تعود بدايته الحقيقية الى تاريخ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، إلا أن المشاهد أن السنوات الأخيرة من تطور النظام الدولى، قد عمقت من هذا الاهتمام، وذلك من خلال إعادة طرح ما اصطلح على تسميته: بمبدأ التدخل الدولى الإنسانى Humanitarian Intervention أو التدخل الدولى لأغراض إنسانية(٢٧).

ولعل المثالين الأكثر دلالة فى هذا الخصوص هما اللذان نجدهما فى حالتى التدخل الدولى ضد العراق لحماية الأكراد والشيعة فى شمالى البلاد وفي جنوبها وذلك فى أعقاب انتهاء حرب تحريرالكويت فى ٢٦ فبراير ١٩٩١، والتدخل الدولى فى الصومال منذ أوائل عام ١٩٩٣، والذى تم تحت شعار "إعادة الأمل وإنقاذ الشعب الصومالى من خطر المجاعات التى أخذت تفتك به كنتيجة لانهيار الدولة، وعجزها عن القيام بمجمل الوظائف المنوطة بها فى مثل هذه الأحوال (٢٨).

جـ- العولمة ومبدأ السيادة الوطنية:

كنتيجة للتحولات التى شهدها النظام العالمى ليس فقط منذ منتصف الثمانينات وأوائل التسعينيات، وإنما أيضاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ترتبت آثار عديدة فيما يتعلق بمبدأ السيادة الوطنية، أدت الى التضييق من نطاق وحدود واختصاصات الدولة القومية.

وقد كان ذلك لصالح توسيع مادة الاهتمام الدولى بالمسائل التى ظل ينظر إليها دوماً، وبحسب معايير القانون الدولى التقليدى باعتبارها من الأمور التى تندرج ضمن نطاق الاختصاص الداخلى Domestic Jurisdiction للدولة، أو ضمن

نطاق مجالها المحجوز Reserved Domain وذلك مثل قضية حقوق الإنسان[٢٩].

إن التغير الذى طرأ على مفهوم السيادة الوطنية لا يمكن فهمه بمعزل عن حقيقة أن الدول القومية لم تعد هى الفاعل الوحيد فى نطاق العلاقات الدولية وذلك على خلاف الفترة السابقة على عام ١٩٤٥. فإلى جانب الدول، أضحت هناك كيانات دولية عديدة تضطلع اليوم بدور كبير - يفوق دور الدول ذاتها فى بعض الأحيان - فى توجيه مسار حركة الأحداث على امتداد الساحة الدولية. فهناك، على سبيل المثال، المنظمات الدولية على اختلاف أنواعها من حكومية وغير حكومية، عالمية وإقليمية، عامة ومتخصصة. وهناك، أيضا، الشركات دولية النشاط والتى أضحت اليوم تمثل إحدى الظواهر الأساسية المميزة للعلاقات الدولية المعاصرة[٣٠].

إن انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - والتى استمرت قرابة أربعة عقود - قد خلق إطارا جديداً للسياسة الدولية يتسم بالتغير السريع، إطار ذو سمات خاصة ومميزة حيث إنه لا يقتصر على القضايا السياسية، وإنما يمتد ليغطى مجالاً رحباً للتنظيم الاجتماعى والإنسانى أيضاً.

إن التطورات التكنولوجية العميقة التى يشهدها العالم فى الوقت الحاضر صارت تؤثر على الوزن النسبى لعناصر الإنتاج، بمعنى أنها زادت من قيمة وأهمية دور المعرفة والمعلومات، وظهر اصطلاح "مجتمع المعلومات" للدلالة على التطور النوعى الجديد. ولعلنا لا نبالغ إذا خلصنا، فى هذا المقام، إلى القول بأن انهيار دولة الإتحاد السوفيتى إنما كان فى أحد جوانبه تعبيراً عن عدم قدرة مؤسساتها العلمية والاقتصادية على الاستجابة لمتطلبات التغير التكنولوجى السريعة.

هوامش الفصل الأول

(•) هناك فرق بين العالمية والعولمة فى أن الأولى ترتبط بالأنتشار، أما الثانية فقد ترتبط بالهيمنة.

(١) عبد الرحمن خليفه، العولمة وعصر متغير، محاضرة عامة ألقيت فى الموسم الثقافى بكلية الآداب، فرع دمنهور، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٨.

(2) John Baylis. Steve smith (eds) the Globalization of world politics. and Introduction to International relation (London: axford uni Press. 1997) P : 15.

(٣) حسن حنفى، الأيديولوجية والعولمة، محاضرة ألقيت فى الذكرى الثانية لرحيل الدكتور محمد على أبو ريان، بقصر التذوق بسيدى جابر، الإسكندرية، ١٩٩٨.

(•) باحث فى العلوم السياسية

(٤) عمرو عبد الكريم، العولمة، عالم ثالث على أبواب قرن جديد، مقاله وردت بمجلة المنار الجديد (القاهرة، دار المنار الجديد للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ص : ٣٤.

(٥) نفس المرجع، نفس الموضع

(٦) أحمد صدقى الدجانى، تفاعلات حضارية وأفكار للنهوض، (القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٧) ص : ٣٤.

(٧) إسماعيل صبرى عبد الله، الكوكبة، الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية، اليسار، العدد ٩٧، مارس ١٩٨٨، ص : ٦٢.

(٨) السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث (القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩) ص : ١٨.

(٩) صادق جلال العظم، ما هى العولمة، ورقة بحثية، (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٦).

(١٠) عمرو محيى الدين، المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية، وظاهرة العولمة، ١٩٩٧. نقلاً عن السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، مرجع سابق، ص : ٢١.

(١١) محمد إبراهيم مبروك، الإسلام والعولمة ورقة بحثية (القاهرة: الدار القومية، ١٩٩٩). ص : ١٠١

(١٢) محمد عابد الجابرى، قضايا فى الفكر المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧) ص : ١٣٦

(١٣) لمزيد من التفصيل راجع: السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، مرجع سابق، ص : ٩٩ وما بعدها.

(١٤) على الدين هلال، النظام الدولى الجديد، الواقع الراهن، واحتمالات المستقبل، عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، ١٩٩٥) ص : ١٩.

(١٥) نفس المرجع، نفس الموضع.

(١٦) لمزيد من التفصيل: إسماعيل صبرى عبد الله، نحو نظام اقتصادى دولى جديد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧).

(١٧) إسماعيل صبرى عبد الله، الكوكبة، المستقبل العربى، العدد ٢٢٢، أغسطس ١٩٩٧).

(١٨)عمرو عبد الكريم، مجلة المنار، مرجع سابق، ص : ٤٠

(١٩) برتراند بادى، الدولة المستورة، تغريب النظام السياسى، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: كتب العالم الثالث، ١٩٩٦). ص : ٥١.

(٢٠) على الدين هلال، النظام الدولى الجديد، عالم الفكر، ص : ١٤.

(٢١) حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد قضايا وتساؤلات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢) ص : ١ : ٨.

(٢٢) إبراهيم حلمى عبد الرحمن، التطورات الدولية الجارية: فرص ومحاذير (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادى، مارس ١٩٩٢).

(٢٣) على الدين هلال، النظام الدولى الجديد، مرجع سابق.

(٢٤) راجى عنايت، المستقبل وأزمة الفكر العربى، ط١، (دبى: ندوة الثقافة والعلوم ١٩٩٣).

(٢٥) على الدين هلال، النظام الدولى الجديد، عالم الفكر، ص : ٢٠.

(٢٦) حسن نافعة، النظام العالمى الجديد ومستقبل الديمقراطية فى الوطن العربى، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة التطور الديمقراطى فى الوطن العربى (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠).

(27) Joyce. j.. the new Ploitics of Humen Rights (London: the Macmillan press, 1978).

(٢٨) نجوى الفوال، إنهيار الدولة فى الصومال، مجلة السياسية الدولية، عدد يناير، ١٩٩٣.

(29) Carry. j.. International of Human Right (New - York: Dobbs Ferry. 1968).

(٣٠) صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولى، النظرية العامة (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤). ص : ٤٠.

الفصل الثانى

العولمة من منظور تاريخى

الفصل الثانى

العولمة من منظور تاريخى

من المعروف أن أى نظام دولى جديد لا يبدأ من فـراغ، وإنما تكون له مقدماته الأولية التى تصله بالنظام الدولـى السابق عليـه، مما يشكل قدراً من الاستمرارية فى تطـور العلاقـات الدولية على نحو معين.

من هنـا يمكـن القـول إن التطـور التـاريخى لا يعـرف ـ كمبدأ عام ـ الاندفاعات العشوائية أو الانقطاعات المفاجئة، فلكل شيء مقدماته وأصوله وبذوره. فالتاريخ الإنسانى، لم يعرف قـط تطـوراً جديـداً تماماً لا يمت بصلـة لمـا سبقه، وحتى الثـورات الكبرى فى نطاق هذا التـاريخ قد عكست البيئـات التـى ظهـرت فيها ولو فى حدود معينة.

ولعـل مـا يحدث الأن علـى السـاحة العالميـة ليؤكـد أن منطق القوى هو المنطق السائد على من يريدون فرض العولمـة على العالم كله. لذا فإنى أعود إلى الماضى لكى أسـجل الملامـح الأولى لهذه الفكرة عبر العصور المختلفة.

يقول الفيلسوف الألمانى ليبنتز فـى مناسـبة فلسـفية: " إن على المرء أن يتراجع إلى الوراء لكى يقفز إلى الأمام على نحـو أحكم ". ونحن هنـا سوف نعـود إلـى الـوراء لكـى نعـى مـا هـو حاضر من مفهوم العولمة وانعكاسـاتها علـى مسـتقبل العـالم مـن نواح سياسية وثقافية واقتصـادية وإجتماعية [١].

أولاً: ملامح العولمة فى الفكر اليونانى

إذا كانت العولمة فى أحد معانيها تعنى تعميم نمط من الأنماط الفكرية أو السياسية أو الاقتصادية على العالم دون اهتمام بالحدود السياسية للدول ذات السيادة(٢). فإن هذا المعنى ينطبق تماماً على ما تفعله أمريكا الآن مع العالم.

فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى دويلات ترك المجال العالمى بأكمله إلى أمريكا كى تهيمن عليه وتسيطر اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا بل وعسكريا فى بعض الأحيان لذلك إذا عدنا إلى الوراء لكى نرصد أصول هذه الفكرة فسوف نجد أن جذورها الأولى أو ملامحها قد ظهرت عند فلاسفة اليونان.

لقد ظهر فى القرن الخامس قبل الميلاد اتجاه يركز على الإنسان وعلى معرفته ، تزعمه السوفسطائيون، هذا الاتجاه لا يرجع إلى عامل فكرى فحسب، بل يرجع إلى عدة عوامل سياسية واجتماعية نشأت فى المجتمع اليونانى فى ذلك العصر.

فقد كانت الديمقراطية الأثينية قد بلغت أزهى عصورها، وكان لابد للسياسى الديمقراطى من أن يتصف بالقدرة على الجدل والمناقشة، ومنازلة الخصوم، والدفاع عن الأراء. وكانت التعاليم السوفسطائية تستهدف سيطرة الفرد على الحياة وتوجيهه إلى امتلاك زمامها، وذلك لمنفعته الشخصية.

إن السوفسطائيين كانوا يؤمنون بنفس ما يردده الأمريكيون اليوم من مبادئ المنفعة والقوة.

وقد كان ثراسيماخوس و كاليكليس وكريتاس من السوفسطائيين المنادين بنظرية "الحق للأقوى" وبحسب هذه

النظرية تصبح الأخلاق والقوانين من عمل الضعفاء، وهم أغلبية أفراد المجتمع، الذين يريدون بهذه القوانين أن يكبحوا جماح الأقوياء، فيطيلون الكلام عن نظريات العدالة والقانون والعرف والتقاليد وما تحكم به الأخلاق، كل هذا لغرض واحد هو السيطرة على الأقوياء وانتزاع الحق والمنفعة والسلطان من بين أيديهم. ولكن الطبيعة والتاريخ يناقضان هذا الاتجاه وهذه النظرية التى يصنعها الضعفاء، وذلك لأن القوى حين يكشف عن خداع الجماهير سيحطم ما أقاموه حوله من القيود وسيقيم من نفسه سيداً على الضعفاء[٢].

وقد ظهر فى اليونان القديمة قوة إقليمية عظمى هى الدولة المقدونية التى قادها الملك فيليب والد الإسكندر، الذى عرف فيما بعد بالإسكندر الأكبر.

حينما تولى الإسكندر الحكم وكان عمره آنذاك حوالى ١٧ عاماً، بدأ اجتياح الدول اليونانية الأخرى وبدأ فى غزو بلاد الشرق - فارس والهند ومصر - فكتب له أرسطو، الذى كان يعلمه قبل أن يصل إلى الحكم رسالة سماها "فى الاستعمار" مفادها أنه لا يوافق تلميذه الأسكندر على غزو الشرق لأن من شأن هذا الغزو القضاء على تميز الجنس اليونانى حينما يحتك اليونانيون بالشرقيين وهم أصحاب حضارات أعرق. فماذا كان رد التلميذ الغازى؟

رد الأسكندر قائلاً إنه يغزو الشرق حتى يجعل الثقافة اليونانية والفكر اليونانى هو فكر العالم وثقافته. وبالطبع فلم يسمع التلميذ صاحب منطق القوة لنصيحة الأستاذ صاحب الرأى والخبرة، فحقق غزواته وتواصلت انتصاراته العسكرية والسياسية لكنه لم يحقق عولمة الفكر اليونانى كما توقع لأن الشعوب لا تتنازل بسهولة عن ثقافتها الوطنية خاصة إذا كانت

عريقة عراقة حضارات الشرق بالقياس إلى الحضارة اليونانية الفتية الغازية (٤). أضف إلى ذلك أن اليونان لا يهتمون بمثل هذه الإمبراطورية ذات المساحة الشاسعة اعتقادا منهم بأن أفضل نظام سياسى ممكن هو دولة المدينة City state، فالمدينة عندهم كانت هى الدولة.

فالتنظيم السياسى عند اليونان لم يقبل على فكرة العولمة، وحينما جاء الإسكندر إلى أرسطو وقال له "بارك لى يا أستاذى، لقد فتحت لليونان إمبراطورية عريضة " قال له أرسطو " أنا لا أباركك على مثل هذا الفتح، إنك لم تفعل شيئاً سوى أنك ضممت إلى أثينا واليونان الحرة مجموعة من البرابرة".

هكذا نفهم أن اليونانيين الأوائل كانت لديهم نزعة تعصبية لقوميتهم، فكان سقراط مثلا يحمد الله على أن جعله أثينيا لا بربريا، وعلى أن خلقه حرا وليس عبدا، وعلى أن خلقه رجلا وليس امراة وكان يقصد بذلك أن الأثينى وحده هو الرجل الحر وأن غيره من البشر ينضمون إلى فئة البرابرة. وهذه فكرة عنصرية مضادة لفكرة العولمة (٥).

- الفكر اليونانى عالمى وليس عولمى

إذا كانت فكرة العولمة من الأفكار غير المحمودة ولا المقبولة لدى اليونانيين على الإطلاق فقد كُتب لفكرهم أن يكون عالمياً. فقد أثرت الأفكار التى قدمها فلاسفة اليونان وعلى رأسهم سقراط وأفلاطون وأرسطو، على الفكر القديم فى المناطق المطلة على البحر المتوسط بشواطئه الثلاثة: الأوربية والآسيوية والأفريقية، وشمل هذا التأثير، فيما شمل، عددا من قضايا الفكر المسيحى وبخاصة فى الفترة الأولى لانتشار هذه العقيدة وصراعها مع الفكر الوثنى الذى كان يقف لها بالمرصاد،

والذى كان قد وصل آنذاك إلى قدر كبير من التأصيل والتفصيل والتنظيم.

وقد امتد هذا الأثر الفكرى اليونانى بعد ذلك فى القرون الوسطى سواء فى أوربا أو فى العالم العربى خلال العصر الإسلامى، واستمر ليجد صداه فى الفكر الحديث والمعاصر [٦].

كذلك فإن الأدب اليونانى، وبخاصة الأدب المسرحى الذى وصل فى المجتمع اليونانى إلى درجة من النضج أصبح معها قالباً أدبياً قائماً بذاته له معالمه الواضحة المحددة على يد عدد من الشعراء المسرحيين من أمثال إيسخيلوس Aeschylosوسوفوكليس Sophokles ويوريبيديسEuripedes وأرستوفانيسAristophanes ومينانـدروس Menandros وعلى يد أرسطو، ذلك الفيلسوف الذى ما زالت بصماته واضحة على أدب المسرح حتى وقتنا الحاضر.

أما منجزات اليونان فى مجال العلوم، فيكفى فى هذا الصدد أن نقول إن التطوير الذى قام به علماء هذا المجتمع ــ اليونانى ــ فى علمى الفلك والرياضيات هو الذى مكن إراتوستثيس Eratosthenes (إراتسطين عند العرب) من قياس محيط الكرة الأرضية بدرجة من الدقة لاتختلف إلا بقدر بسيط عن قياسه الصحيح الذى توصل إليه العلم المعاصر.

أما التقدم الذى أحرزه اليونان فى مجال الطب فقد وصل الاعتراف بأثره فى دوائر هذه المهنة إلى درجة لا نزال نلمس أثرها فى تسمية القَسَم الذى يأخذه الأطباء على أنفسهم حتى هذه اللحظة باسم "قسم هيبوكراتيس" Hippokrates (قسَمْ أبقراط

عند الأطباء العرب) نسبة إلى الطبيب اليونانى الذى كان يحمل هذا الاسم (٧).

ثانياً: الإمبراطورية الرومانية وفكرة العولمة

فى الحقيقة أن عظمة روما من الناحية السياسية لا ترجع إلى ما قدمته من فكر وفلسفة سياسية، بقدر ما ترجع إلى ما حققته من انتصارات سياسية، وإلى ما أرسته من نظام قانونى أثر فى تطور الفكر السياسى على المدى الطويل.

فحينما استقرت أمور الجمهورية فى الداخل، وأستتبت أوضاعها، وازدهرت أركانها، اتجهت نحو التوسع الخارجى، وبدأت تنضم اليها العديد من المدن الإيطالية، مما مكنها من إقامة الامبراطورية الرومانية التى تخضع لحكم مركزى، ولكنها تنقسم إلى إمارات يتولى حكم كل منها حاكم رومانى (٨).

وقد كان على الرومان أن يهتموا بضرورة إرساء قواعد النظام القانونى بصورة علمية دقيقة لكى يتمكنوا من إدارة شئون الإمبراطورية الرومانية المترامية الأطراف، فظهر ما يعُرف "بقانون الشعوب" الذى استقى قواعده من المبادئ العامة والمثل القانونية المتشابهة والتطبيقات السياسية المتماثلة فى المجتمعات الأجنبية. ولقد شكلت هذه المبادئ أساس القانون العام الذى يطبق على جميع الشعوب، وعلى علاقات الشعب الرومانى مع غيره من الشعوب.

- الرواقية وتأثيرها على القانون الرومانى

لقد كان للفلسفة الرواقية أعظم الأثر فى صياغة وتوجيه القانون الرومانى، ذلك أن الفلسفة الرواقية أعلت من قيمة الفرد، وعتبرته عنصراً إنسانياً متميزاً، يعيش فى مجتمع إنسانى شامل، ينعم فيه الأفراد جميعاً بطبيعة مشتركة فظهرت فكرة العالمية

Universality. وما يتبعها من أفكار تؤمن بأن كل فرد يمتلك عقلاً يمثل جزءاً من عقل عام وشامل يسمى بالعقل الكونى الذى يسيطر على الطبيعة وينظمها، وما يترتب على هذه الفكرة من تمكين البشر من أن يعيشوا معاً فى مجتمع عالمى واحد. يحكمه قانون عالمى يسمو على غيره من القوانين (٩).

فالبشر جميعاً ـ كما يرى الرواقيون ـ إخوة ليس بينهم أسياد وعبيد، وهم جميعاً مواطنون من حيث إنهم متفقون فى الماهية وموجودون فى طبيعة واحدة هى أمهم وقانونهم، فموطن الحكيم الدنيا بأسرها (١٠).

ولما كان الإنسان مخلوقاً قد أعدته الطبيعة للاجتماع والعمران؛ فقد وجب على الناس أن يكونوا إخواناً، وأن يؤلفوا فيما بينهم ما يسميه الرواقيون "مملكة العقل" وهى مملكة تشمل أفراد الإنسانية جميعاً باعتبار أنهم أوتوا نصيباً واحداً من العقل وأنهم مهيأون للفضيلة.

إذن فالدولة المثالية عند الرواقية لا تعرف حدوداً ولا فروقاً، بل هى مجتمع عقلى يضم البشر أجمعين، وإن شئت فقل هى إمبراطورية مثالية واسعة الأطراف (١١).

ومع أن الرواقية لم تكن تصبو إلى التأثير المباشر على الأنظمة السياسية القائمة، فقد أتيح لها مع ذلك أن تحدث آثاراً بعيدة المدى على القانون الرومانى، فجعلت منه قانوناً للإنسانية، يظهر ذلك فى قواعد التشريع الرومانى الثلاث:

١- الحياة وفقاً للطبيعة أو طبقاً للعقل.

٢- عدم الإضرار بالغير

٣- إعطاء كل ذى حق حقه.

وهذه القواعد إن لم تكن كلها مشتقة من فلسفة الرواقية فهى على الأقل ملائمة لصميم الأخلاقيات الرواقية.

من هنا يمكن القول: إن الرواقية قد غرست فى التشريع الرومانى مبادئ جعلت منه تشريعاً إنسانيا عالميا.

- مظاهر العولمة فى الأمبراطورية الرومانية

يصف جيمس برايس الإمبراطورية (*) فى كتابه الشهير "الإمبراطورية الرومانية المقدسة " بأنها:

" مملكة عالمية تحتوى على حكومة إنسانية مثالية فى ذروة كمالها، مع المحافظة على شعور الإخاء بين البشر بوصفهم كتلة واحدة شاملة العالم كله، التى ترفعت وحدته الكبرى عن كل تمييز مهما صغر".

ويضيف برايس أنه منذ أيام قسطنطين حتى أخريات القرون الوسطى كانت الإمبراطورية بالاتحاد مع البابوية تمثلان رأس العالم المسيحى والمركز المعروف به فى هذا العالم (١٢).

نستنتج من ذلك أن الإمبراطورية أو الدولة العالمية عند الرومان قد اتخذت من العقيدة أو الدين ـ المسيحى ـ أساساً للوحدة بين مواطنيها، وهذا ما يفسر ما قام من نزاع بين الكنيسة والإمبراطورية كان من شأنه أن يذهب سلطة الإمبراطورية والكنيسة معاً (١٣).

وقد تجلت مظاهر العولمة فى الإمبراطورية الرومانية فيما يلى:

١ – فى المجال السياسى والقانونى

أخذت روما فى نظامها السياسى بالدستور المختلط الذى أمن الناس فى أوربا كلها تقريباً على أنفسهم وأموالهم، وكان باعثاً قوياً على الجد والمثابرة، وكان بوليبيوس (**) هو أول من

أعلن جدارة وعظمة هذا الدستور، وحاول أن يجمع فى دستوره المختلط أعظم ما هو موجود فى كل نظام من الأنظمة السياسية الثلاثة - الموناركية والأرستقراطية والديمقراطية بحيث إن قوة هذا الاختلاط لا تسمح لنا بأن نقول: إن هذا النظام موناركى أو أرستقراطى أو ديمقراطى.

أما عن كيفية الجمع بين هذه الأنواع الثلاثة فيشرحها بوليبيوس قائلاً: إذا نظرنا إلى الإمبراطور، ورأينا سلطاته التى يبسطها، وما يقوم به من شئون سياسية لتوهمنا أن الحكم هنا موناركى متطرف.

أما إذا نظرنا إلى مجلس النواب الذى يمثل الصفوة المختارة أو المنتقاة، ورأينا اختصاصاته لتوهمنا أن الحكم هنا ارستقراطى تقوم به مجموعة من الصفوة المختارة من المجتمع.

وإذا نظرنا أخيراً إلى ما تتمتع به الجماهير من حريات سياسية، ومن قدرات على الرفض أو القبول للقوانين لبدى لنا الحكم ديمقراطيا(١٤).

إلى جانب ذلك فقد شكلت روما حكومة انفصلت منها السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية وظل ما فيها من ضوابط مصدراً ملهماً لواضعى الدساتير إلى عهد الثورتين الأمريكية والفرنسية(١٥).

٢- فى المجال الثقافى

حرصت الإمبراطورية الرومانية بعد أن استولت على عالم البحر الأبيض المتوسط على التثقف بثقافة شعوبه والإلمام بعلومها وآدابها.

كما أن الحضارة الرومانية - اليونانية الأصل – حضارة يقدرها الأفراد المثقفون. فلم يكن ممكنا الاحتفاظ بإمبراطورية عظمى موحدة إلا إذا كان بقطاعات المجتمع – شرقا وغربا – عاطفة ما مشتركة، يمكن توحيدهم بواسطتها (١٦).

٣- فى المجال الإدارى

أنشأ الرومان الدواوين التى كان يتم فيها إحصاء كل ما يوجد، وكل ما يحدث فى كل قطر من أقطار الإمبراطورية، فكانت الدواوين عند الرومان بمثابة مركز لدعم اتخاذ القرار.

٤- فى مجال الاتصالات

عُنى الرومان بالربط بين أجزاء الامبراطورية ربطاً محكماً وتاماً، وذلك عن طريق وسائل الاتصالات التى عرفها الرومان في ذلك الوقت، والتي تمثلت فى الحمام الزاجل والأبراج. وقام الرومان باستخدام هذه الوسائل بنظام بديع حيث تمكنوا من خلالها من الوقوف على أخبار الإمبراطورية أولاً بأول.

٥- فى المجال العسكرى

حرصت روما على إنشاء جيش قوى رغبة منها فى السيطرة الكاملة على الإمبراطورية، ولصد غارات البرابرة على الحدود من ناحية أخرى.

كما أنشأت سلسلة من الأسوار الحصينة، وأبراج المراقبة على الحدود، وحرصت على وجود فيالق متمركزة فى جميع أنحاء الإمبراطورية، وذلك لحماية الإمبراطورية من الانهيارات التى قد تحدث فى الداخل، ومن الثغرات التى قد تعرضها للخطر من الخارج(١٧).

ثالثاً: عالمية الإسلام

بداية أود أن أشير إلى أن الإسلام لا يدعو إلى إزالة الآخر ولا السيطرة عليه، ولا يهدف إلى إزالة المعارض له من الأديان الأخرى والعقائد، ولا يهدف إلى صبغ العالم كله بالصبغة الأحادية، ولا يدعو إلى وجود سلطة موحدة هدفها التسلط على البلاد، وإخضاع من يريد ومن لا يريد إليها بالقوة.

إن الإسلام دين إنسانى يهدف فى كل تعاليمه إلى احترام الآخر، وإلى الوحدة العامة والرابطة الجامعة، لا فرق بين غنى وفقير، ولا بين عربى وعجمى، ولا بين أسود وأبيض.

هذه الوحدة رباطها الإيمان، فهو الجامع لجميع الأجناس والموحد لجميع القبائل والشعوب، والهادم لكل عصبية، والقاضى على كل طائفية.

فعندما يتلوا المرء "الحمد لله رب العالمين" ويتدبر كلمتى "رب العالمين" يدرك أن هذا الكتاب لم يوحَ به لأجل شعب معين، بل يشعر المرء عند تلاوته لهذه الآية بالاتصال بالجنس البشرى كله وتوحده به.

فالإسلام ينظر الى الإنسانية كلها على أساس الوحدة الجامعة، لا على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو أى شىء آخر.

ومن المعروف أن كلمة الإسلام وردت كثيراً فى آيات الكتاب الكريم، إلا أنها لم تكن اسماً لدين معين، إنما كان الاسلام فى لغة القرآن اسماً للدين المشترك الذى هتف به كل الأنبياء وانتسب إليه كل أتباع الأنبياء، والأدلة على صدق ما نقول كثيرة، ومستمدة من القرآن الكريم:

فسيدنا نوح يقول لقومه: "وأمرت أن أكون من المسلمين" (١٨). وسيدنا يعقوب يوصى بنيه: " فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون" (١٩). وأبناء سيدنا يعقوب يجيبون أباهم: "نعبد الهك واله آبائك، ابراهيم واسماعيل وإسحق، الهاً واحداً ونحن له مسلمون" (٢٠). وسيدنا موسى يقول لقومه: "يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين" (٢١). والحواريون يقولون لسيدنا عيسى: "آمنا بالله وأشهد بأنا مسلمون" (٢٢) بل إن فريقاً من أهل الكتاب، حين سمعوا القرآن: "قالوا آمنا به إنه الحق من ربنا، إنا كنا من قبله مسلمين" (٢٣).

هكذا نرى اسم الاسلام شعاراً عاما يدور فى القرآن على ألسنة الأنبياء وأتباعهم منذ أقدم العصور إلى عصر النبوة المحمدية، ثم نرى القرآن يجمع هذه القضايا كلها فى قضية واحدة يوجهها إلى أمة محمد صلى الله عليه وسلم، يبين لهم فيها أنه لم يشرع لهم ديناً جديداً، وإنما هو دين الأنبياء من قبلهم ذلك هو المعنى القرآنى، الذى يؤدى بنا إلى القول بوحدة الأديان كلها(٢٤).

كذلك يُذكر فى القرآن الكريم أن كل رسول من رسل الله أرسل إلى قومه وحدهم ما عدا النبى صلى الله عليه وسلم؛ فنوح عليه السلام أرسل إلى قومه، يقول تعالى " إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أن أنذر قومك" (٢٥). وكذلك سيدنا إبراهيم، يقول تعالى فى سورة العنكبوت: "وابراهيم إذ قال لقومه اعبدوا الله واتقوه". وكذلك سيدنا لوط، كما فى قوله تعالى فى سورة الشعراء: "كذبت قوم لوط المرسلين" وسيدنا هود، كما جاء فى سورة هود" "وإلى عاد أخاهم هوداً. ألا بعداً لعاد قوم هود" وسيدنا صالح أرسل إلى قومه ثمود، كما جاء فى سورة الأعراف: "وإلى ثمود أخاهم صالحا"، وسيدنا شعيب أُرسل إلى أهل مدين، كما جاء فى نفس السورة: "وإلى مدين أخاهم شعيبا"، وسيدنا عيسى أرسل

إلى بنى اسرائيل كما جاء فى سورة الصف: "وإذا قال عيسى بن مريم يا بنى اسرائيل إنى رسول الله إليكم"

أما سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، فأرسل إلى جميع الناس، يقول جل شأنه في سورة الأعراف مخاطباً رسوله:
" قل يا أيها الناس إنى رسول الله اليكم جميعا"

ويقول تعالى فى سورة يوسف وسورة ص وسورة التكوير فى وصف القرآن الكريم: "إن هو إلا ذكر للعالمين". ويقول جل شأنه في سورة القلم: " وما هو إلا ذكر للعالمين". وقد جاء فى تفسير كلمة ذكر فى الأيات بأنها تعنى أن القرآن كتاب فيه تفصيل الدين، وكأنه يقول ـ تبارك اسمه ـ: ما القرآن إلا شريعة للعالمين.

وكلمة العالمين جمع عالم (بفتح اللام) أى أن القرآن شريعة للعالم كله بجميع أجناسه وشعوبه. وجُمع لفظ عالم للدلالة على الإستغراق وأنه موجه للعالم جميعه شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوبا [٢٦].

ويخاطب الله رسوله صلى الله عليه وسلم فى سورة الأنبياء قائلاً: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين". فهو رحمة مهداة إلى الخلق أجمعين ويقول الله تعالى فى سورة سبأ: "وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً".

فالله تعالى لم يرسل محمداً لقريش وحدها ولا للعرب وحدهم، بل أرسله للناس كافة فى مشارق الأرض ومغاربها ليبلغهم رسالته العالمية.

ويكرر الرسول صلى الله عليه وسلم في أحاديثه أنه مرسل إلى الناس جميعاً، فيذكر الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فضلت على الأنبياء بست " منها قوله صلى الله عليه وسلم: " أرسلت إلى الخلق كافة". وعن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا لم يُعطهن أحد قبلي: "كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى كل أحمر وأسود." والعرب كانت تسمي الأبيض أحمر، أي أنه صلى الله عليه وسلم بعث إلى البشر جميعاً (٢٧).

- مظاهر عالمية الاسلام

إذا كان الاسلام ـ كما سبق أن ذكرنا ـ قد احترم الآخر، ولم يدع إلى إزالته ولا السيطرة عليه، ولم يهدف إلى إزالة المعارض له من الأديان الأخرى والعقائد، ولم يحاول صبغ العالم كله بالصبغة الأحادية، فقد تجلى ذلك فيما يلي:

١- الحرية الدينية

لقد وضع الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم قانوناً عاما التزم به الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ والمسلمون في جميع عصورهم وديارهم، وهو: "لا إكراه في الدين"

وبذلك كفل الاسلام في جميع بلدانه ـ لكل الناس شرقاً وغرباً على اختلاف مللهم ونحلهم ـ الحرية الدينية، فلم يُجْبَرْ أحداً على اعتناق الاسلام، بل تُرك الناس وما اختاروا لأنفسهم من الدين ـ يقول تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم في سورة يونس منكراً عليه شدة حرصه على إسلام المشركين من أهل مكة: " ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين" وقد التزم الرسول صلى الله

عليه وسلم بما أوجبه عليه ربه، فكان لا يُكْره ـ ولا يقبل أن يُكْره أحد صحابته ـ شخصاً على الدخول فى الاسلام.

٢- أهل الذمة

فرض الله ورسوله على المسلمين أن يتعايشوا مع كل أصحاب الملل، معيشة كريمة، ـ فى ديارهم ـ تقوم على رعايتهم رعاية تامة وحماية أموالهم ومعابدهم، فلم يبعدوا أحداً عن موطنه، وكان هؤلاء يسمون بأهل الذمة إشارة الى أنهم فى ذمة الاسلام وعهده. والقاعدة فى الإسلام هى أن لهم مالنا، وعليهم ما علينا، مع تركهم وما يدينون (٢٨).

٣- حوار الديانات لاصدام الحضارات

إن أهل الذمة فى العالم الاسلامى لم يكونوا يعيشون بحرية تامة فى أداء الشعائر التى فرضتها عليهم عقائدهم فحسب، بل قامت بينهم وبين المسلمين حركة واسعة من المناظرات، بين عقائدهم والعقيدة الإسلامية، مما يوضح الى أى مدى وصل بهم استقرار الحال فى التعايش السلمى الآمن، بينهم وبين المسلمين.

وكانت هذه المناظرات فى عصر بنى أمية تحتدم فى الشام بين المسلمين وبعض رهبان الكنائس. ومن أهم النصارى الذين كانوا يشاركون فى هذه المناظرات بالشام يوحنا الدمشقى (٢٩).

٤- العدالة الاجتماعية

أقر الاسلام حق الملكية الفردية، إلا أنه لم يجعله حقا مطلقا ـ كالنظام الرأسمالى ـ بل عمل على حل مشكلة الفجوة بين الأغنياء والفقراء بأن فرض الزكاة على الأغنياء، وجعلها ركنا

من أركانه. قال تعالى "وأنفقوا من مال الله الذى أتاكم" (٣٠).
وقال سبحانه وتعالى: "وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه"(٣١).

وهذه الآيات توحى بأن ما يعطيه الأغنياء للفقراء ليس من مالهم، ولكنهم يعطونهم من مال الله، وهم فيه وسطاء، لذلك لم يكتف الإسلام بفرض الزكاة لتحقيق التكافل الاجتماعى بين البشر، بل جعل للحاكم الحق فى أن يأخذ من الأغنياء فوق الزكاة ما يلزم لحاجة الجماعة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، دفعاً للضرر، ورفعاً للحرج، وصوناً لمصالح المسلمين(٣٢).

٥- عالمية الإسلام: امتزاج قوى وأخوة كريمة:

من المعروف أن الرسول صلى الله عليه وسلم استهدف منذ اللحظات الأولى من نزول الوحى أن يخرج العرب من نظامهم الاجتماعى القديم إلى نظام اجتماعى جديد، تحل فكرة الأمة فيه محل فكرة القبيلة، وتحل الوحدة الفكرية فيه والتماسك الاجتماعى محل الفرقة والانقسام، ويحل الوئام والألفة محل التخاصم والتعادى، وما يستتبع ذلك من حرب ودمار.

وقد كانت الأداة التى استثمرها القرآن الكريم فى تكوين الأمة العربية الجديدة، وتحقيق الوحدة الفكرية والتماسك الاجتماعى، هى العقيدة الجديدة، التى آمن بها العرب واستتبتوا فى تربتها القيم السلوكية التى يمارسون بها الحياة، وهذه العقيدة الجديدة هى الإسلام(٣٣).

وقد انتقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى جوار ربه بعد أن كوّن من المسلمين وحدة سياسية، وألف منهم جميعاً دولة واحدة، ومن ثم كان على المسلمين أن يعبئوا كل قواهم ليقودوا الدولة الإسلامية الناشئة، ويتحملوا المسئولية بعد الفراغ الواسع الذى تمثل فى غياب القيادة السياسية.

اتسع نطاق الدولة الإسلامية، وشملت بعد ذلك شعوباً وجماعات متعددة الأجناس والديانات والعادات والتقاليد سعدوا بالحكم الاسلامى، ونعموا بالحياة فى ظل سياسته التى قامت على أساس متين من الكتاب والسنة.

فقد اندفع المسلمون من جزيرتهم ينشرون الإسلام وتعاليمه فى أنحاء المعمورة، ففتحوا أقطاراً كثيرة فى العالم من أواسط الهند وأبواب الصين مروراً بأفغانستان وإيران والعراق والشام إلى مصر والبلدان المغربية.

وقد عبر المسلمون رقعة الماء الضيقة فى جبل طارق إلى الأندلس، وركزوا أعلامهم على مشارف جبال البرينيه جنوبى فرنسا.

تقول سيجريد هونكة أن العرب حينما استقروا فى الأندلس مكثوا بها أكثر من ثمانية قرون، نجحوا خلالها فى أن يجعلوا اللغة العربية هى لغة العلم والبحث العلمى [٢٤]. كما أن البلاد التى فتحوها، كان يعيش فيها - منذ القدم - شعوب متباينة فى الجنس واللغة والثقافة، وقد دانت جميعها للعرب، إذ وجدوهم لا يريدون تملك الأرض فى ديارهم وما تحمل من الخيرات والطيبات، إنما يريدون تملك القلوب للدين الحنيف.

وقد أخذ كثير من هذه الشعوب يتعرف علي هذا الدين، ودخلت فيه جماهير غفيرة منهم، وذلك لما رأوا فى عقيدته من بساطة ويسر وفى شريعته من إخاء ومساواة بين المسلمين عرباً وغير عرب، مع محو جميع الفروق الطبقية والاجتماعية بين الأفراد فى الأمة.

وبذلك استطاع الاسلام أن يحدث امتزاجا قويا بين المسلمين وغيرهم، فإذا الكثرة الكثيرة من شعوب الأمم والدول المفتوحة يعتنقون الاسلام، ويشعر من ظلوا على دينهم لقاء المسلمين وحكامهم بأخوة كريمة.

وقد استيقظت أوربا من سباتها الطويل - فى القرن الحادى عشر الميلادى - على رؤية النهضة العلمية الإسلامية الباهرة، وسرعان ما أخذ كثيرون من شبابها يطلبون معرفتها، فرحلوا إلى مدن الأندلس، يريدون التثقف بعلومها، وتعلموا العربية، وتتلمذوا على علمائها، وانكبوا على ترجمة نفائسها العلمية والفلسفية إلى اللاتينية. وقد أضاءت هذه الترجمات لهم مسالكهم إلى نهضتهم العلمية الحديثة (٣٥).

- رابعاً: الشيوعية وفكرة العولمة

يرى ماركس أن المادية التاريخية ترينا أن المجتمع الانسانى الذى بدأ بالنظام الشيوعى لابد وأن ينتهى حتماً الى النظام الشيوعى، وأن المجتمعات لابد وأن تمر بالأشكال الخمسة التالية: المجتمع الشيوعى البدائى مجتمع الرقيق، ومجتمع الإقطاع، والمجتمع الرأسمالى والمجتمع الاشتراكى، هذا المجتمع الأخير رأى ماركس أنه سينتهى حتماً إلى المجتمع الشيوعى، حيث لا طبقات ولا فوارق ولا ملكيات خاصة (٣٦).

ولكى نتتبع أصول فكرة العولمة فى الشيوعية، نحاول أن نسرد آراء زعماء الفكر الشيوعى فى هذا المجال ثم نستخلص منها أهم مبادئ هذه الفكرة (٣٧).

- لابد أن يأتى اليوم الذى تصبح فيه العلاقات الشيوعية هى العلاقات التى تحكم كل المجتمعات فى شتى أنحاء العالم،

ولابد أن يأتى اليوم الذى يصبح فيه العالم كله شيوعياً. "ماركس ١٨٦٢".

- ما دمنا نحارب النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير الشيوعية فى كل مكان، فإن العمل على إقامة الشيوعية الدولية يصبح أمراً طبيعياً "لينين ١٩٢٠"

- لن يستقر نظامنا الداخلى إلا إذا نجحت الأحزاب الشيوعية فى إشعال نيران الثورة فى كل مكان فى العالم. "ستالين ١٩٢٦".

- إن سياستنا الخارجية الواضحة هى العمل على تحقيق النظم الشيوعية فى كل مكان، وهذه هى رسالتنا "مولوتوف - ١٩٣٩".

- ليس سراً أن الدول تحترمنا لأننا أقوياء، ولهذا يجب أن نكون أقوياء دائماً حتى تحترمنا الدول. ولن نستكمل أسباب قوتنا إلا عندما تسود الشيوعية فى شتى أنحاء العالم "مالنكوف ١٩٤٦"

- الشيوعى المخلص فى أية دولة من دول العالم هو الشخص الذى يعلن دائماً ولاءه للاتحاد السوفيتى. "ستالين ١٩٢٩".

- الأحزاب الشيوعية فى كل مكان تتلقى الوحى من حزبنا الشيوعى وتتقبل النصائح والتوجيهات منه، فهذا الحزب هو المنارة الشيوعية فى العالم كله. "زادانوف ١٩٣٥"

- نحن نبارك كل عمل يؤدى إلى التعجيل بتحقيق الشيوعية الدولية، ولهذا نبارك كل ضرب من ضروب التخريب الداخلى، والفتن، والمشاحنات، والاضطرابات فكل هذه الأمور تؤدى إلى التعجيل بالثورة الدولية. "ستالين ١٩٢٨"

من خلال قراءة هذه الآراء والأفكار نستطيع القول:

إن العولمة فى الفكر الشيوعى كانت غاية ضرورية وأساسية وترجع ضرورتها فى نظر أصحابها إلى ما يلى:

١- أن النظم الشيوعية فى أية دولة لا تصح ولا تزدهر إلا إذا قامت الثورة الشيوعية الدولية لتحرسها.
٢- يرى الشيوعيون أن النظام الشيوعى الداخلى سيظل مهدداً بالخطر ما لم يفلح الشيوعيون فى تحقيق الشيوعية الدولية. فما دامت الدول المحيطة بهم مناهضة للنظام الشيوعى فإنها لن تكف عن محاربتهم، ولهذا يجب التعجيل بإشعال نار الثورة الشيوعية العالمية.
٣- أن سيادة الشيوعية فى شتى أنحاء العالم ـ كما يرى الشيوعيون ـ هو مصدر قوتها ومصدر احترام الدول لها.
٤- أن الثورة الشيوعية العالمية هى السبب الذى يتوقف عليه استقرار النظام الشيوعى الداخلى.

أما وسائل تحقيق العولمة الشيوعية فتتلخص فيما يلى:

١- تقويض كل النظم غير الشيوعية فى العالم كله والتعجيل بانهيارها ـ وبصورة أساسية النظام الرأسمالى ـ بحجة أن التوفيق بين الشيوعية والنظم غير الشيوعية أمر مستحيل.
٢- أن يندس الشيوعيون فى كل الأحزاب والمنظمات والهيئات الوطنية حتى يستطيعوا أن يقودوا الحركات التحريرية، وبذلك ينجحون فى إشعال الثورات الشيوعية.
٣- العمل غير الملحوظ هو العمل الناجح ـ فى نظر الشيوعيين ـ لهذا فقد اعتمدوا على العمل فى الخفاء، وحرصوا على اتصال أطراف الشيوعية فى كل مكان بالمركز لتوجيههم.

وقد عمل زعماء الشيوعية على أن تكون روسيا هى القائد العام فى كل مكان، وذلك بحجة أنها هى الدولة الأولى

التى طبقت الشيوعية، وبحجة أن كل ما يصيبها من خير أو شر يؤثر على الشيوعية فى كل مكان.

وليست هذه النظرية أصيلة فى الشيوعية، فهى لم ترد فى تعاليم ماركس، وإنما عمل زعماء الشيوعية الذين حكموا روسيا بعد انقلابهم الثورى الشيوعى على إقحامها على مبادئ ماركس، بحجة أنها مبدأ ضرورى لاستكمال النظرية الشيوعية (٣٨).

معنى ذلك أنه يجب على جميع المنظمات الشيوعية أن تخضع للديكتاتورية المذهبية التى تفرضها عليها روسيا، كما يجب على الأحزاب الشيوعية فى كل مكان أن تنفذ أوامرها بدون اعتراض أو تردد.

وقد نجح الفكر الشيوعى وانتشر، واعتنقه ما يقرب من ٢٠٠ مليون فى روسيا، وأكثر من مليار نسمة فى الصين، وامتد عبر أوربا الشرقية وتغلغل فى غرب أوربا وكان له أنصاره ومؤيدوه، بل والمنادون به من العرب والمسلمين (٣٩).

ولكن إذا كانت الشيوعية وحكامها قد استخدموا كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة فى سبيل تحقيق العولمة فى كل مكان، ومارست كل ما عرفه التاريخ من أعمال عنف وقتل واعتقالات وتقييد حريات ونفى وإعدام للقضاء على مخالفيها فقد كان هذا السبب إلى جانب إيمانها بالمبدأ القائل باستحالة التوفيق بين النظام الشيوعى وغيره من الأنظمة الأخرى، من أبرز الأسباب التى عجلت بسقوط الاتحاد السوفيتى - القطب الشيوعى الأعظم - حيث تضخم هذا الاتحاد، وازداد تسلحه، بصورة جعلته يشبه الديناصورات العملاقة التى أدى تسلحها الزائد وعدم

قدرتها على التكيف مع البيئة ــ ومسايرة التغير والتطور الذى يعتبر سمة العصر - إلى أن انقرضت.

فالنظام الشيوعى ثبت فشله فى الاتحاد السوفيتى، وبدلا من أن تنتقل الإشتراكية إلىالشيوعية - طبقا للمادية التاريخية ـ ارتدت ثانية الى الرأسمالية وظهرت المشاكل الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى وانهار وتفتت، وتبع ذلك انتقال العالم من النظام الثنائى إلى نظام أحادى تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا سوف نتحدث عنه فى الفصل القادم.

هوامش الفصل الثانى

١- على عبد المعطى محمد، العولمة وعصر متغير، محاضرة عامة ألقيت فى الموسم الثقافى بكلية الآداب فرع دمنهور، جامعة الإسكندرية،١٩٩٨.

٢- المرجع السابق.

٣- راجع فى ذلك

- محمد على أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفى، جـ١، الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠) ص: ١١٦.
- محمد على محمد، على عبد المعطى محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق (الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤) ص: ٦١.
- إرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ترجمة لويس اسكندر (القاهرة: مؤسسة سجل العرب،١٩٦٦) ص:١٣٢ - ١٣٣.
- George sabine and thomas thrson, A History of political theory, fourth edition (Tokyo:Holt saunders,1981) P:43.
- William Ebenstein, Great political thinkers (Illnois: Dryden press, 1969) P:13.

٤- مصطفى النشار، ضد العولمة،ط١ (القاهرة: دار قباء، ١٩٩٩) ص:٥٠.

٥- على عبد المعطى محمد، العولمة وعصر متغير.

٦- لطفى عبد الوهاب يحيى، اليونان، مقدمة فى التاريخ الحضارى (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩)ص: ١٨.

٧- نفس المرجع ، نفس الموضع.

٨- على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠) ص : ٩٠.

٩- نفس المرجع ، نفس الموضع.
١٠- يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٦).
١١- عثمان أمين، الفلسفة الرواقية (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٥).
(*) من كبار المؤرخين المحدثين المعنيين بالتاريخ الوسيط.
12- Bryce, the holy roman Empire, (oxford, 1984)
١٣- ل.م. هارتمان، ج باراكلاف، الدولة والامبراطورية فى العصور الوسطى ترجمة وتعليق جوزيف نسيم يوسف (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩)
(**) من المؤرخين اليونان العظام
١٤- على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى، مرجع سابق، ص: ٩٩.
١٥- ول ديورانت، قصة الحضارة، ج٣ من المجلد الثالث (قيصر والمسيح) أو الحضارة الرومانية، ترجمة محمد بدران (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٤).
١٦- برتراند رسل، السلطة والفرد، ترجمة لطفية عاشور (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤).
١٧- على عبد المعطى محمد، العولمة وعصر متغير.
١٨- من الآية ٧٢، من سورة يونس.
١٩- من الآية ١٣٢، من سورة البقرة.
٢٠- من الآية ١٣٣، من سورة البقرة.
٢١- من الآية ٨٤، من سورة يونس.
٢٢- من الآية ٥٢، من سورة آل عمران.
٢٣- من الآية ٥٣، من سورة القصص
٢٤- محمد عبدالله دراز، الدين، بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان (الكويت: دار القلم، ١٩٧٠) ص: ١٧٥.
٢٥- من الآية ١ سورة نوح.

٢٦- شوقى خليف، عالمية الإسلام (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٦) ص:١٤.
٢٧- المرجع السابق.
٢٨- عبد القادر عوده، الإسلام وأوضاعنا السياسية (القاهرة: مطبعة نهضة مصر، بدون) ص:٢٨١.
٢٩- شوقى ضيف عالمية الإسلام، مرجع سابق.
٣٠- النور: ٣١.
٣١- الحديد: ٧.
٣٢- سيد قطب، العدالة الاجتماعية فى الاسلام (بيروت: دار الشروق، ١٩٧٨) ص: ١٠١.
٣٣- محمد أحمد خلف الله، القرآن والدولة (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٣) ص: ٣٣.
٣٤- على عبد المعطى، العولمة وعصر متغير.
٣٥- شوقى ضيف، عالمية الإسلام، مرجع سابق.
٣٦- على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى، مرجع سابق، ص: ٣٨٩.
٣٧- ماهر نسيم، النظام الشيوعى (القاهرة: دار المعارف، بدون).
٣٨- نفس المرجع ، نفس الموضع.
٣٩- على عبد المعطى محمد، العولمة وعصر متغير.

الفصل الثالث

الأمركة ونظام القطب الواحد

الفصل الثالث

الأمركة ونظام القطب الواحد

يقول الدكتور محمد عابد الجابرى: "إن العولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالى، بل هى أيضاً ــ وبالدرجة الأولى ـ أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم، وتعنى العمل على تعميم نمط حضارى يخص بلداً بعينه هى الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع"[١].

ويلفت الكاتب الصحفى "ألفريدو فالاداو" النظر فى كتابة " القرن الحادى والعشرون سيكون أمريكيا" إلى أن الولايات المتحدة تحاول ــ وحدها دون غيرها ــ الهيمنة على عولمة المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية واحتكارها لنفسها [٢].

إن قوة وانتشار اتجاه العولمة الذى تدعمه الحكومة الأمريكية، والنخبة السياسية والإعلامية الفعالة فى واشنطن إلى جانب الشركات الجبارة الأمريكية متعددة الجنسيات هى التى تسيطر الآن على تشكيل "بنية" العولمة، وتستهدف إشاعة وسيادة قيم أسلوب الحياة الأمريكية [٣]. ولعل ذلك هو ما دفعنا لأن نعبر عن العولمة الآن بأنها 'أمركة'

وقد كتب "جوزيف نيباى" أحد كبار المسئولين السابقين فى البنتاجون مقالاً مهماً فى مجلة "فورين أفيرز" توقع فيه أن تتمكن الولايات المتحدة من تدعيم هيمنتها على العالم عبر قدرتها على التحكم فى المنظومات المعلوماتية وتقنيات الاتصال.

ومن ثم فإن العولمة "الأمركة" هى وسيلة للهيمنة أو هى نمط من الاحتلال الجديد، احتلالاً جُددت آلياته وأساليبه بفعل

التقدم التكنولوجى، فلم يعد قائماً على احتلال الأرض، بل أصبح قائماً على تحويل العالم كله الى سوق استهلاكية للمنتجات الغربية [٤]. إنها الأمركة التى تفرض نفسها وتهيمن على العالم، وكأنها قدر محتوم.

معالم الأمركة

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هى القوة العظمى الوحيدة الآن. فمع تنامى فى مجالات السياسة والاقتصاد وتبادل المعلومات والثقافة ووسائل الاتصال، ونظراً إلى دور الولايات المتحدة المركزى فى معظم هذه المجالات، بات من الصعوبة بمكان معرفة الحد الذى ينتهى عنده النفوذ الأمريكى.

وبغض النظر عن الحجج التى يطرحها القائلون بغلبة طابع التعددية القطبية على هيكل أو بنية النظام الدولى، ومع التسليم بتعدد المشكلات التى تواجهها الولايات المتحدة على الصعيد الداخلى، وكثرة الإخفاقات التى منيت بها سياستها الخارجية خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تبقى هى القوة العظمى الوحيدة، ولو لفترة من الزمن، وذلك لأن الدول الأخرى المرشحة للصعود إلى مرتبة القطب الدولى مثل اليابان والصين والمجموعة الأوربية ينقصها فى الوقت الراهن بعض مصادر القوة والتأثير التى تؤهلها لذلك.

وفى ضوء ذلك وبشكل أكثر تحديداً يمكن القول: إن النظام الدولى يتسم فى هذه المرحلة من تطوره بتعددية قطبية فى مجال الاقتصاد وأحادية قطبية على المستوى الإستراتيجى والعسكرى، هذا وقد تعزز مركز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة بالاستناد إلى

دورها فى حرب الخليج الثانية، وما ترتب عليها من آثار وتداعيات على الصعيدين الإقليمى والدولى [٥].

وقد أفرز هذا التحول فى تطورات النظام الدولى تطورات عدة كان أهمها: تمدد دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمى، مما جعل البعض يعتبر العولمة مرادفة للأمركة، بمعنى سعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمى طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها [٦].

ولكن ما معالم الهيمنة الأمريكية؟ وما حظها من الاستمرار؟ وما التحديات التى تواجهها؟

سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة من خلال عرض موقع الولايات المتحدة فى المجالات الآتية:

أولاً المجالين العسكرى والسياسى

لقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفات عالمية، وقوى عسكرية متعددة الوظائف، واللافت للانتباه تجاه هذه التحالفات هو أن معظمها عقدت مع أعداء سابقين مثل ألمانيا واليابان. أو من أجل مواجهة أعداء معينين ـ عادوا أعداء ـ مثل حلف شمال الأطلسى لمواجهة الاتحاد السوفيتى السابق. وتحالفات أسيوية لمواجهة الصين التى صارت دولة صديقة لهم الآن ومع ذلك مازال نظام التحالفات الأمريكى هذا قائماً لا تبدو فيه أى دلائل تشير إلى تفككه [٧].

ففى تاريخ العالم كاد أن يصبح قانونا من قوانين العلاقات الدولية أنه كلما قامت دولة عظمى وحاولت فرض سلطتها من طرف واحد تألبت القوى الأخرى سريعاً ضدها

لتخلق توازناً فى القوى، ولحماية قوتها وحرية تحركها فى وجه تلك الدولة العظمى الصاعدة، ومن أمثلة ذلك التحالف الأوربى ضد نابليون فى القرن التاسع عشر، والتحالف ضد ألمانيا الهتلرية فى هذا القرن.

فبحسب هذا القانون التاريخى كان من المتوقع قيام نظام من التحالفات فى العالم، عقب انهيار الاتحاد السوفيتى، لتحدى قوة الولايات المتحدة والتوازن معها (*). فلدى أوربا الغربية ـ مجتمعة ـ اقتصاد أضخم من الاقتصاد الأمريكى، ولدى روسيا ترسانة من الأسلحة النووية توازى الترسانة الأمريكية، ولدى اليابان اقتصاد يعتبر من أكثر اقتصاديات العالم تقدما، كما أن الصين والهند عملاقان لا يستهان بهما. من هنا كان بالإمكان أن يتألب بعض من هذه القوى على الأقل لإعادة التوازن إلى موازين القوى العالمية، ولكن ذلك لم يحدث.

نعم لقد أعلنت روسيا والصين فى عام ١٩٩٧ عن نيتهما فى إقامة تحالف استراتيجى، ولكن بوريس يلتسين وجيانج زيمنج فضحا أمرهما بالحماس الزائد الذى أظهراه لإقامة علاقات قوية بالولايات المتحدة خلال زيارة كل منهما لها، فتبين أن علاقة كل من روسيا والصين بالولايات المتحدة تفوق أهمية علاقة كل منهما بالآخر.

كما تحاول فرنسا بانتظام تأليب حلفائها الأوربيين ليؤدوا معا دور التوازن مع الولايات المتحدة، ولكن حلفاء فرنسا ـ الألمان والبريطانيون والإيطاليون وغيرهم من أصدقائها الأوربيين ـ يمتنعون فى أغلب الأحيان عن مجاراتها.

وفى الواقع أن مجموعة صغيرة من الدول العربية والإسلامية ايران، والعراق، وليبيا، والى حد ما سوريا ـ وكذلك

دول قليلة أخرى مثل كوبا وكوريا الشمالية، هى الدول الوحيدة اليوم التى تقاوم الهيمنة الأمريكية.

ولكن كيف استطاعت الولايات المتحدة أن تتبوأ مركز الهيمنة فى أوربا وأسيا وأفريقيا والأمريكتين؟ وما إطار سياستها الخارجية ونظامها التحالفى؟

يقول المحلل الألمانى جوزف جوفى فى دراسة جديدة له أن الولايات المتحدة اتبعت سياسة خارجية مقتبسة من طرازين أوربيين هما: طراز بريطانيا الاستعمارى وطراز ألمانيا البسماركية.

فالسياسة البريطانية الخاصة بأوربا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر قامت على منع قيام أى قوة تتحدى قوة بريطانيا، وذلك بتأليف وتأييد تحالفات إقليمية ضد أى متحد جديد. وقد رأى الاستراتيجيون البريطانيون فى ذلك " دور الموازن" Balancer Role وأملى عليهم التدخل ضد بروز أى قوة عظمى أخرى تقديم دعم مالي وعسكرى لخصوم تلك الدولة الصاعدة الأخرى. وقد ناسبت هذه الاستراتيجية بريطانيا لأنها جزيرة ذات قوات برية محدودة، ولكنها كانت تملك أسطولاً بحرياً ضخماً أمن لها السيطرة على البحار وسمح لها بإدارة توازنات إقليمية بمرونة حول العالم[٨].

اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية مشابهة بتأييدها للتحالفات المعادية لألمانيا فى الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبدعمها منظمة حلف شمال الأطلسى ضد الاتحاد السوفيتى إبان الحرب الباردة، وكذلك بتأييدها لليابان وتايوان وكوريا الجنوبية ضد القوتين السوفيتية والصينية أثناء الحرب الباردة أيضاً،

وبفرضها إسرائيل ضد العرب طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

والولايات المتحدة، مثل بريطانيا الاستعمارية، تحميها المحيطات من جميع الجهات، وهى ليست بحاجة إلى استعمال جيوشها البرية استعمالاً مباشراً إلا من وقت إلى آخر، لذلك ركزت على السيطرة على البحار وعلى الجو، وأخيرا على الفضاء أيضاً.

فعوضا عن الدخول المباشر فى الصراعات العسكرية، فضلت الولايات المتحدة، على غرار بريطانيا، خيار السيطرة على البحار والجو والفضاء، واستعملت سيطرتها هذه لخلق توازنات إقليمية فى جميع أنحاء العالم، ولمنع أى قوة إقليمية من النمو لكى لا تصبح خطراً عالمياً على السيطرة الأمريكية.

ففى عام ١٩٨٠ أعلن الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر، اعتبار الخليج منطقة نفوذ ومصالح أمريكية، الأمر الذى يعطى الولايات المتحدة الحق فى استخدام القوة العسكرية للحفاظ على أمن الخليج وحماية المصالح الأمريكية.

وأعقب ذلك ما أعلنه الرئيس رونالد ريجان من خطط طموح لبناء قوة عسكرية تكنولوجية عالمية فريدة عن إيمان بأن الولايات المتحدة قادرة على فرض كلمتها عالمياً من خلال قوتها العسكرية وتفوقها التكنولوجى.

أما الرئيس جورج بوش، فقد اعتبر أمريكا الوسطى منطقة نفوذ خاصة بالولايات المتحدة، تفعل بها ما تشاء. ومن هذا المنطلق جاء تدخله العسكرى فى بنما لمعاقبة رئيسها من أجل تجارة المخدرات واتبع بوش نفس الأسلوب فى منطقة

الخليج عندما تعرضت الكويت للغزو العراقى، حيث تزعمت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً ضم العديد من دول العالم، لشن الحرب ضد العراق من أجل تحرير الكويت وما ترتب على هذه الحرب من تثبيت للوجود العسكرى الأمريكى الدائم فى الخليج.

أما الرئيس بل كلينتون فقد أكمل مسيرة سابقيه عندما تولى منصبه، وذلك عندما أعلن: أنه يعطى الأولوية للسياسة الداخلية والاقتصاد نعم، ولكنه تمسك بالتدخل خارجياً سياسياً وعسكرياً من أجل حماية مصالح الشعب الأمريكى.

وهكذا استمرت الولايات المتحدة تمارس جهودها للحفاظ على صورتها كشرطى عالمى. ولم يتأثر هذا الدور أو تقل فاعليته نتيجة لوجود رغبة قوية لدى الاتحاد الأوربى فى أن تكون له سياسة أمنية موحدة ومستقلة.

أما وزير الخارجية الأمريكى الأسبق "لوارين كريستوفر"، فقد حدد الضوابط لما أسماه "الفعل الدولى الأمريكى" وقسمها إلى مجموعة من المبادئ، وأخرى من الأولويات.

وقد تضمنت المبادئ عدة عناصر أبرزها:

أنه ينبغى على الولايات المتحدة أن تقود العالم، وأن تنمى علاقاتها مع القوى الكبرى الأخرى كالاتحاد الأوربى وروسيا واليابان والصين، وأن تسهم فى تفعيل مؤسسات التعاون الأقليمى والعالمى كالأمم المتحدة. وأن تساند الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أما الأولويات فتتضمن: ترويج الأمن الاقتصادى، وتطوير الأمن الأوربى، وسلام الشرق الأوسط، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وكذا مكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة.

وفيما يتعلق بالأداة العسكرية فقد ركزت الاستراتيجية الأمريكية على تطوير التكنولوجيا المتقدمة فى وسائل التسليح، وقد كشفت حرب الخليج هذا التوجه بما قدمته الولايات المتحدة من أسلحة وطائرات متطورة بشكل كبير.

هذا، وتحتفظ الولايات المتحدة بقوات للتدخل السريع عند وقوع أى مخاطر فى أى مكان. وهى تمتلك القدرة على الوصول إلى أى موقع فى العالم مجهزة بأحدث المعدات والأسلحة، ومدربة على أعلى مستويات التدخل المُسلح.

وبالإضافة إلى أسلوب بريطانيا الاستعمارية اعتمدت الولايات المتحدة على عنصر من العناصر الاستراتيجية التى اعتمد عليها بسمارك بعد عام ١٨٧١ للحفاظ على قوة المانيا، وتوسيعها فى اوربا بعد توحيدها.

وقد كانت استراتيجية بسمارك تتلخص فى إقامة علاقات تعاون قوية بجميع القوى الكبرى فى اوربا - باستثناء فرنسا - بحيث يكون للقوى الأخرى نفع من استمرار صداقتها مع ألمانيا يفوق ما يمكنها الحصول عليه من قطع تلك الصداقة والانضمام إلى تحالف معادٍ لها.

وسعى بسمارك من خلال استراتيجيته هذه إلى - نسج شبكة من المصالح العسكرية والسياسية والاقتصادية يكون مركزها برلين، بحيث تكون مصالح البلدان الأخرى مرتبطة

مركزياً بحسن علاقاتها ببرلين، وبالتالى، فإن أى تفكير فى الابتعاد عن برلين أو الخلاف معها سيكون باهظ الثمن.

وهذه السياسة يمكن وصفها بأنها سياسة وقائية بمعنى أنها تسعى لاستمرارية النفوذ عن طريق إزالة العوامل التى تحفز على الانقلاب ضد القوة المركزية، وبالتالى توفر على القوة المركزية المسيطرة ضرورة الدخول فى حروب مباشرة لفرض نفوذها.

وقد سارت الولايات المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية على خطى بسمارك، محاولة جعل نفسها مركز علاقات العالم السياسية والدبلوماسية والأمنية والاقتصادية والثقافية بإقامة علاقات قوية بعدد كبير من البلدان فى العالم، بحيث صارت لمعظم تلك البلدان فائدة من حسن علاقاتها بالولايات المتحدة تفوق ما يمكن أن تُحصّله من الصراع ضدها.

وبهذه الطريقة أصبح من الصعب الانضمام إلى أى منظومة عالمية - سياسياً واقتصادياً - دون المرور بواشنطن والحصول على الموافقة الأمريكية. فليس من باب المصادفة أن تكون واشنطن مقر البنك الدولى وصندوق النقد الدولى كما لا يجوز التقليل من أهمية الزجّ المتواصل للبيت الأبيض، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية الأمريكية فى السياسة العالمية.

ومع تنامى مصالح أمريكا الاقتصادية فى أنحاء العالم، ومع وجود تهديدات قوية من قبل أوربا بقيادة ألمانيا الموحدة، ومن قبل آسيا بقيادة اليابان أو من أى جهة أخرى، قررت الولايات المتحدة إقامة قوة عسكرية على أساس حرب عالمية محتملة، فبعد أن كانت تركز خلال الحرب الباردة على إمكان مواجهة قوة المعسكر السوفيتى فقط، تحولت بعد ذلك إلى إنشاء

قوة عسكرية قادرة على أن تضمن لها السيطرة العسكرية على العالم. وكان العمود الفقرى لهذه القوة ترسانة نووية ضخمة قادرة على ردع أى متحدٍ لها.

أما فيما يتعلق بالقوة غير النووية، فقد ركزت الولايات المتحدة على تنمية سيطرتها على البحار بتقوية سلاحها البحرى على نطاق واسع، وتوسيع سيطرتها على الجو، ثم على الفضاء، عن طريق إنفاق باهظ على سلاح الجو وعلى برامج الفضاء العسكرية.

هذة الفروع من القوى العسكرية يدعمها جيش بزى منتشر فى أوربا وكوريا الجنوبية واليابان، وفيما عدا ذلك فتمركز ضمن حدود الولايات المتحدة أنواع القوة العسكرية والسياسية الأخرى.

فالقوة العسكرية الأمريكية تتألف حاليا من ثلاثة فروع متساوية: هى الجيش والبحرية والطيران، وفى كل منها ما يقرب من ٥٠٠ ألف جندى - كما أن الانفاق العسكرى الحالى يقارب ٢٧٠ مليار دولار فى السنة - بانخفاض ما يقرب من الثلث عما كان عليه إبان الحرب الباردة - واستراتيجية العسكريين العامة هى استراتيجية الهيمنة العالمية، وغايتها أن تؤمن قدرة أمريكا على السيطرة على جميع المسارب البحرية والجوية والفضائية عند الحاجة، ولتمكنها من الفوز فى حربين إقليميتين فى آن واحد، فى العراق وفى كوريا مثلاً.

ولدى الولايات المتحدة حالياً قوات منتشرة فى أوربا الغربية، وكوريا الجنوبية واليابان، وقوات أقل شأنا فى بنما وهندوراس وكوبا وأيسلندا والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر وسنغافورة واستراليا، أما فى القارة الأمريكية، وسطا

وجنوبا، فقد سيطرت على المنطقة منذ القرن التاسع عشر عبر مزيج من التدخلات العسكرية والسياسية والاقتصادية وبعد إطاحة أنظمة الحكم المعادية لها في تشيلي وهندوراس ونيكاراجوا، لم يبق سوى كوبا تتحدى القوة الأمريكية مكافحة من أجل البقاء في وجه الحصار الاقتصادي الأمريكي الذي أدى بالشعب الكوبي إلى حافة المجاعة.

وفي أوربا يبدو أن السباق على القوة قد أنتهى عقب انهيار الاتحاد السوفيتي فحلف وارسو لفظ آخر أنفاسه وأخذ حلف شمال الأطلسي الذي تقوده أمريكا يتوسع شرقاً، ففي مؤتمر مدريد ــ يوليو ١٩٩٧ ـ قبلت المنظمة مبدئياً عضوية بولندا وجمهورية تشيكيا والمجر.

وإذا كانت روسيا قد أصدرت بعض التحفظات في شأن توسع الحلف، إلا أن روسيا نفسها طلبت أن يكون لها دور في الحلف العسكري الغربي.

وللولايات المتحدة تحالفات قوية في شرق آسيا، مع اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، كما تسعى للتفاهم مع القوة الصينية، ويبدو أن العلاقات الصينية ـ الأمريكية في تحسن. وتبقى كوريا الشمالية الوحيدة في شرق آسيا المناهضة بثبات للنفوذ الأمريكي.

أما في جنوب شرقي آسيا فقد تحولت الخلافات المريرة مع فيتنام ولاووس وكمبوديا إلى تعاون واضح، أما جنوب أسيا فقد أصبحت الهند وباكستان قريبتين من الولايات المتحدة.

وفي أفريقيا أخذت الولايات المتحدة تعمل على إقامة علاقات قوية بمعظم الدول الرئيسية فيها، وتستعمل شتى

الأساليب لإبعاد نفوذ فرنسا وغيرها من القارة. وإن كانت تواجه تحد معين فهو من جانب ليبيا وإلى حد ما السودان.[٩]

وأخيرا، فإن النواحى السياسية المتصلة بتصدير الثقافة السياسية الأمريكية لا يمكن تجاهلها، فبعد انحسار الاشتراكية والشيوعية، فرضت الديمقراطية التمثيلية الليبرالية نفسها على الساحة، على أنها الصيغة المثالية للتنظيم السياسى.

فإذا كان الحزب الشيوعى الصينى لا يزال متمسكا بالسلطة، وبمركزيته رغم تخليه عن الشيوعية الاقتصادية، فإن معظم الدول الكبرى فى العالم قد قبلت الديمقراطية الليبرالية على أنها وحدها صيغة النظام السياسى الأمثل والقابل للاستمرار.

وقد استطاعت الولايات المتحدة ــ وهى من رواد الديمقراطية التمثيلية فى العالم ــ استعادة ما فقدته من رونق سياسى خلال الحرب الباردة، لتصبح نموذجا سياسيا تحاول أن تحتذيه بعض الدول الأخرى فى العالم.

ولكن على الرغم من بعض التحديات الهامشية التى تفرض نفسها على النظام الأمريكى، يبقى الوضع العسكرى الأمريكى على مستوى لم يسبق له مثيل من حيث التفوق، وتدخل الولايات المتحدة القرن الحادى والعشرين، وهى فى موقع سياسى وعسكرى مركزى فى العالم.

نظرة نقدية للمجالين العسكرى والسياسى

تمثلت الهيمنة الأمريكية فى المجال العسكرى فى التقييد الانتقائى للعنف فى العلاقات الدولية، بتقويض الولايات المتحدة للتجارة الدولية للسلاح بالرقابة المباشرة وغير المباشرة. وتبرز

فى هذا السياق مبادرة الرئيس الأمريكى السابق "جورج بوش" المعلنة فى يونيو عام ١٩٩١ لضبط صادرات السلاح العالمية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.(١٠)

وهنا تبرز سلبيات هذا المشروع ومدى التوائه وذلك فيما يلى:

١- لقد تمت صياغة هذه المبادرة بحيث لا تمثل فى الواقع مدخلاً للسلام العالمى، من خلال حجب تدفق الأسلحة على مناطق التوتر فى العالم بصورة متكاملة ومتوازنة.

٢- إن هذه المبادرة قد أصبحت مدخلاً لتكوين كارتل عالمى لتجارة السلاح بين الدول الثمانية عشرة المصدرة للسلاح، وفى قلبها الدول الخمس المصدر الأكبر للسلاح فى العالم. بحيث يتصرف هذا الكارتل بصورة تضمن تدفق السلاح على دول معينة بحكم ولائها الاستراتيجي للغرب، وحجبه عن دول أخرى بحكم مجرد الشك فى عمق ولائها الاستراتيجى للغرب عموماً، وللولايات المتحدة على وجه الخصوص.

هذا بالنسبة للمجال العسكرى، أما على المستوى السياسى فتتمثل الهيمنة الأمريكية هنا باختصار فى إطلاق شعار الديمقراطية والليبرالية السياسية من النمط الغربى، كعلامة على نمط السياسات المرغوب فيها من جانب أمريكا، مع فرض التحول إليه بصورة انتقائية تبعاً للمصالح والرؤى الأمريكية. (١١)

وتتمثل خطورة هذا المشروع السياسى الأمريكى فيما يلى:

١- التناقض الفادح بين إقدام الولايات المتحدة على تكثيف الضغوط على دول معينة بهدف فرض التحول إلى

الديمقراطية فى الوقت الذى ترعى فيه نظما تسلطية وتساعدها على قهر النضال الديمقراطى الشعبى خاصة إذا كان مسلحا فى طائفة من الدول الأخرى.

٢- التدخل الواضح من قبل أمريكا فى الشئون الداخلية لدول العالم، ويظهر ذلك فى تقييد سيادة الدولة القومية فيما يتعلق بمجالات معينة من شئونها الداخلية مثل حقوق الإنسان والأقليات وغير ذلك.

٣- انعدام التوازن على مستوى العلاقات بين مناطق الكرة الأرضية، وهذا ما يعبر عنه بعلاقة: شمال. جنوب.

٤- انعدام التوازن على مستوى العلاقات بين الدول فى صناعة القرار أو صياغة العلاقات الدولية، وهذا ما يعبر عنه بمركزية القرار العالمى أو الأحادية القطبية[١٢].

ثانياً: المجال الاقتصادى:

من الواضح أنه فى خلال السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن بدأت الاشتراكية والشيوعية فى التقهقر، وبحلول التسعينيات بدت الرأسمالية وكأنها نظام التعامل الاقتصادى الأوحد بلا منازع.

كان من نتيجة هذا الفوز الأخير أن أعلن بعض المراقبين الأمريكيين مثل فرانسيس فوكوياما نهاية التاريخ، بمعنى أنه بعد قرنين من التناقض والخلاف بين الرأسمالية والاشتراكية بدت الرأسمالية فائزة بالصراع حاسمة بذلك ـ بحسب زعمه ـ الجدل التاريخى حول النظام الاقتصادى الأنسب للبشرية[١٣].

لقد أدت الولايات المتحدة دوراً رئيسياً فى دعمها للرأسمالية، ففضلاً عن كون الولايات المتحدة، طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أكبر سوق وأكبر دولة مصدرة فى

العالم، فقد جعلت من بناء اقتصاد عالمى رأسمالى حجر أساس فى توجهها على الصعيدين السياسى والاقتصادى الدولى.

ولما كانت الولايات المتحدة أكبر دولة مصدرة، فإن لها مصلحة إذاً فى الإنماء الاقتصادى على الصعيد العالمى لكونه يغذى نموها السياسى. وكى تحافظ على أنظمتها ومؤسساتها الرأسمالية فى وجه التهديدات التى تكونها أنظمة اجتماعية اقتصادية أخرى.

وقد أنفقت الولايات المتحدة الكثير فى سبيل انتشار اقتصاديات رأسمالية فى كثير من بلدان العالم، وعلى الأخص لدى عدويها السابقين: ألمانيا واليابان، وفى بلدان أخرى فى أوربا الغربية، وفى شرق وجنوب شرقى آسيا، فبالإضافة إلى المساعدات الضخمة التى قدمتها إلى شرق آسيا، وسعت الولايات المتحدة مساعداتها الخارجية لمناطق أخرى فى العالم النامى تعزيزا للمؤسسات والاقتصادات الرأسمالية حيثما أمكنها ذلك.

وقد رافق هذه الجهود إقامة مؤسسات اقتصادية رأسمالية على نطاق عالمى، مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى واتفاقية الجات GATT، وغيرها من المؤسسات الاقتصادية العالمية التى تسيطر عليها أمريكا.

هذا فضلاً عن عشرات الاتفاقات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف مع مختلف دول العالم. ولا شك فى أن الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية استراتيجية ذات طابع عالمى.

وقد استخدمت الولايات المتحدة سوقها الداخلية الواسعة فى خدمة استراتيجيتها الدولية، بحيث بكرت فى فتحها أمام حلفائها الجدد مثل المانيا واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية لمساعدتها على النهوض باقتصاداتها، وذلك من أجل بعث استراتيجية إنمائية قوية يكون التصدير قوتها الدافعة.

ومع أن ذلك من شأنه خلق عجز تجارى للولايات المتحدة، إلا أنه ـ فى نفس الوقت ـ يخدم مصالحها الدولية الرامية إلى خلق دول رأسمالية حليفة وقوية فى أنحاء عديدة من العالم، وجعل اقتصاديات تلك البلدان مرتبطة بالاقتصاد الأمريكى وتابعة له.

وقد برز الاقتصاد الأمريكى كقوة مهيمنة فى الاقتصاد العالمى، عقب ما سببته الحرب العالمية الثانية من دمار، وعلى الرغم من المشاكل الجدية التى واجهت اقتصاد الولايات المتحدة فى السبعينيات والثمانينيات والذى تمثل فى تحملها العجز الضخم فى ميزانها التجارى، استطاعت الولايات المتحدة إعادة بنيان اقتصادها فى اوائل التسعينيات.

ففى الوقت الذى ظلت فيه أوربا الغربية تقاوم ارتفاع تكلفة الإنتاج فيها وارتفاع البطالة، وفى الوقت الذى ظلت فيه اليابان تتخبط فى ركود إقتصادى منذ عام ١٩٩٠، نهضت الولايات المتحدة الأمريكية وأستعادت تفوق حصتها فى الأسواق فى صناعتى السيارات والكمبيوتر، وأعادت تأكيد موقعها على أنها أكبر سوق وأكبر دولة مصدرة فى العالم.

ولعل الأهم أنها باتفاقاتها وبتفوقها فى الأبحاث فى حقل التقنية الرفيعة والتطوير وضعت نفسها فى موقع جيد يخولها الاستمرار فى السيطرة على الأسواق العالمية لبرامج الحاسب الآلى وشبكة الاتصالات العالمية (الانترنت)[١٤].

المجال الاقتصادى من منظور نقدى

تمثل نظام الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد فى فرض الانتقال المباشر إلى اقتصاد السوق على العالم أجمع، انطلاقا من إيمانهم بمبدأ أن الاقتصاد الوحيد المشروع فى العالم هو الاقتصاد الرأسمالى.

ولكن يبدو أن هذه الهيمنة لا تخلو من سلبيات وأخطار نذكر منها ما يلى:

١- يتناقض هذا المبدأ مع الحاجة إلى التعددية فى النظم الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة توافقها مع الحاجات والظروف النوعية والثقافات القومية فى كل بلد أو منطقة من مناطق العالم الكبرى.

٢- إن الاطار العام لعملية الانتقال هذه يتم بإشراف مباشر من جانب الولايات المتحدة عبر شروط المعونة الاقتصادية ومفاوضات إعادة جدولة الديون المتراكمة على دول العالم الثالث. هذا بالإضافة إلى الإشراف غير المباشر عبر ما يسمى ببرامج التكيف الهيكلى التى تفرضها المؤسسات الاقتصادية الدولية خاصة صندوق النقد الدولى. والبنك الدولى ، وهى مؤسسات خاضعة للهيمنة الأمريكية.

٣- ازدياد المعاناة الاجتماعية بسبب الإصرار على تسريع عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتطبيق وصفة جاهزة للسياسات الإقتصادية على جميع الدول دون مراعاة كافية لظروفها الخاصة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى.

٤- ان الأمر المهم الذى يكمن وراء الفرض المتجانس للانتقال الجماعى إلى اقتصاد السوق فى العالم الثالث بصورة خاصة هو رفض الولايات المتحدة والمنظمات

الاقتصادية الدولية الاعتراف بمشروعية أية سياسة بديلة أو تعددية لهذا الاقتصاد، حتى ولو كان هذا الفرض تعسفياً وعنيفاً(١٥).

- يضاف إلى ما سبق سلبيات خاصة بالنظام الرأسمالى نفسه، وتتمثل أهم هذه السلبيات فيما يلى(١٦):

أ- أممية رأس المال:

أى هروب رؤوس الأموال تهديداً للدولة غير القادرة على تنفيذ مطالب أصحاب رأس المال. وهى مطالب عديدة مثل: منحهم تنازلات ضريبية سخية، تقديم مشروعات البنية التحتية لهم مجاناً، إلغاء وتعديل التشريعات التى كانت تحقق بعض المكاسب للعمال والطبقة الوسطى.

ب- ازدياد الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية، وهذه نتيجة لسياسة العولمة، خلقها التنافس العالمى الضارى.

جـ- ديكتاتورية السوق والعولمة: والتى تظهر فى مقولات يروج لها منظرو العولمة مثل:

- إن مراعاة البعد الاجتماعى واحتياجات الفقراء أصبحت عبئاً لا يطاق.
- على كل فرد أن يتحمل قدراً من التضحية حتى يمكن كسب المعركة فى حلبة المنافسة الدولية.
- ان شيئاً من اللامساواة بات أمراً لا مناص منه.

فى النهاية يمكن القول: إنه على الرغم من محاولة الولايات المتحدة لفرض نظمها الرأسمالية على العالم أجمع فإن موقع الولايات المتحدة نفسها فى الاقتصاد العالمى ليس مطلقاً فإذا كان المجال السياسى الدولى ذا قطب واحد، فإن الاقتصاد العالمى متعدد الأقطاب.

فمجمل اقتصاد أوربا الغربية أضخم من الاقتصاد الأمريكى، وكذلك اقتصاد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بوجه عام، كما أن الاقتصاد الأمريكى مازال يواجه مشاكل جدية قد تهدد نموه فى المستقبل، ومن هذه المشاكل: العجز فى الميزان التجارى، وعلى الأخص مع شرق آسيا، البالغ ١٦٠ مليار دولار فى السنة. وديون دولية متراكمة تربو على الألف مليار دولار[١٧].

وكانت الولايات المتحدة قد اعتمدت التسامح تجاه العجز التجارى على أنه جزء من استراتيجيتها الرامية إلى تقوية حلفائها الرأسماليين عقب الحرب العالمية الثانية، ولكن حجم العجز وثباته أبقيا الضغط على الدولار الأمريكى، وأصبح الخطر ينطوى على توقع انخفاض قيمة الدولار.

لقد أدى العجز فى الميزان التجارى إلى توسيع الاستثمارات الأجنبية، وخصوصاً اليابانية منها، فى الولايات المتحدة، وكذلك إلى شراء شطور كبيرة من الاقتصاد الأمريكى، ومنها العقارات والمؤسسات الصناعية والخدماتية. كما أن الدَيّن الخارجى البالغ، الف مليار دولار، والمتوجه فى أكثره لليابان، يفرض نزفا مستمرا على الميزانية العامة، ويحول دون توظيف موارد مهمة فى الاقتصاد وفى الأنشطة الانتاجية.

كذلك فمما يهدد قدرة أمريكا على تمويل النمو، المستوى المتدنى للإدخار مقارنة ببلدان أخرى متطورة، إن نسبة الادخار الأمريكى تعادل نصف نسبته فى اليابان، ولا تتجاوز ثلثيها فى ألمانيا. لذلك فإن مستويات الادخار المتدنية تهدد القدرة على دفع عجلات التنمية بالمستوى اللائق، كما تهدد القدرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة للمستقبل.

ولكننا نعود فنقول: إن الولايات المتحدة ستبقى قادرة على الاستمرار - رغم كل هذه التحديات - فى تأدية دور مركزى فى الاقتصاد العالمى، فنظراً إلى كونها أكبر دولة مصدرة فى العالم، فإن ذلك يعنى أن لها المصلحة الكبرى فى إنماء الاقتصاد العالمى، لذلك فإن سياستها العامة المنبثقة من مصالحها الاقتصادية الذاتية قد تستمر فى العمل على تقوية الرأسمالية العالمية، كى تكون أساساً للصادرات الأمريكية.

ثالثاً: المجال الثقافى والإعلامى

إن الولايات المتحدة الأمريكية ـــ بمساندة ودعم احتكارات الشركات متعددة الجنسية - تقوم باختراق مجتمعات عالم الجنوب، وإخضاع شعوبه لأنماط المعيشة الغربية تحديدا الأمريكية".

فعن طريق المواد الإعلامية الغربية - مثل الأخبار والأفلام والبرامج التلفزيونية - يتم التأثير فى عقول أبناء الجنوب، وصبّه فى قالب الفكر الغربى، وهذا ما يسهل على الشركات متعددة الجنسيات زيادة مبيعاتها، هذا فضلاً عن أن قطاع الاتصالات الثقافية للنظام العالمى يتطور طبقاً لمستلزمات النظام العام، وأن تدفق المعلومات من منطقة القلب "المركز" إلى الأطراف - يمثل حقيقة أوضاع القوة، وهو ما تؤيده حقيقة انتشار لغة بمفردها كلغة عالمية هى اللغة الإنجليزية. (١٨).

وقد ساعدت المعلوماتية على تحقيق الأمركة فى المنتجات الفنية كافة، والتى أصبحت "أمريكية الصنع" كما أن الثقافة التى تفرض نفسها تتفرع فى جذورها من الولايات المتحدة إلى كل انحاء العالم، الأمر الذى يستتبع احتلال أمريكا لمركز الصدارة فى الحياة الثقافية للعالم(١٩).

ومما يبرهن على صدق ما نقول من أن هدف امريكا هو الهيمنة والسيطرة وأمركة العالم كله إعلاميا ما يلى:

- فى شهر نوفمبر عام ١٩٩٦ تمكنت الولايات المتحدة من الحصول فى مانيلا "عاصمة الفلبين" ـ خلال مؤتمر القمة الرابع لرؤساء بلدان منظمة التعاون الإقتصادى الآسيوى ـ من فتح أسواق بلدان تلك المنطقة أمام تقنية المعلومات حتى عام ٢٠٠٠ .
- فى سنغافورة أوصى الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية الذى انعقد هناك فى ديسمير ١٩٩٦ بتحرير كامل لجميع خدمات الاتصال دون أى نوع من القيود العامة.
- فى جينيف ـ وبإشارة من منظمة التجارة العالمية ايضا ـ عقد يوم ١٥ فبراير عام ١٩٩٧ اتفاق حول الاتصالات، وقعته ٦٨ دولة، يقضى بفتح الأسواق الوطنية لعشرات من البلدان أمام شركات الاتصالات الأمريكية والأوربية واليابانية.

وفى معركة تحطيم الحواجز، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع ثقلها كله من أجل فتح أكبر عدد ممكن من البلدان امام التدفق الحر للمعلومات.

وانعقدت ـ لتحقيق ذلك ـ أربعة مؤتمرات دولية: جينيف ١٩٩٢، بوينس أيرس ١٩٩٤، بروكسل ١٩٩٥، جوهانسبرج ١٩٩٦. وقد تمكن خلالها الرئيس كلينتون ونائبه آل جور من تسويق فكرتهما حول "مجتمع المعلومات العالمى" أمام كبار المسئولين السياسيين فى العالم.

ولعل ذلك هو ما جعل "نعوم تشومسكى" عالم اللسانيات والباحث الأمريكى المعروف يقول :

" إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية فى تاريخ الإعلام تعزز سيطرة المركز الأمريكى على الأطراف، أى على العالم

كله" كما أنها تمثل عصا استعمارية جديدة بحكومة عالمية لها مؤسساتها: البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ولها أدواتها مثل الجات، والسبعة الكبار.

وفى هذا الإطار عبرت دول متقدمة ــ داخل نفس التشكيل الحضارى الغربى مثل فرنسا وكندا ـ عن التوجس الشديد من المخاطر الناجمة عن الهيمنة الأمريكية على الإعلام والثقافة تحت ستار العولمة.

إذ أن وسائل الإعلام الأمريكية تسيطر فى الواقع على ٦٥٪ من مجمل المواد والمنتجات الإعلامية والإعلانية والثقافية والترفيهية، بل إن فرنسا تقاوم سيطرة اللغة الإنجليزية على شبكة "الانترنت"، وذلك لأن ٩٥٪ من حجم تداول الاتصالات والمعلومات على الإنترنت باللغة الإنجليزية، فى حين أن ٢٪ فقط باللغة الفرنسية، كما ارتفعت أصوات فى فرنسا تنادى بتطهير اللغة الفرنسية محذرة من مؤامرة أنجلو ساكسونية على الثقافة الفرانكفونية فقال "جاك توبون" ـ وزير العدل الفرنسى:
أن الانترنت بالوضع الحالى شكل جديد من أشكال الاستعمار، وإذا لم نتحرك فأسلوب حياتنا فى خطر، لذلك رفعت فرنسا خلال مناقشات اتفاقية " الجات " الأخيرة شعار الاستثناء الثقافى.

وفى كندا بلغت الهيمنة الأمريكية فى مجال تدفق البرامج الإعلامية والتليفزيونية حداً جعل بعض الخبراء يشيرون إلى أن الأطفال الكنديين من كثرة ما يشاهدون من برامج أمريكية أضحوا لا يدركون أنهم كنديون.
وقد عبر وزير الخارجية الكندى الأسبق " فولكنر " عن ذلك الواقع بقوله لئن كان الاحتكار أمراً سيئاً فى صناعة استهلاكية فإنه أسوأ الى أقصى درجة فى صناعة الثقافة، حيث

لا يقتصر الأمر على تثبيت الأسعار، وإنما تثبيت الأفكار أيضاً[٢٠].

ولكن ما سبب الإقبال الشديد على الصادرات الثقافية الأمريكية بالذات ولماذا لا نجد مثل هذا الإقبال على صادرات ثقافية أخرى غير الأمريكية؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتلخص فيما يلى:

١- إن أساليب الدعاية والتسويق الأمريكية عالمية الاتساع. ولما كان للإعلام والتسويق دور أساسى فى قولبة الأذواق والأزياء فى العالم الرأسمالى الحالى، فإن الاتجاهات والميول والأزياء التى تأتى بها كبرى بيوتات الإعلان والتسويق، والسلع التى تدفع بها الشركات العالمية والكبرى ينتهى بها الأمر لأن يكون لها تأثير كبير فى توجيه الأذواق عالمياً، وفى قولبة الرموز الثقافية الناشئة.

٢- للولايات المتحدة تفوق واضح على منافسيها الاقتصاديين فى المجالات الثقافية الشعبية، وعلى الأخص فى صناعتى الأفلام والموسيقى وقد تمكنت الولايات المتحدة من استغلال قوتها فى الإنتاج الفنى التليفزيونى، وفى الصناعة الترفيهية وشركات الأقمار الصناعية، فدخلت كل بيت على وجه الأرض، وأثرت فى كل فرد.

٣- أدركت أمريكا أن للثقافة المتدنية سوقاً أوسع بكثير من سوق الثقافة الراقية، ومع العلم أن فى الولايات المتحدة شعراء وروائيين وفلاسفة ومخرجين سينمائيين من أعلى المستويات، إلا أنه قد تبين لها أن رامبو ومادونا ومايكل جاكسون لهم أفضلية. إن النخبة الثقافية موجودة وجيدة فى الولايات المتحدة، وتلاقى دعماً مقبولاً من الدولة ومن مؤسسات المجتمع، ولكنها نخبة محدودة ومحصورة فى الدوائر الفكرية.

٤- إن الولايات المتحدة بلد المهاجرين؛ وهى بالتالى مكونة من مزيج عالمى من المجموعات العرقية والدينية والثقافية المختلفة. كما أنه ليس لها هوية تاريخية أو حضارية عميقة الجذور. هذه الأسباب ساعدتها على أن تسوق منتجاتها عالمياً بسهولة أكثر من ألمانيا أو اليابان أو بريطانيا أو فرنسا.
٥- قد يكون هناك صلة قوية بين الاتجاه العصرى والتقدم التكنولوجي للعالم كله وبين الأمركة. فالعالم الآن يتجه إلى الرأسمالية والثقافة الاستهلاكية ودنيا المادة وتغيير الأزياء والأسواق الواسعة. وقد يكون ذلك هو ما تسعى إليه أمريكا فعلاً. فحدث نوع من التوافق بين الاتجاه العالمى والاتجاه الأمريكى [٢١].

تعقيب:

اتجهت العولمة أو الأمركة فى المجالين الثقافى والإعلامى الى تسخير وسائل الاتصالات والمعلومات الحديثة بضرب المقومات المعنوية وطمس القيم والمبادئ التى تتشكل منها شخصيات الأمم والشعوب، مما أدى إلى السلبيات الآتية:
١- السعى الدائم لترسيخ الأمركة الثقافية والإعلامية، جعل الدنيا قرية أمريكية عن طريق سلطان المعرفة، وشحن تقنيات الاتصال.
٢- الأمركة الثقافية والإعلامية، تمثل تجليا ساطعا للمركزية المهيمنة والمتسلطة والتى تحاول اختراق خصوصيات الغير، وتمزيق أنماطه الثقافية من أجل تأكيد التبعية.
٣- يكفى لكى نبرز ونبين مدى السيطرة الأمريكية على العالم عن طريق وسائل الاتصال والمعلومات أن نذكر الحقائق التالية[٢٢]:
أ- أن شبكة الانترنت ـ وهى أكبر شبكة معلوماتية عالمية ـ هى فى الأصل شبكة أمريكية.

ب- أن أمريكا تمتلك أكبر عدد من الأقمار الصناعية فى العالم.

جـ- أن سوق الإعلام العالمى تحتكره أربع وكالات إعلامية هى: أسوشيتدبرس، يونايتدبرس، رويتر، فرانس برس. والمدقق فى هذه الوكالات يلاحظ، أن اثنين منها أمريكية أسوشيتدبرس، يونايتدبرس والثالثة بريطانية - رويتر - والرابعة فرنسية - فرانس برس - مما يؤكد أن نصف السوق الإعلامى العالمى هو فى الواقع أمريكى. فإذا كانت الأمور تسير على هذا النحو فماذا نتوقع؟!

إن الجواب هنا يأتى على لسان أحد المفكرين الغربيين حيث يقول:

إن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى فى الثقافة المستهلكة من الجمهور العام لن تهيمن على وسائل اللهو والتسلية فقط بل ستوزع الخبز فى يوم ما.

رابعاً: المجال الاجتماعى

إذا كنا قد ذكرنا أن الحجم الأكبر من الصادرات الثقافية الأمريكية من نوعية متدنية، فإن للثقافة الأمريكية الراقية مكانة مهمة مهيمنة فى المجال الاجتماعى، وعلى رأسه مجال التعليم العالى والأبحاث فى الجامعات الأمريكية.

فمنذ قرابة المائة عام لم يكن هناك أى شك فى أن أعظم الجماعات كانت فى ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وأن الكليات الأمريكية كانت تعتبر تشبيهاً متواضعاً جداً لسابقاتها الأوربيات.

ولكن الصورة انقلبت فى النصف الثانى من القرن العشرين وأصبح التعليم العالى، من خلال أكثر من عشرين ألف

جامعة ومعهد فى الولايات المتحدة فى وضع قيادى دون منازع. وتوافد الطلاب على هذه الجامعات من كل بلدان العالم (٢٢).

ولاشك أن انفتاح هذه الكليات والمعاهد أمام الطلاب الأجانب، يعنى أن أعداداً متزايدة من طلاب العالم تتخرج من الجامعات الأمريكية، حاملة معها أساليب ثقافة وطرق تفكير وسلوك اقتبستها خلال سنوات الدراسة الجامعية.

وبما أن هؤلاء الطلاب الأجانب يعودون إلى بلادهم، وأكثرهم يصبحون قادة، كل فى تخصصه، فإن قدرتهم تصبح واسعة على التأثير فى مجتمعاتهم بحسب ما اكتسبوه من علم ومعرفة خلال السنوات التى قضوها فى الولايات المتحدة.

تعقيب:

على الرغم مما حققه التعليم العالى فى أمريكا من مكانة عالية وراقية، إلا أن نظام التدريس والتدريب الأمريكى، دون مستوى الجامعة، بات أضعف بكثير من نظيره فى دول العالم المتقدم.

وعلى الرغم من تشديد إدارة كلينتون على التربية والتعليم لكونهما الطريق المؤدى إلى النمو فى المستقبل، فإن لامركزية التعليم فى الولايات المتحدة قد حالت دون تقدم ملموس.

يزيد من تعقيد هذه المشكلة عدم المساواة فى توزيع الثروة، وعلى الرغم من المكاسب التى تحققت فى هذا المضمار فى سنوات الستينيات والسبعينيات، كان النمو فى الثمانينيات قليل التساوى إذا قورن بما سبقه. وأفاد العشرين فى المائة الأغنى

من الشعب الأمريكى فقط، بينما ازداد عدد الفقراء، وأخذت قدرة وفرصة الطبقات الوسطى تتضاءل [٢٤].

وقد ارتبط وجود الفقر فى الولايات المتحدة بنظام تربوى ضعيف، كما هدد بتوسيع الطبقات المحرومة التى لا يستهان بأعدادها، والتى هددت بتفاقم العنف والانحلال الأجتماعى والسياسى، وخصوصاً فى المدن الكبرى مثل نيويورك وواشنطن وشيكاغو ولوس أنجلوس.

هوامش الفصل الثالث

١- محمد عابد الجابرى، قضايا الفكر المعاصر، مرجع سابق.
٢- نبيل زكى، أيديولوجية الهيمنة على العالم، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٢١،مارس يونيو ١٩٩٨، ص: ٣٠.
٣- أحمد ثابت، العولمة، تفاعلات وتناقضات التحولات الدولية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٨) ص: ٨.
٤- عمرو عبد الكريم، المنار الجديد، مرجع سابق، ٣٨.
٥- حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد، قضايا وتساؤلات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢).
٦- مسعود ضاهر، صدام الحضارات كمقولة أيديولوجية لعصر العولمة الأمريكية، الإتحاد الإماراتية، ١٩٩٧/٤/٢١. وكذلك فايق على عبيد، العولمة.. والعرب، المستقبل العربى، العدد ٢٢١، يوليو ١٩٩٧.
٧- بول سالم، العرب والعولمة مقال ورد بعنوان الولايات المتحدة والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ١٩٩٨) ص: ٢١٠.
* الاعتراض من هنا والاستدلال بأن الامبراطورية الرومانية لم يتكون ضدها أى تحالف مضاد يمكن الرد عليه بأنه فى أيام الرومان، وبعد سحق قرطاجة ومقدونيا لم يكن هناك أى مراكز قوى خليقة بأن تتألب لتتحدى قوة روما.
٨- المرجع السابق، ص: ٢١١.
٩- المرجع السابق، ص: ٢١٥.
١٠- محمد السيد سعيد، أطروحة النظام العالمى الجديد من الإستبداد والمشاركة، مقالة وردت بمجلة العربى، عدد ٤٠٣، يونيو ١٩٩٢.
١١- المرجع السابق.

١٢- وجيه كوثراني، أزمة نظام عالمى أم اختلاف التوازن، إحدى أوراق ومداخلات المؤتمر الدولى حول صراع الحضارات أم حوار الثقافات، تحرير فخرى لبيب (القاهرة: مطبوعات التضامن، مارس ١٩٩٧)

١٣- بول سالم، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢١٦.

١٤- المرجع السابق، ص: ٢١٨.

١٥- محمد السيد سعيد، أطروحة النظام العالمى الجديد بين الاستبداد والمشاركة، مرجع سابق.

١٦- هانس - بيتر مارتينى، هارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس على، سلسلة عالم المعرفة، ٢٣٨ (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب،١٩٩٨).

١٧- بول سالم، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢٢٢.

١٨- أحمد ثابت، العولمة، تفاعلات وتناقضات التحولات الدولية، مرجع سابق، ص: ٨.

١٩- نبيل زكى أيديولوجية الهيمنة على العالم، مرجع سابق.

٢٠- عمرو عبد الكريم، العولمة، عالم ثالث على أبواب قرن جديد، مرجع سابق، ص: ٤٣.

٢١- بول سالم، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢٢٢.

٢٢- الحسينى عصمة، المسلمون وتحديات العولمة، الوعى الإسلامى، عدد ٣٨٥، يناير ١٩٩٨.

٢٣- بول سالم، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢٢٣.

٢٤- المرجع السابق، ص: ٢١٩.

الفصل الرابع

العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث

الفصل الرابع

العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث

تقديم:

ليس جديدا أن نقول إن تأسيس مسارات الحوار والتعاون في العالم تحكمه الآن مجموعات وتكتلات عنصرية وثقافية تعبث بها الأصابع الصهيونية الخفية إلى حد بعيد، هذه التكتلات التي تشكل قوى الضغط في الحركة الدولية تسعى لفرض رؤيتها تبعاً لمصالحها وقدراتها، ضاربة عرض الحائط بالآخرين ومتحفزة لإدارة صراع دولي ينبني على هذه الرؤية وتداعياتها، بدلاً من حوار وتعاون دوليين.

إن العولمة قد ولدت من رحم التنافس وعملت على زيادة حدة الفجوة بين الدول الغربية المتقدمة الغنية والدول الفقيرة النامية، كما ساعدت على الاستعلاء والهيمنة في إدارة الحركة العالمية بما يتنافى مع حق الشعوب في الدفاع عن هويتها الثقافية واستقلالها السياسي.

إن شعار العولمة كما تؤكده السياسات المعلنة للدول المتقدمة يحمل في نفسه معاني ومضامين لا يمكن أن تكون مقبولة، وهو شعار يخفي تطلعاً لإحياء سياسات استعمارية اندثرت وأصبحت متجاوزة.

فالعولمة تركز في القدر الأكبر من توجهاتها على البعد الاقتصادي، ومحاولة فرض نظام اقتصادي عالمي على المنافسة الحرة في الإنتاج والتسويق والتجارة العالمية، ومحاولة إلغاء دور الدولة في التدخل لتخفيف الأعباء، ومن الطبيعي أن يؤدي

ذلك إلى إضعاف المؤسسات الإنتاجية فى الدول النامية، وزيادة أعباء هذه الدول المادية.

إن الآثار السلبية للعولمة على دول العالم الثالث ـ وخاصة العالم العربى والإسلامى ـ تفوق الآثار الإيجابية المتوقعة، فالمتغيرات الدولية الجديدة تفرض مزيداً من القيود على العرب والمسلمين، ولكن هذا لايمنع من القول إنها قد تتيح لهم بعض الفرص. والفارق فى الحالتين أن الآثار الإيجابية احتمالية، ومشروطة بقدرة دول العالم الثالث على تبنى الاستراتيجيات اللازمة لتعظيم الإيجابيات وتقليص السلبيات. لذا يمكن القول إن أهم آثار العولمة على ذول العالم الثالث تتجلى فيما يلى:

أولاً: الآثار الاقتصادية

من المعروف أن تعبير التنمية الإقتصادية بمعنى تطوير أوضاع الدول الفقيرة حتى تلحق بقطار المتفوقين ـ ولو فى مؤخرته ـ ظهرت فى لغة السياسة والاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية. وأنشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (Undp) فى أوائل الستينيات. وعرفت الدول ما يسمى مساعدات التنمية التى تقدمها الحكومات الغنية الى دول العالم الثالث. وظهرت قروض التنمية من الدول الغنية والمؤسسات المتعددة الأطراف وأشهرها البنك الدولى وبنك التنمية الإفريقى وبنك التنمية الأسيوى وبنك التنمية للدول الأمريكية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى الخ.

وإذا كانت قضية اللحاق (Catch - up) لم تخدع العقلاء، فإن محاولة تضييق الهوة بين الشمال والجنوب بدت أمرا مأمولاً فيه لدى الكثير من رجال السياسة ومن أغلبية أهل الفكر. ولكن إذا كانت محاولة تضييق الفجوة أصبحت أملاً لدى الكثير فقد

يكون الواقع غير ذلك تماما. وبوسعنا الآن أن نختبر حقيقة الأمر من الأرقام الموثقة فى البنك الدولى ومن واقع تقارير التنمية التى يصدرها البنك سنوياً منذ أواخر السبعينيات. ويمكن هنا أن نقارن الأرقام الخاصة بالناتج المحلى الإجمالى للعالم ولغالبية دوله خلال ثلاثين عاما بين ١٩٦٥، ١٩٩٥. وحتى نتأكد من تصور الاتجاه العام ونصحح ما يمكن أن يرد من خطأ عند مقارنة سنة واحدة بسنة أخرى نأخذ بيانات ١٩٨٨ كسنة متوسطة[1].

توزيع مجموع الناتج المحلى الإجمالى فى العالم
(نسب مئوية)

	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٩٥
الدول الصناعية السبع الكبرى	٦٩,٧	٦٩,٤	٦٧,٤
دول العالم الثالث	١٥,٥	١٤,٨	١٣,٤
بقية الدول الأوربية والصين	١٥,٣	١٥,٨	١٩,٢

حسبت هذه النسب من بيانات البنك الدولى فى تقارير التنمية فى العالم مع مراجعة أرقام أخرى منشورة فى مجلة OECDOBSERVER.

وقد بين الجدول نصيب الدول الصناعية الكبرى السبع (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، كندا) من ناحية، ومجموع دول العالم الثالث، بما فيها أقطار النفط والنمور الآسيوية، من ناحية أخرى.

إن هذه الدول تضم المقار القانونية Home Country لعدد ٤٢٦ شركة من أكبر خمسمائة من الشركات العالمية وفقاً

لما جاء فى المجلة الأمريكية Fortune Magazine فى عددها الصادر فى ١٩٩٧/٨/٤.

أى أن القوى الاقتصادية الفاعلة فى تشكيل العولمة ترتبط، ولو شكليا، بالدول السبع التى يجتمع رؤساؤها مرة كل عام. وهذا ما حمل بعض الكتاب على وصف قمة مجموعة السبع، بمجلس إدارة اقتصاد العالم.

إن نصيب العالم الثالث ـ حسب الجدول السابق ـ من مجموع الناتج المحلى الإجمالى للعالم فى تراجع منتظم. وهذا لا يتنافى مع واقع النمو الاقتصادى القوى فى عدد محدود من دوله والمتواضع فى معظمها.

إن الفجوة بين الشمال والجنوب تزايدت وكان المأمول أن تضيق، كما أن التراجع المحدود فى نصيب السبع الكبار كان لصالح الدول الصناعية (بقية أوروبا) وكذلك الصين. وأصبح المستودع الكبير لفقراء هذا الكوكب هو العالم الثالث الذى تراجع نصيبه من الناتج المحلى الإجمالى للعالم خلال العقود الثلاثة الماضية.

وقد تخلى البنك الدولى عن واحد من أهم مسلمات الليبرالية، وهو ما يسمى "مفعول التساقط" Trickling Down Effect ومقتضاه أن تزايد ثراء الأغنياء سيصفى تلقائيا وتدريجيا ظاهرة الفقر، لأن الغنى المتزايد يعنى تزايد الاستثمار وخلق أعداد كبيرة من فرص العمل، بحيث تنحصر البطالة وما يترتب عليها من فقر فى الكسالى والمعوقين، وهذا ما يمكن أن يعالج بفعل الخير Charity، أى مايتبرع به الأغنياء. وكان التخلى من جانب البنك الدولى سببه استمرار الفقر فى العالم، وتزايد أعداد الفقراء بانتظام[٢].

وقد افترض البنك أن المعدم هو من يحصل على دخل يقل عن دولار واحد فى اليوم، وقدر فى عام ١٩٩٥ أن عدد المعدمين فى العالم ١١٨٠ مليون نسمة، ورأى خبراؤه أن ثمانين مليوناً منهم سيتجاوزون هذا الحد إلى أعلى فى عام ٢٠٠٠، وأضاف أنهم سيكونون من الآسيويين وسكان أمريكا اللاتينية. أما إفريقيا والشرق الأوسط فقد توقعوا لها زيادة ملموسة فى أعداد المعدمين.

وإذا ارتفعنا عن الدولار الواحد فى اليوم إلى ثلاثة دولارات فى اليوم - أى ١٠٩٢ دولاراً متوسط دخل الفرد سنوياً - نجد أن متوسط دخل الفرد أقل من ذلك فى ٥٧ دولة - وفقاً لبيانات تقرير التنمية فى العالم عام ١٩٩٧ - تضم ٣٥٧٦,٦ مليون نسمة، أى ٦٣٪ من إجمالى سكان الكرة الأرضية. وكل هذه الدول فى قارات الجنوب ماعدا ثلاث دول أوربية لا يتجاوز إجمالى سكانها عشرة ملايين نسمة هى: مولدافيا، مقدونيا، وألبانيا. ومنها بالطبع دول عربية كثيرة مثل: اليمن، موريتانيا، السودان، ومصر.

وموقع العرب يمكن تحديده هنا ضمن العالم الثالث تلك الدول التى خضعت لفترات مختلفة للاستعمار القديم، والتى لم تعرف إلا تنمية جزئية مشوهة وموجهة لخدمة الخارج، والتى ما زالت الغالبية من شعوبها تعيش فى مستويات متفاوتة من الفقر، فأقطارنا جزء لا يتجزأ من العالم الثالث الذى يظل على الرغم من تقدم بعض بلدانه الملموس وتراجع أخرى خاضعاً للاستغلال والتبعية.

الاستغلال بمعنى خروج جزء كبير من الفائض الاقتصادى المتحقق من عمل أهل القطر ليذهب إلى الدول الصناعية المتقدمة من خلال التجارة غير المتكافئة uneven

Exchange وتحويل فوائد القروض وأرباح الاستثمار الأجنبى المباشر، وأخيراً استثمارات أبناء العالم الثالث إلى خارجه.

والتبعية بمعنى القيود الخارجية على حرية الإرادة الوطنية في صنع قراراتها، والتأثير الإعلامى والإعلانى المكثف فى تغيير القيم الحضارية وأشكال السلوك فى اتجاهات كثيراً ما تضر بقضية التنمية، مثل: محاولة محاكاة أنماط الاستهلاك المبدّدَ التى تسود فى مجتمعات الغرب.

إن العرب شأنهم شأن شعوب العالم الثالث يعيش أغلبهم فى حالة فقر، ويسقط عدد كبير منهم فى هوة الحرمان. ولما كان أغلب أقطارنا قد تعوّد الحصول على تمويل من الدول الغنية فإنه يتعين أن نشير هنا الى ظاهرة جديدة في هذا المجال مفادها أن نجاح العولمة - فى الدول الغنية - وفشل التنمية فى الوقت ذاته - فى الدول الفقيرة - أدى الى توجه عام لدى " الدول المانحة " نحو تصفية ما يسمى "معونات التنمية الرسمية " أى المنح والقروض الميسرة المقدمة من دولة الى دولة. وقد تم تحول كبير فى الرأى العام الأمريكى والأوروبى إلى أن فساد حكومات العالم الثالث أضاع المليارات الكثيرة فيما لم ينفع الفئات الفقيرة فى شيء. كما أن انتشار البطالة وتزايد الفقر بين شعوب "الدول المانحة" يدعم دعوى - يبدو أنها وجدت هوى فى نفوسهم - هى أنه من الأفضل أن نساعد الفقراء فى الداخل قبل أن نتجه إلى مساعدة الفقراء فى الخارج.

إلى جانب ذلك نقرأ ما يكتبه بعض أهل الغرب من أصحاب عقيدة السوق وأساسها الفلسفى الدارويني أن من لا يستطيع تدبير طعامه بجهده لا يستحق أن يعيش. ويضيفون أن تقدم البشرية خلال آلاف السنين كان عبر اختفاء المجتمعات والحضارات الأضعف وبفضل غلبة أهل العزم والقدرة

والإبداع. ويذهب بعضهم إلى حد القول إن مساعدة من يعجزون عن تدبير غذائهم تجعلهم عبئاً ثقيلاً يعطل القادرين على غزو كواكب مجاورة للأرض.

وعلى الرغم من ذلك كله فإن أبواب العالم الثالث كلها مفتوحة ودوله مرحبة بالوجود الاقتصادى الغربى.

إن الشركات الرأسمالية تسعى دائماً الى أسواق متنامية لتصريف ما تقدمه من سلع أو خدمات، ويسعدها انسياب منتجاتها بين عشرات الملايين وعبر مساحات شاسعة دون إجراءات تصدير أو استيراد أو مرور بالجمارك أو ضرورة جواز سفر عليه تأشيرة دخول، ومن هنا يأتى أهمالها الكامل للأقطار الصغيرة الفقيرة التى تشهد الانقلابات العسكرية أو أعمال عنف سياسية أو حرب أهلية [٣].

ثانياً الآثار الاجتماعية

إنه لمن الطبيعى أن تنعكس الآثار الاقتصادية للعولمة على الجوانب الاجتماعية، فمئات الملايين من البشر من دول العالم الثالث معرضون اليوم لسوء التغذية، وللجوع، وللمرض، وللأمية، وللجهل.

ففى بلدان العالم الثالث نجد ٢,٥ مليار شخص يفتقرون إلى شبكات الصرف الصحى، و ١,٣ مليار تعوزهم مياه الشرب الصالحة، و ٨٠٠ مليون لا يشبعون لقمة الخبز، وأكثر من ثلث الأطفال لا يذهبون إلى المدارس، و ٢٠٠ مليون شخص مهددون بالتصحر، وبشكل عام ونظراً لضعف ميزانيات الدول فإنه يصعب عليها جداً التكفل بالخدمات الصحية والتعليمية[٤].

إن أكثر الميادين إثارة للقلق في مجال الصحة، مشكلة سوء التغذية والعناية بحضانات الأطفال، والسل والأمراض التي تنتقل عن طريق الممارسة الجنسية - الإيدز -.

إن ضعف النساء ناتج عن سوء الحالة الصحية، فهناك حوالي ٤٠٠ الى ٥٠٠ امرأة تموت من بين كل ١٠٠٠٠٠ ولادة، ومعدل وفيات الأطفال في أفريقيا الجنوبية يبقى أعلى من أي مكان في العالم، وبسبب مرض السل يموت مليون شخص في السنة، يضاف إلى هذا وطأة مرض الإيدز. فهناك أربعة ملايين حالة مصابة بهذا المرض اللعين ذي النتائج الخطيرة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية. وهذا المرض من شأنه أن يقلب منظومة الصحة العاجزة عن التكفل بهذا النمط من الأمراض، فالتغطية الصحية في إفريقيا - مثلا - هي من أكثر الأمور المثيرة للخوف في العالم.

فشعب يقدر عدد سكانه بـ ٩,٨ مليون نسمه في النيجر، لا تغطي الدولة سوى ٣٦٪ من عدد السكان من ناحية الخدمات الصحية، و ٤٠٪ من السكان يعيشون على مسافة عشرة كيلو مترات من مراكز التأهيل الصحي. وقابلة واحدة لكل ١٨٦٧ حالة ولادة، وطبيب واحد لكل ٧٥٠٠ فرد، ومركز صحي واحد لرعاية الطفولة لكل ٢٤٥٨٤ نسمة.

كما أن معدل الوفيات بالنسبة للمرأة تعد من أعلى المعدلات في العالم، حيث تموت ٧٠٠ امرأة من بين كل ١٠٠٠٠٠ امرأة بسبب الحمل والولادة أو الإجهاض، ويبلغ عدد الأطفال في النيجر ٣,٥ مليون طفل، أي نسبة ٤٨٪ من عدد السكان الكلي، لكن طفلا من بين كل ثلاثة أطفال يموت قبل أن يبلغ عمره خمسة أعوام، ولا يتم التطعيم ضد [illegible]

العادية إلا للأطفال الذين يتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٣ شهراً، كما أن نسبة التغطية فى التطعيم لا تتجاوز ١٧,٤٪[٥].

إن الفقر المدقع الذى يعيشه السكان أبرز ظاهرة "أطفال الشوارع" الذين يتركون وحيدين فى شوارع المدن الكبرى معرضين لكل المخاطر قبل أن يتحولوا بدورهم إلى مصدر للخطر على الآخرين، حيث يمارسون السرقة والعدوانية وتناول المخدرات وممارسة البغاء.

كما أن التنامى السريع للسكان وانهيار الميزانيات المخصصة للتعليم لا تساعد بدورها فى تطوير الخدمات التعليمية. بمعنى آخر، إنها عاجزة عن توفير عرض تربوى وتعليمى يتناسب مع الحاجات.

إن عدد السكان الكلى فى ٥٣ بلداً إفريقيا ـ أعضاء فى اليونسكو ـ قدر بـ ٧٧٨ مليوناً عام ١٩٩٨. وفقاً للتقرير الإحصائى للمؤتمر السابع لوزارة التربية الوطنية فى الدول الإفريقية الأعضاء فى اليونسكو ـ المنعقد خلال الفترة من ٢٠ الى ٢٤ إبريل من عام ١٩٩٨ ـ وقد تبين أن عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية ـ والتى تتراوح أعمارهم بين ٦ الى ١٧ سنة ـ بلغ ٢٣٦ مليوناً فى عام ١٩٩٨، أى نسبة ٣٠٪ من العدد الإجمالى للسكان.

ومع هذا تظل الأمية قضية مقلقة، فقد أشارت التقديرات الأخيرة الى أنه فى عام ١٩٩٥، كان هناك ٤٤٪ من البالغين ـ من ١٥ سنه فما فوق ـ أى ما يعادل ١٧٩ مليون أمى. إن معدل التسجيل المدرسى فى دول العالم الثالث عموماً مستقراً منذ خمسة عشر عام، ويبقى أقل من ٥٠٪ فى عدة بلدان، وهو تأخر يمس الفتيات بشكل خاص.

ولكن إذا كانت الأحوال الصحية والتعليمية مقلقة جدا فى الوقت الراهن، وإذا عرفنا أن دول العالم الثالث تشهد فقرا نسبيا ناجما عن أسباب داخلية، فما الدور الذى لعبته العولمة فى هذه العملية؟

إن الليبرالية الاقتصادية وبرامج الضبط البنيوى المتلاحقة تترجم بتخفيض إنفاقات الدولة التى تمس المجالات الاجتماعية الآتية:

تخفيض ميزانيات التوظيف إلى مجرد دفع رواتب المعلمين وموظفى القطاع الصحى، إيقاف التشغيل، خفض الاستثمارات، تدهور ظروف العمل فى الصحة والتربية والتعليم، فالفصل الواحد يضم من ٥٠ الى ٧٠ تلميذا فى غالبية دول إفريقيا الجنوبية.

إن برنامج الضبط البنيوى فى زيمبابوى فى نهاية عام ١٩٩٠، تمخض عن نتائج اجتماعية ضخمة، فقد انخفض الإنفاق على الصحة من ١٤,٨ دولارا زيمبابوى عام ١٩٩٠ إلى ٩ دولارات فى عام ١٩٩٤. كما أن تحرير الأسعار أرغم العائلات المعوزة للجوء إلى الطب التقليدى وإلى التداوى الذاتى بعقاقير مشكوك فى أصلها.

وينبغى أن نقلق اليوم من النتائج السيئة على الصحة التى باتت تعتمد على الصيدليات المتنقلة فى المدن كلها وفى القرى الإفريقية، بسبب التوقف عن طلب العاملين فى مجال الصحة فى القطاع العام. ففى عام ١٩٩١، كان هناك ممرضة واحدة لكل ١٥٩٤ نسمة، فى مقابل ممرضة واحدة لكل ٩٢٢ نسمة فى عام ١٩٨١، وطبيب واحد لكل ٧٣٨٤ نسمة فى مقابل ٦١٠٥ عام ١٩٨١ - وهى الفترة السابقة على البرنامج - كما

تقلص الإنفاق فى مجال التربية بنسبة ٢٠٪ منذ بدء تطبيق البرنامج، وإدخال الأقساط المدرسية فى المرحلة الابتدائية والثانوية، وهو شكل مرتبط بخصخصة المدرسة، عمل على تقليل نسبة التسجيل فى المدرسة الابتدائية بنسبة ٤٪ بين عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣(٦).

إن حالة الأزمة العامة فى كل قطاعات الحياة الاجتماعية هذه يمكن تفسيرها من خلال معطيات أولية ترتبط بطبيعة الاقتصاد الإفريقى، لكنها تعاظمت بشكل خطير بسبب العولمة ومظاهرها الاقتصادية.

ثالثاً: الآثار السياسية

لاشك فى أن التطورات والتحولات التى يشهدها العالم الآن كانت لها تأثيراتها القائمة بل والمحتملة على الصعيد السياسى، وقد ظهر ذلك واضحاً فى تغير بعض المفاهيم السياسية، فمن المفاهيم التى خضعت للمواجهة وإعادة التعريف:

١ – سيادة الدولة:

فقد كان للعولمة تأثير على سيادة الدولة، إذ أخذت قدرات الدول تتناقص تدريجياً وبدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها فى ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها. فالثورة الهائلة فى مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام حدت من أهمية حواجز الحدود.

وإذا كان بمقدور بعض الدول أن تحد فى الوقت الراهن وبصورة جزئية من التدفق الإعلامى والمعلوماتى القادم إليها من الخارج، فإن هذه القدرة سوف تتراجع الى حد كبير وقد تنعدم

فى المستقبل، خاصة فى ظل وجود العشرات من الأقمار الصناعية التى تتنافس على الفضاء، كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة فى عمليات التبادل التجارى والمعاملات المالية يحد من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما سيكون له تأثير على سياساتها المالية والضريبية وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية(٧).

بالإضافة إلى ذلك فإن القوة الاقتصادية والمالية التى تمثلها الشركات متعددة الجنسية، خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل فى كيانات أكبر، إنما تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات، ـ خاصة فى العالم الثالث ـ والتأثير على سياساتها وقراراتها السيادية، وليس بجديد القول إن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالى الدخل القومى لعشر أو خمس عشرة دولة إفريقية مجتمعة، وهو ما يجعل هذه الكيانات فى وضع أقوى من الدول (٨).

وهكذا فإن قدرة الدولة على ممارسة سيادتها على إقليمها بالمعنى التقليدى بدأت تتغير فى ظل تحولات العملية التى يشهدها العالم فى الوقت الراهن، فهذه التحولات تفرض قيوداً ومحددات على قرارات الدول وسياساتها من ناحية، كما أن قدرات الدول على التحكم فى عمليات التدفق الإعلامى والمعلوماتى والمالى عبر حدودها تتآكل وبصورة متسارعة من ناحية أخرى، وهو ما دفع البعض إلى التساؤل عن مستقبل الدولة القومية فى ظل هذه التحولات(٩).

إن المتأمل فيما طرأ على دور الدولة منذ بزوغ عصر الدولة القومية ليرى أن هذا الدور كان يتجه باستمرار للتغير من عصر إلى عصر، وما يحدث الآن يمكن أن ينظر إليه على أنه تراجع عام وانحسار(١٠).

ومن الجدير بالذكر أن دول العالم الثالث تعتبر فى معظمها هى الأكثر تأثرا بهذه التحولات، وذلك نظراً لاعتبارات عديدة منها: ضعف أجهزة الدولة، وعدم رسوخ مؤسساتها فى عديد من الحالات، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع تناقص قدرات الدولة على التصدى لها، وتدنى القدرات التكنولوجية للعديد من الدول، وضعف إمكانات التعاون الإقليمى فيما بينها.

ولكن على الرغم من القيود التى تفرضها العولمة على الدولة القومية والتى تحد من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدى، وعلى الرغم من أن الدولة لم تعد هى الفاعل الوحيد أو الأقوى فى النظام العالمى، إلا أنه لا يوجد ما يدل على أن هذه التحولات ستؤدى حتما إلى إلغاء دور الدولة أو خلق بديل لها، حيث سيبقى للدولة دور مهم فى بعض المجالات[١١].

٢- الديمقراطية وحقوق الإنسان

من المعروف أن انتشار الديمقراطية فى العديد من دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا خلال الثمانينيات والتسعينيات، إنما يعتبر أثراً من آثار العولمة على الصعيد السياسى، بل أن "فوكوياما" حسم الأمر بشكل قاطع عندما اعتبر أن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية فى التطور الأيديولوجى للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشرى، وبالتالى فهى تمثل نهاية التاريخ[١٢].

ويسجل الدكتور حسنين توفيق إبراهيم بخصوص عولمة الديمقراطية، وحدود هذه العولمة وآفاقها المستقبلية الملاحظات التالية[١٣]:

أ- أن هناك ثلاثة مستويات، مترابطة ومتداخلة، للنظر إلى الديمقراطية:

أولها: الديمقراطية كنظام للقيم، وتتمثل القيم الديمقراطية فى الحرية والعدالة والمشاركة والمساواة والتسامح السياسى والفكرى والقبول بالتعددية والاختلاف، والتداول السلمى للسلطة بالاحتكام الى إرادة الشعب، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون الخ.

وثانيها: الديمقراطية كأسلوب لممارسة السلطة وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وذلك من خلال مجموعة من الأطر القانونية والهياكل السياسية والمؤسسية، والقواعد الإجرائية التى تنظم الممارسة الديمقراطية. وهنا تبرز عناصر عدة فى بنية النظام الديمقراطى تتعلق بتنظيم العلاقة بين السلطات، وطبيعة النظام الحزبى، والنظام الانتخابى، وبنية البرلمان ..... الخ.

وثالثها: ينظر إلى الديمقراطية باعتبارها نمط حياة للمجتمع، ويتم التركيز هنا على مدى توافر قيم وممارسات الديمقراطية على صعيد مؤسسات المجتمع كالأسرة والمدرسة والجامعة والحزب والنقابة والنادى.... إلخ.

ومن منظور العولمة يمكن القول إن قيم الديمقراطية تعتبر ذات طابع عالمى باعتبارها قيماً إنسانية عامة وثيقة الارتباط بالتطور الإنسانى. أما الأشكال والصيغ التنظيمية والمؤسسية التى تأخذها النظم الديمقراطية فهى متعددة، ويمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى، حتى فيما بين الدول الغربية العريقة فى تقاليدها الديمقراطية.

وفى إطار تعدد نماذج تطبيق الديمقراطية، فإنه يمكن القول إن الديمقراطية الليبرالية تعتبر مجرد نموذج للتطبيق الديمقراطى، ولكنها ليست النموذج الوحيد. وتبقى العبرة فى النهاية بمدى اقتراب الممارسة السياسية أو ابتعادها عن جوهر القيم الديمقراطية. ففى حالات عديدة هناك مؤسسات وهياكل وإجراءات تأخذ من الديمقراطية شكلها دون مضمونها، مما يجعلها مجرد ديكور لديمقراطية زائفة، وهى لا تقل خطورة عن حالة غياب الديمقراطية.

ب- إن انتشار الديمقراطية على نطاق واسع نسبياً خلال الثمانينيات والتسعينيات لا يعنى بحال من الأحوال أنها نظام بلا مشكلات أو عيوب، أو أنها تقدم حلولا سحرية لمشكلات دول العالم الثالث، كما لا يعنى أنها أكثر فاعلية من النظم التسلطية فى تحقيق التنمية.

إن هناك من يقول إن النظم الديكتاتورية الآخذة بنظام السوق تحقق نتائج أفضل مما تحققه النظم الديمقراطية، وخاصة خلال المراحل الأولى للتنمية[١٤].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدداً من الدول الآسيوية قد حقق قفزته التنموية فى ظل نظم تسلطية، وذلك قبل أن تنتقل إلى الأخذ بالديمقراطية، كما أن النظم الديمقراطية قد لا تكون دائماً مصحوبة بالاستقرار، بل قد تكون مصحوبة، وبخاصة فى مراحلها الأولى، بالعديد من عدم الاستقرار[١٥]. ولكن مع كل ذلك تبقى الديمقراطية الحقيقية أفضل صيغة سياسية عرفتها البشرية فى العصر الحديث لممارسة السلطة وإدارة شئون المجتمع وتنظيم علاقته بالدولة.

كما أن الديمقراطية هـى أفضـل نظـام سياسـى يمكـن أن يوفر ضمانات احترام حقوق الإنسـان، ويمتلـك آليـات التصحيـح والمراجعة من خلال إتاحة الفرصة للشعب بتغيير حكامه بصفـة دورية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.

كما أن الديمقراطية تمثل حالياً أنسب إطار سياسى يمكن فى ضوئه بلورة حلول للمشكلات التى تعـانى منهـا دول العـالم الثالث.

وإذا كان للديمقراطية مشـكلات، فإنهـا أهـون بكثـير مـن مشكلات الديكتاتورية، كما أن علاجها يتمثل فـى إعطـاء المزيـد منها، وتوفير الضمانات اللازمة لسلامة وتطبيق قواعدها.

جـ- علـى الرغـم مـن انتشـار الديمقراطيـة فـى العديـد مـن دول العالم الثالث خلال الثمانينيات والتسـعينيات، إلا أن ذلـك لا يعنى أن الديمقراطية قد ترسخت وأصبحـت أمـرا مفروغـاً منه فى هذه الدول.

فالشواهد تؤكد على أن تلك الديمقراطيات التـى اصطلـح على وصفها بـ "الجديدة" تواجه العديد من المشـكلات والتحديـات التى يمكن أن تؤدى الى حدوث ردة عن الديمقراطية[١٦]. فـالمهم ليس الانتقال الى الديمقراطية فحسب، بل الأهم هو ترسيخ النظـم الديمقراطية ذاتها.

أمـا بخصـوص حقـوق الإنسـان فلقـد شـهدت السـنوات الأخيرة نمـواً ملحوظـاً فـى دور مـا يعـرف بـالمجتمع المدنـى العالمى أو المنظمات الدولية غير الحكوميـة، وهـى عبـارة عـن هيئات أو اتحادات دولية مستقلة عن الحكومات، وعادة ما يكـون لها فروع وأعضاء فى دول العالم، وترتكز اهتماماتها وأنشـطتها

على قضايا مهنية أو قضايا أخرى ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وتحقيق السلام، ومساعدة اللاجئين وضحايا الحروب والكوارث[١٧].

وتعتبر منظمات حقوق الإنسان، والتي تأتي في مقدمتها منظمة العفو الدولية، ذات نشاط ملموس في هذا المجال، مما أسهم في عولمة قضية حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار فإن التقارير التي تصدرها منظمة العفو الدولية بشأن حقوق الإنسان في دول العالم، حتى وإن رفضتها أو استهجنتها بعض الدول، فإنها تكشف عن تقاليد عالمية أرستها المنظمة في مجال البحث والتحري والقيام بالزيارات الميدانية وإعداد التقارير. كما تكشف من ناحية أخرى عن مظاهر انتهاك حقوق الإنسان في بعض دول العالم، وهو ما يسهم في خلق ضغوط دولية لتحسين سجل حقوق الإنسان في تلك الدول[١٨].

إن عولمة حقوق الإنسان، لا يعني أن النظم الحاكمة لم تعد قادرة على إنتهاك هذه الحقوق، حيث إن هذه القدرة موجودة، وعلى نطاق واسع في حالات عديدة، ولكن يعني أن قدرة النظم على إخفاء ممارساتها بهذا الخصوص تتقلص باستمرار، مما يعرضها لضغوط، وربما لعقوبات دولية للإقلاع عن هذه الانتهاكات، وتحسين سجل حقوق الإنسان على الرغم من أن مثل هذه الأمور تمارس من قبل بعض القوى الكبرى بانتقائية تقوم على نوع من الانتهازية السياسية والازدواجية في المعايير. إلا أن قضية حقوق الإنسان أصبحت مطروحة على الأجندة العالمية.

ولكن على الرغم من طرح قضية حقوق الإنسان على الأجندة العالمية، وعلى الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة

الأمريكية - القوة العظمى الوحيدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة - بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان فى العالم على صعيد الخطاب السياسى الرسمى وبعض الممارسات العملية، إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية - كما سبق القول - بنوع من البراجماتية والانتهازية السياسية التى تتجلى أبرز صورها فى المعايير المزدوجة التى تطبقها بهذا الخصوص، وعدم ترددها فى التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان فى حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية [١٩].

بل إن هناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحبذ قيام نظم ديمقراطية حقيقية فى بعض دول العالم الثالث، وذلك لاعتبارات عديدة منها:

إدراك الولايات المتحدة الأمريكية بأن النظم والأوضاع القائمة فى تلك الدول هى الأنسب من حيث تأمين وحماية مصالحها الاستراتيجية، وبخاصة فى بعض الدول التى تربطها بالولايات المتحدة علاقات وروابط خاصة.

كما تتحسب السياسة الأمريكية لاحتمالات أن يؤدى التطبيق الديمقراطى الحقيقى فى تلك الدول إلى وصول قوى وتيارات سياسية، لا تتفق مع المصالح الأمريكية أو تعارضها.

وفى مثل هذه الحالات تتجاهل الولايات المتحدة عملية التحول الديمقراطى، وتتحدث على استحياء عن تحسين أساليب الحكم، وتطوير الإدارة، وتحقيق نوع من الانفتاح السياسى [٢٠].

وهكذا فإن القوة العظمى لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية، بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية.

وأكثر من هذا فإن هناك من يشكك فى أهلية الولايات المتحدة لتقديم نموذج للنظام الديمقراطى تحتذيه الدول الأخرى، وذلك بسبب وجود بعض أوجه القصور التى يعانى منها النظام الديمقراطى الأمريكى، ويتمثل أبرزها فى ضعف ضمانات حقوق السود، واستمرار التمييز العنصرى فى النفوس رغم إلغائه على مستوى النصوص، وتراجع دور الأحزاب فى الحياة السياسية. ومن هنا فإن هناك من يطالب بضرورة إصلاح النظام الديمقراطى الأمريكى إذا كانت واشنطن ترغب فى أن تقدم القدوة للآخرين بهذا الخصوص.

إن أحداث العنف والتدمير والقتل التى عرفتها لوس أنجلوس ومدن أمريكية أخرى فى إبريل / مايو ١٩٩٢، والتى تفجرت على أثر حكم أصدرته إحدى المحاكم الأمريكية بتبرئة أربعة ضباط أمن من البيض من تهمة الاعتداء على سائق أسود، هذه الأحداث كشفت عن مشكلات عدة فى بنية النظام الديمقراطى الأمريكى منها: استمرار واقع التفرقة العنصرية بين البيض والسود رغم معالجة هذا الوضع على مستوى القوانين والنصوص، ووجود مظاهر لانتهاك حقوق الإنسان سجلتها تقارير عديدة لمنظمة العفو الدولية، فضلاً عن وجود جوانب للقصور فى بنية النظام الديمقراطى الأمريكى.

فالتبشير بالقيم الديمقراطية والدعوة إليها شىء وتطبيقها على أرض الواقع شىء آخر. من هنا يمكن القول بأنه كيف يستقيم الظل والعود أعوج؟

أما بالنسبة لآثار العولمة السياسية على العالم العربي ـ بصفة خاصة ـ فيمكن القول إنها فتحت باب هجرة اليهود الى فلسطين على مصراعيه، ولا يخفى على أحد ما سيترتب على ذلك من آثار وتداعيات مستقبلية على التوازن الديموجرافى بين إسرائيل والفلسطينيين فى الأراضى المحتلة.

كما ترتب على نظام العولمة ـــ بعد تفكك الاتحاد السوفيتى ـ فقدان التأييد الأستراتيجي لبعض الدول العربية الموالية للاتحاد السوفيتى من قِبَلْ قوة عظمى كانت توازن الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك تم تضبيق هامش حرية الحركة الذى كان متاحاً لهذه الدول فى ظل نظام القطبية الثنائية. هذا الأمر أفسح المجال أمام الولايات المتحدة لتقوم بإعادة ترتيب أوضاع المنطقة على النحو الذى يخدم مصالحها ومصالح حلفائها.

كذلك فإن من أخطر تحديات العولمة السياسية على الوطن العربى ما برز فى ميدان العلاقات الدولية، حيث أصبح حق التدخل سواء لأسباب سياسية أو لأسباب إنسانية يفرض فرضاً على بعض الدول العربية من خلال تحكم الولايات المتحدة، وسيطرتها على مجلس الأمن الدولى.

وإعمالاً لهذا الحق الذى يستند ـ كما يقال ـ إلى الشرعية الدولية تحاصر ثلاثة شعوب عربية لأسباب مختلفة ترتبط بكل حالة على حده، هى الشعب العراقى والشعب الليبى والشعب السودانى. ويعتبر حق التدخل من أخطر التحديات التى تواجه العالم العربى.

ولكن على الرغم من كل هذه السلبيات، فإن هناك من يرى أن العولمة تتضمن بعض الإيجابيات التى يمكن للعرب استثمارها لتدعيم دورهم فى صياغة هذا النظام.

من هذه الإيجابيات: أن الثورة الصناعية الغربية ساهمت فى ذيوع الخبرة والمعرفة، وتستطيع الدول العربية أن تستفيد منها. كما أن تنامى ظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبرى يسمح للعرب بالمزيد من حرية الحركة للحصول على شروط أفضل فيما يتعلق بالعلاقة بين هذه التكتلات(٢١).

أما بخصوص تأثير العولمة على قضية التطور الديمقراطى فى الوطن العربى، فقد ساهمت بعض المتغيرات الدولية الجديدة فى خلق بيئة ملائمة للتطور نحو الديمقراطية فى الوطن العربى.

إن التجليات السياسية للعولمة تتركز فى رفع شعارات الديمقراطية أو التعددية الفكرية والسياسية، واحترام حقوق الإنسان ـ كما سبق أن ذكرنا ـ وفى مواجهة كل شعار من هذه الشعارات، تجابه الدول العربية جميعاً تحديات خطيرة، فقد قطعت بعض الدول العربية خطوات لا بأس بها فى طريق الإنتقال من السلطوية الى الديمقراطية والتعددية السياسية إلا أن هذه التعددية السياسية لا زالت مقيدة كما أن عدداً لا بأس به من الدول العربية لم يخط الخطوات الأولى فى طريق الديمقراطية.

ومن المشكلات المثارة فى هذا المجال ما طرح حول: أى نظرية ديمقراطية يمكن تطبيقها فى الوطن العربى؟ فهناك أنصار الديمقراطية الغربية الذين يرون ضرورة تطبيقها بحذافيرها، وهناك معارضون لهذا التوجه يدافعون عن الخصوصية الثقافية فى هذا المجال، ويرفعون شعار الشورى فى مواجهة الديمقراطية الغربية، أو يطالبون بتأسيس ديمقراطية

عربية تتفق مع الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع العربي(٢٣).

رابعاً: الآثار الإعلامية والثقافية

يعرف هربرت شيللر - صاحب المساهمات المتميزة عن الإمبريالية الثقافية - عولمة الإعلام بأنها: تركيز وسائل الإعلام في عدد من التكتلات الرأسمالية - عابرة الجنسيات - التي تستخدم وسائل الإعلام كحافز للاستهلاك على النطاق العالمي.

ويؤكد شيللر أن أسلوب الإعلان الغربي ومضمون الإعلام يدفع الى التوسع العالمي لثقافة الاستهلاك عبر إدخال قيم أجنبية تطمس أو تزيل الهويات القومية أو الوطنية (٢٤).

ويرى تشومسكي أن عولمة الإعلام هي الزيادة الضخمة في الإعلان، خاصة الإعلان عن السلع الأجنبية، والتركيز على ملكية وسائل الإعلام الدولية، وبالتالي انخفاض التنوع والمعلومات مقابل الزيادة في التوجه للمعلن.

ويتابع تشومسكي هذا الكلام بقوله: إن العولمة هي التوسع في التعدى على القوميات من خلال شركات عملاقة شاملة ومستبدة يحركها أولاً الاهتمام بالربح وتشكيل الجمهور وفق نمط خاص، حيث يدمن الجمهور أسلوب حياة قائماً على حاجات مصطنعة، مع تجزئة الجمهور، وفصل كل فرد عن الآخر حيث لا يدخل الجمهور الساحة السياسية، ويزعج أو يهدد نظام القوى أو السيطرة في المجتمع.

في ضوء ذلك يمكن القول: أن عولمة الإعلام عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين

المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات، وذلك لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية، وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات العملاقة متعددة الجنسيات على حساب تقليص سلطة ودور الدولة فى المجالين الإعلامى والثقافى(٢٥).

فمما لا شك فيه أن تكامل واندماج وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات يحدث تحولات هيكلية فى بنية العمليات الاتصالية، ويتيح للمتلقين إمكانيات غير محدودة للاختيار والتفاعل الحر مع القائمين بالاتصال وتبادل الأدوار الاتصالية، وكسر مركزية الاتصال، فضلاً عن تعظيم استخدامات وسائل الإعلام فى التسويق والترويج والتجارة على الصعيدين المحلى والدولى.

ولكن المشكلة هنا تكمن فى أن النمو المتلاحق فى قطاع الاتصالات يشير بوضوح إلى الجانب الاقتصادى فى عولمة الإعلام أو ما يكمن وصفه بالجانب الإعلامى فى الإقتصاد المعولم، وهذا الجانب تختلط فيه وتتداخل على نحو بالغ التعقيد متطلبات السوق وآليات الاقتصاد الرأسمالى المعولم، مع خصوصية المنتجات الإعلامية والترفيهية والمعلوماتية كرموز ثقافية حاملة لقيم ومعان وعادات وسلوك حياة. ومثل هذا التداخل قد يدفع أحياناً الى تنميط المنتجات الإعلامية المعلوماتية بهدف توحيد العالم وفق متطلبات الاقتصاد، وخصوصاً اقتصاديات الإنتاج الإعلامى والترفيهى الأمريكى، والذى يسيطر على السوق العالمى(٢٦).

ولا شك أن عولمة الإعلام لها تأثيراتها على طبيعة العلاقة بين المجتمع المدنى والدولة فى دول العالم الثالث، وذلك على النحو التالى:

١- إن تنوع مصادر المعلومات للمجتمع المدنى قد عمل على ضعف قدرة هذه الدول فى السيطرة على المعلومات والأفكار التى تتدفق عبر حدودها، مما يوفر للمجتمع المدنى مصادر للمعلومات غير خاضعة لسيطرة الدولة، وهو ما يسهم فى تقليص فاعلية بعض آليات الدولة للسيطرة على المجتمع المدنى والتحكم فيه.

٢- إن تنامى دور المنظمات الدولية غير الحكومية أو ما يعرف بالمجتمع المدنى العالمى يسهم بدرجات متفاوتة، فى تدعيم بنية المجتمع المدنى فى بعض دول العالم الثالث، كما أن تزايد اهتمام بعض المنظمات الدولية الحكومية، وفى مقدمتها الأمم المتحدة، بإحياء المجتمع المدنى فى دول الجنوب، وقيام بعض الدول الكبرى والمؤسسات الدولية بتخصيص جزء من القروض والمعونات التى تقدمها إلى بعض دول العالم الثالث، وتخصيصه لتنظيمات المجتمع المدنى فى تلك الدول، كل ذلك وغيره يسهم فى تنشيط تلك التنظيمات فى مواجهة النزاعات التسلطية للحكومات.

٣- إن الثورة الهائلة فى تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصالات تتيح لبعض القوى والجماعات المعارضة لنظم الحكم فى بعض دول العالم الثالث بعض الأساليب والأدوات الحديثة التى يمكن أن تستخدمها فى ممارسة أنشطتها ضد هذه النظم[٢٧].

لقد وفرت تكنولوجيا الاتصال والاندماج والتكامل مع تكنولوجيا المعلومات فرصاً غير محدودة أمام الجمهور للانتقاء

من بين وسائل الإعلام التقليدية (صحف ـ إذاعة ـ تليفزيون) والحديثة أو غير التقليدية (البث الفضائى الرقمى ــ أجهزة الكمبيوتر، وشبكات المعلومات ، والصحافة الألكترونية)[٢٨].

على أن هذه التعددية والخيارات المفتوحة لا تعنى التدفق الحر للمعلومات وحرية التلقى، فالمعلومات والمضامين والبرامج أصبحت سلعاً تباع، كما أن استخدام وسائل الإعلام والمعلومات غير التقليدية يتطلب مستوى اجتماعيا وتعليمياً لا يتوافر لأغلبية المواطنين فى العالم، خاصة فى ظل اتساع الفوارق الاجتماعية بين الطبقات داخل الدول الصناعية ودول الجنوب نتيجة الآثار والتداعيات السلبية لعولمة الاقتصاد[٢٩].

والإشكالية هنا أن تعددية وسائل الإتصال والمعلومات على أرضية الإنقسام الإجتماعى والثقافى من الممكن أن تعمق هذا الإنقسام لصالح الطبقات والفئات المهيمنة[٣٠].

وقد رأى فريق من الباحثين أن التعددية والوفرة فى وسائل الاتصال خاصة قنوات التليفزيون، وما تقدمه من برامج ومضامين لا تقدم تنوعاً حقيقياً.

إن آلية التركيز والتكامل الرأسى ستجعل هناك أقلية تسيطر على إنتاج المضامين والصور مما سيقلص فرص التنوع الحقيقى، كما أننا قد نشك فى إمكانية وجود المتلقى النشط القادر على الاختيار الواعى والعقلانى بين ما يقدم من مضامين وبرامج وصور يغلب عليها الترفيه، أو العنف، أو الجنس.

ويكمن التأثير السلبى لعولمة الإعلام على العالم العربى فى غياب كثير من المقومات المطلوبة لتطبيق مناهج الدراسات

المستقبلية فى البيئة العربية خاصة وأننا نمر بمرحلة انتقالية على المستويين المحلى والدولى.

فالإعلام العربى تواجهه مشكلات عديدة على جميع مستوياته، وتتمثل أهم هذه الأشكاليات فى: تقلص دور الدولة، كما سبق أن ذكرنا ـ وتنامى الدور المباشر للشركات متعددة الجنسية، وضعف القطاع الخاص العربى، وجمود وضعف منظمات العمل العربى المشترك، وضعف فاعليات المجتمع المدنى[٣١].

وتستطيع أن نضيف إلى هذا – ليعكس العنف الثقافى – العولمة اللغوية والثقافية بشكل مباشر، فانتشار اللغة الإنجليزية وجعلها لغة عالمية، تتيح الوقوف على درجة العنف، وخاصة من خلال إشاعة الثقافة الرخيصة التى تمثل جزءاً كبيراً من هذه العولمة.

وتمنحنا الإحصاءات فى هذا الصدد صورة مريعة لهذا العنف الثقافى، فتورد إحصاءات اليونسكو ـ على سبيل المثال ـ أن مصر وسوريا تستوردان ٤٣٪ من البرامج التى تبثها، وتزيد النسبة فى الجزائر ولبنان لتصل الى ٧٠٪ من إجمالى ما يستورد من الغرب الأمريكى[٣٢].

وبصدود الإنسان العربى عن البرامج المحلية الكسيحة ـ الضحلة والمخلة والمكررة ـ لا يبقى سوى الانصراف إلى المهيمن من البرامج الغربية والأمريكية. ومن الغريب أن وسائل الإعلام عندنا تسهل لتلك الهيمنة وكأنها عن قصد.

إن العولمة تطلب من الآخرين فتح حدودهم لمنتجاتها، لكنها ترفض فتح حدودها أمام منتجات الآخرين، حتى لو كانوا

من أصدقائها وحلفائها، كما حدث مع المملكة العربية السعودية حينما أرادت تصدير منتجاتها البتروكيماوية إلى أوربا وأمريكا(٣٣).

إننا فى ظل العولمة نلبس ما يراد لنا أن نلبس، ونأكل ما يراد لنا أن نأكل، والأخطر من هذا وذاك أنهم يريدون لنا أن نفكر، لا كما يفكرون هم، بل كما يريدون لنا أن نفكر وفقاً لمنهجيات وضعوها هم، وهى وإن كانت صالحة لمجتمعاتهم فى جزء كبير منها لكنها ليست بالضرورة صالحة للمجتمعات الأخرى لأنها وبكل بساطة ولدت من رحم تطورها الطبيعى.

فهم قد أنجزوا ثورتهم الصناعية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، واستمروا فى تطويرها بينما كنا نرزح تحت وطأة الجهل والفقر والمرض الذى تركونا نعيش فيه، بعد أن نهبوا خيراتنا إبان استعمارهم لنا، فحق لهم أن يتجاوزوا المراحل التأسيسية ليصلوا إلى " الحداثة " و " ما بعد الحداثة " وهم يصدرون لنا هذه المفاهيم ونتلقفها نحن، وبعضنا لم يخرج بعد من الخرافات والأوهام التى تمنعه حتى من مجرد التفكير العقلانى، نعم، وكما يقول قاسم المقداد. إنهم يريدون من العرب أن يشغلوا الحاسوب على ظهر الجمل.

هوامش الفصل الرابع

١- إسماعيل صبرى عبد الله، العرب والعولمة، العولمة والاقتصاد والتنمية العربية، مقال ورد ضمن كتاب العرب والعولمة، مرجع سابق، ص : ٣٦٥.

٢- المرجع السابق، ص : ٣٦٧.

٣- المرجع السابق، ص : ٣٧٠.

٤- بادى هيما، العولمة الى أين؟ ترجمة الكويت، مجلة الكويت، العدد ١٨٩، لعام ١٩٩٩، ص: ٣٨

٥- نفس المرجع، نفس الموضع.

٦- المرجع السابق، ص : ٣٩.

٧- لمزيد من التفصيل أنظر:

- جلال أمين، العولمة، سلسلة ثقافية شهرية تصدر عن دار المعارف، ط٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨) ص : ٢٠

- اسامة أمين الخولى، العرب والعولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٨).

- حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى، عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، ١٩٩٥.

- David Held, Democracy the Nation - state and the global system in : David Held, (ed.), Political theory today (Combridge: Polity press, 1991).

٨- حسنين توفيق إبراهيم، عالم الفكر، مرجع سابق.

٩- أحمد الرشيدى، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، العدد ٨٥، سبتمبر ١٩٩٤).

١٠- جلال أمين، العولمة، مرجع سابق. ص : ٢٠.

١١- جميل مطر، مستقبل الرأسمالية: الأفضلية للدولة أم لقوى السوق؟ الخليج الأمارتية، ١٩٩٧).

١٢- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣).
١٣- حسنين توفيق إبراهيم، عالم الفكر، مرجع سابق.
١٤- فرانسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق وكذلك فرانسيس فوكو ياما، الرأسمالية والديمقراطية (القاهرة: مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، أغسطس ١٩٩٢).
١٥- صمويل هنتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣) ص : ٦٤.
١٦- المرجع السابق.

17- Paul ghils, International civil Society: international non governmental organization in the international system, international social science journal, no. 133 (August, 1992).
18- Racheal Brett, the role and linits of human right NGOS at the united nations political studies vol, 43, special issue (1995).
19- Strobe Talbott, Democracy and the National interest, foreign Affairs vol. 75, No., 6 (November, December, 1996).

٢٠- حسنين توفيق إبراهيم، عالم الفكر، مرجع سابق.
٢١- عبد المنعم سعيد، حرب الخليج والنظام العالمى الجديد، مجلة العلوم الإجتماعية، عدد ٢٢، صيف ١٩٩١، ص : ١٥٣.
٢٢- حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد، قضايا وتساؤلات (القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٢).
٢٣- السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، مرجع سابق، ص : ١٦٩.

24- Silvio Waisbord, when the cartof media is before the horse of identity, A critique of technolgy - centred, views on Globalization, communication research, vol, 25, No, 4, August 1998, P: 377.

٢٥- محمد شومان، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامى العربى، مقال ورد بمجلة عالم الفكر، ١٩٩٥.

٢٦- المرجع السابق ذكره.

٢٧- حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد، مرجع سابق.

٢٨- محمد شومان، عولمة الإعلام والهوية الثقافية العربية، بحث مقدم الى ندوة العولمة وقضايا الهوية الثقافية (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٢-١٦ إبريل ١٩٩٨).

٢٩- هانس بيتر مارتن، هارالد شومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص : ٧٠ ، ٢١٦

٣٠- محمد شومان، عولمة الإعلام، مرجع سابق.

٣١- لمزيد من التفصيل راجع المرجع السابق.

٣٢- مصطفى عبد الغنى، العنف الثقافى للعولمة، مجلة الكويت، مرجع سابق، ص : ٢٩.

٣٣- قاسم المقداد، العولمة والثقافة، مجلة الكويت، ص : ٤٦.

الفصل الخامس

العولمة وانعكاساتها على الأمم المتحدة

الفصل الخامس

العولمة وانعكاساتها على الأمم المتحدة

تقديم:-

إذا كان العالم يشهد الآن تغييرات كبيرة وعميقة، فيجب على الأمم المتحدة أن تلعب دوراً بارزاً وحاسماً فى عملية التغيير.

فإذا كانت مصادر النزاعات فى العالم متعددة، فيجب على الأمم المتحدة اتباع أسلوب شامل وعادل فى معالجتها للقضايا الدولية حتى تتمكن من مواجهة تلك النزاعات بصورة فعالة كما يجب على تلك المنظمة أن تدفع الدول نحو النمو، وتشجع الالتزام بحقوق الإنسان، وتحد من أسلحة الدمار الشامل، وذلك لكى تتمكن من الحفاظ على السلام العالمى.

وقد أشار الأمين السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى فى تقرير له عام ١٩٩٢، إلى ان إعتماد شعوب العالم، على قدرة الأمم المتحدة على القيام بأعمال تحظى بالمساندة والتأييد العالميين، وتأتى بنتائج فعالة، قد إزداد بصورة غير مسبوقة(١).

ولكن إذا كانت الأمم المتحدة تبذل كل جهد لديها، وتبدى استعدادها للتدخل لحل مشاكل الشعوب، وذلك لأنها وجدت أن العالم يعوّل عليها ويتوقع أن يكون لها دور عاجل وفورى فى حل مشكلاته فإننا نتساءل:

١- هل لدى الأمم المتحدة هذه القدرة العاجلة والفورية اليوم لحل مشاكله؟ أم أنها تبدو فعالة ونشطة فى وقت، ويتم استبعادها أو تهميش دورها فى وقت آخر؟

٢- هل تقوم الأمم المتحدة فعلاً بحفظ السلام والأمن الدوليين؟ وهل تهتم - من الناحية العملية والتطبيقية - بالتحول الديمقراطى وحقوق الإنسان ومكافحة الجريمة والمخدرات؟

٣- هل لدى الأمم المتحدة الاستقلالية الكاملة عن السياسة الأمريكية؟ أم يتم توظيفها لحساب هذه السياسة البراجماتية الإمبريالية؟

سوف نحاول الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها من خلال عرضنا لانعكاسات العولمة على دور الأمم المتحدة.

- أزمة الخليج الثانية ودور الأمم المتحدة فيها:

لعبت الأمم المتحدة دوراً نشطاً، وأكثر فعالية فى عدد من الأزمات الأقليمية خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ سواء فى آسيا (الأزمة الأفغانية، الحرب الإيرانية العراقية، كمبوديا) أو إفريقيا (ناميبيا، أنجولا) أو أمريكا اللاتينية(٢).

كما أن التغير الذى طرأ على النظام الدولى بعد وصول جوربا تشوف إلى السلطة فى الاتحاد السوفيتى كان له تأثيراته على الأمم المتحدة وأدى الى تحريك مياهها الراكدة. لكن هذا التأثير أخذ شكلاً محدداً وهو استخدام الأمم المتحدة كغطاء للتسوية السلمية لعدد من الأزمات التى قررت الدولتان العظميان إخراجها من ساحة الصراع على النفوذ أو الحرب الباردة بينهما. وأدى هذا إلى تنشيط آليات الأمم المتحدة سواء فى مجال البحث عن تسوية سلمية أو فى مجال حفظ السلام. لكن الآليات الخاصة بالأمن الجماعى وردع العدوان أو عقاب المعتدى ظلت كما هى ولم تختبر، ولم يحاول أحد خلال هذه الفترة الانتقالية اختبار قدرة هذه الآليات على العمل أو إعادة تنشيطها فى ظل السياق الجديد للعلاقة بين القوتين العظميين. بل إن الولايات

المتحدة لم تجد غضاضة خلال تلك الفترة من أن تعطى نفسها حق التدخل المنفرد واتخاذ عمل عسكرى حين ترى ذلك ملائماً دون أن يثير ذلك أى ردود فعل حادة داخل الأمم المتحدة (الغارة على ليبيا: ١٩٨٦، التدخل المسلح فى بنما لإسقاط حكومة نوريجا والقبض عليه شخصياً لمحاكمته فى الولايات المتحدة فى ديسمبر ١٩٨٩م).

ولقد ظل الوضع هكذا إلى أن أقدم العراق على غزو الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠، وهنا وجدنا الأمم المتحدة تقوم بدور فى هذه الأزمة يختلف جذرياً عن أدوارها التقليدية فى إدارة الأزمات الدولية.

ولكى تتضح طبيعة هذا الدور تماماً يتعين علينا أن نميز بين ثلاث مراحل[٣].

المرحلة الأولى: (من ٢ أغسطس ١٩٩٠ الى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠):

وهى المرحلة الممتدة منذ بداية الغزو وحتى قبيل صدور القرار ٦٧٨ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠، وهذه المرحلة لعب فيها مجلس الأمن دوراً بالغ الأهمية، بدأ فيه وكأنه يستعيد الدور المرسوم له فى ميثاق الأمم المتحدة لفرض احترام الشرعية الدولية ومعاقبة الخارجين عليها.

وهناك مؤشرات تدل على حجم ومستوى ونوعية الاهتمام غير العادى الذى أولاه مجلس الأمن لهذه الأزمة.

فقد كان مجلس الأمن فى حالة انعقاد دائم طوال هذه الفترة، واجتمع خلالها مرتين على مستوى وزراء الخارجية:

الأولى برئاسة وزير الخارجية الأمريكى، والثانية: برئاسة وزير الخارجية السوفيتى. ولم يكن مجلس الأمن قد انعقد على هذا المستوى منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وحتى بداية الأزمة عام ١٩٩٠ سوى مرتين فقط.

وقد أصدر مجلس الأمن خلال هذه الفترة، والتى لا تتجاوز أربعة أشهر، اثنى عشر قراراً تعلق بعضها بالإدانة والمطالبة بتسوية الأزمة واختص البعض الآخر بإجراءات تحفظية تتعلق بمواطنى وممتلكات وشركات الدول الأخرى، واختص البعض الثالث بالعقوبات والضغط على النظام العراقى لإجباره على تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وتلك كانت أكبر مجموعة من القرارات يصدرها مجلس الأمن حول أزمة واحدة خلال تلك الفترة القصيرة منذ إنشائه وحتى اندلاع الأزمة.

المرحلة الثانية: (من ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ الى ٣ إبريل ١٩٩١)

وهى المرحلة الممتدة منذ صدور القرار ٦٧٨ بتفويض دول التحالف لتحرير الكويت باستخدام القوة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ وحتى إعلان دول التحالف وقف إطلاق النار فى إبريل ١٩٩١، وخلال هذه الفترة انتقلت الإدارة الفعلية للأزمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد قام مجلس الأمن بعد أن استخدم كل ما فى حوزته من سلطات وصلاحيات لإدانة الجريمة التى ارتكبها النظام العراقى، ولفرض الحصار الذى أطبق عليه وعزله تماماً عن العالم، بتسليم مفاتيح إدارة الأزمة الى تحالف دولى، متعاون مع الكويت ومناهض للعراق، تشكل خارج الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح هو المسئول عن إدارة الأزمة فى مرحلة الحسم العسكرى.

ويعود السبب فى قيام الأمم المتحدة بالتخلى عن إدارتها للأزمة واسناد مسئوليتها إلى دول التحالف بقيادة أمريكا، إلى عاملين: أحدهما موضوعى والآخر ذاتى.

يتمثل العامل الموضوعى فى عدم وجود آلية عسكرية دائمة موضوعة تحت تصرف مجلس الأمن، حيث كانت الحرب الباردة قد حالت دون تشكيلها أصلاً. فى وقت بلغ فيه عناد صدام حسين ذروته، وتولدت قناعة لدى القوى الدولية والإقليمية الفاعلة بأن الحسم العسكرى بات هو السبيل الوحيد.

أما العامل الذاتى فيعود إلى أن تداعيات الأزمة قد كشفت بشكل أكثر وضوحاً عن أن الاتحاد السوفييتى كان على وشك الانهيار كقوة عظمى، ومن ثم فقد أرادت الولايات المتحدة أن تؤكد قيادتها للنظام الدولى بعمل باهر، يُسند الفضل فيه لها وليس للأمم المتحدة، ويحقق لها أهدافاً استراتيجية وتكتيكية عديدة تتجاوز أهداف المجتمع الدولى، ممثلاً فى الأمم المتحدة، والتى كانت تنحصر فى تحرير الكويت وعودة حكومتها الشرعية إليها.

المرحلة الثالثة: (من ٣ إبريل ١٩٩١ الى اليوم)

هذه المرحلة امتدت منذ صدور القرار ٦٨٧ فى ٣ إبريل ١٩٩١ والخاص بتحديد شروط وقف إطلاق النار النهائى وحتى اليوم (*). وهى المرحلة التى استعاد فيها مجلس الأمن دوره، شكلاً، فى إدارة الأزمة فى مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار وفقدها موضوعاً.

وقد تضمن هذا القرار وضع ترتيبات وآليات معينة لتحقيق ما يلى:

١- تخطيط الحدود بين العراق والكويت، والالتزام باحترام هذا التخطيط فى المستقبل.
٢- إنشاء منطقة منزوعة السلاح بعمق ١٠ كم على الجانب العراقى و ٥ كم على الجانب الكويتى ترابط فيها وحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة.
٣- نزع وتفكيك وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية: النووية والبيولوجية والكيماوية والصواريخ التى يزيد مداها عن ١٥٠ كم، وما تتصل بها من أنظمة فرعية، والتعهد بعدم محاولة الحصول عليها أو امتلاكها فى المستقبل.
٤- عودة الممتلكات الكويتية التى استولى عليها العراق، وتقرير مسئولية العراق عن الخسائر والأضرار التى لحقت بالكويت أو بأى طرف ثالث وإنشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات عن هذه الخسائر والأضرار.
٥- إعادة جميع الرعايا الكويتين ورعايا الدول الأخرى الى أوطانهم.
٦- التعهد بعدم ارتكاب أو دعم أى عمل من أعمال الإرهاب الدولى وحظر السماح لأى منظمة إرهابية بالعمل داخل العراق.

وقد صدرت بعد ذلك قرارات تكميلية تفسر أو تفصل بعض هذه الأمور مثل القرارات: ٦٩٢، ٧٠٥، ٧٠٧ وغيرها.

ويتضح من ذلك أن دور الأمم المتحدة فى إدارة أزمة الخليج قد تم على النحو التالى:
١- حشد وتعبئة واستنفار كل الأطراف لإدانة الغزو والسلوك العراقى اللاحق بعد الغزو، وتحميل العراق كل المسئولية عما وقع من أضرار للكويت أو للغير، ثم لفرض حصار شامل وشديد الإحكام ضد العراق.

ولا يوجد فى تاريخ الأمم المتحدة دولة واحدة أخرى، بما فيها جنوب إفريقيا وإسرائيل، أدينت بمثل هذا الوضوح أو فرض عليها مثل هذا الحظر، وكان دور المجلس فى هذه المرحلة حاسماً فى التأثير على مسار الأزمة.

٢- إبعاد الأمم المتحدة عن مرحلة الحسم العسكرى، وهو ما أدى الى أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية فعلاً، المدير الحقيقي المفوض رسمياً من قِبَلْ مجلس الأمن لإدارة هذه المرحلة من مراحل الأزمة.

٣- عاد مجلس الأمن لممارسة صلاحياته بعد مرحلة الحسم العسكرى، ولكنه لم يكن فى وضع يسمح بأكثر من أن " يصدق " أو يضع توقيعه على شروط التحالف المنتصر.

٤- إنه لم يتبق للأمم المتحدة من صلاحيات تتعلق بإدارة هذه الأزمة، بعد مرحلة الحسم العسكرى، سوى قرار رفع الحظر عن العراق، وهو قرار لن يكون بإمكان مجلس الأمن أن يتخذه دون موافقة كل الأعضاء الدائمين.

- دور الأمم المتحدة بعد أزمة الخليج الثانية:

بعد انتهاء أزمة الخليج بدأت تبرز بعض السلبيات المرتبطة بدور الأمم المتحدة فى ظل نظام العولمة، فالولايات المتحدة أصبحت هى القوة الرئيسية المحركة للمنظمة الدولية، ولذلك راحت تطوع دورها لحساب المصالح الأمريكية بصفة خاصة والمصالح الغربية بصفة عامة. وهناك العديد من الظواهر التى تؤكد هذا المعنى، ومنها:

١- إعادة هيكلة دور الأمم المتحدة بالشكل الذى أدى إلى تعظيم دور مجلس الأمن على حساب دور الجمعية العامة وبقية أجهزة المنظمة الأخرى، ونظراً لغياب الفيتو السوفييتى، بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، وتفككه فإن قدرة الولايات المتحدة على تحريك مجلس الأمن بالشكل الذى يخدم مصالحها أصبحت كبيرة(٤).

٢- تراجع دور ومكانة الصين، ومن ثم تراجعت قدرتها على تحدى إرادة الغرب وخاصة الولايات المتحدة فى مجلس الأمن.

وقد ترتب على تراجع دور ومكانة كل من روسيا والصين اختفاء ظاهرة استخدام الفيتو تقريبا، إذ تشير الأرقام الخاصة بالفيتو إلى أن هذا الحق لم يستخدم من جانب أى عضو دائم حتى نهاية عام ١٩٩٤ باستثناء روسيا التى استخدمته بالفعل مرة واحدة، ولأسباب مالية واقتصادية وليس لأسباب سياسية.

إن الاتحاد السوفيتى والصين كانا هما الدولتين الأقل استخداماً للفيتو منذ نهاية السبعينيات بل إن الاتحاد السوفيتى لم يستخدم الفيتو على الإطلاق منذ عام ١٩٨٦ وحتى حرب الخليج بينما كانت الولايات المتحدة هى الأكثر استخداماً له فى تلك الفترة. ومعنى ذلك أنه حين تختفى ظاهرة استخدام الفيتو فى ظل توازن جديد للقوى داخل مجلس الأمن فإن دلالات هذا الاختفاء لا تعدو أن تكون واحدة من ثلاث:

فإما أن تكون القضايا التى كانت تستدعى من الولايات المتحدة استخدام الفيتو قد سويت، ومن ثم فقد اختفت من جدول أعمال المجلس، وهذا صحيح بالنسبة لبعضها مثل مشكلة جنوب إفريقيا.

وأما أن تكون الدول الأخرى دائمة العضوية هى التى اضطرت إلى تعديل موقفها ليتلاءم مع الموقف الأمريكى ومن ثم لا يصبح هناك مبرر لاستخدام الفيتو، وهذا هو الأرجح بالنسبة للعديد من القضايا.

وأما أن يستبعد دور مجلس الأمن أصلاً فى معالجة بعض القضايا واختيار أطر أخرى لمعالجتها يكون النفوذ الأمريكى فيها حاكماً ومتحكماً، وهذا هو ما حدث بالنسبة لقضايا الصراع العربى - الإسرائيلى بعد مؤتمر مدريد، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لا تملك أى وسيلة قانونية للحيلولة دون عرض بعض جوانب هذا النوع من النزاعات على مجلس الأمن.

وهذا ما حدث بالنسبة للصراع العربى - الإسرائيلى نفسه، حين طلبت الدول العربية عرض موضوع قرار الحكومة الإسرائيلية بالسماح بإنشاء مستوطنات إسرائيلية جديدة فى القدس على مجلس الأمن. وقد وجدت أمريكا نفسها فى حالة عزلة سياسية كاملة ولم تجد أمامها بداً من استخدام الفيتو مرة أخرى لصالح إسرائيل، ولأول مرة منذ حرب الخليج على نحو منفرد(٥).

على صعيد آخر يلاحظ أن الآثار الناجمة عن انهيار المعسكر الاشتراكى وتفكك الاتحاد السوفيتى لم تقتصر فقط على دور مجلس الأمن وأسلوبه فى إدارة الأزمات الدولية، وإنما انعكس أيضاً على الجمعية العامة وعلى شكل وخريطة الكتل التصويتية فيها.

فقد ازدادت العضوية فى الجمعية العامة زيادة كبيرة نتيجة انهيار وتفكك عدد من الدول الشيوعية السابقة مثل تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتى نفسه.

واختفت الكتلة الشرقية ككتلة تصويتية من الجمعية العامة، وتتبلور الآن معالم كتلة تصويتية جديدة، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، وهى كتلة الدول الأعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى الذى تزيد عضويته الآن على ٥٢ دولة.

معنى هذا أن مجموعة عدم الانحياز التقليدية أو مجموعة الـ " ٧٧ " لم تعد قادرة على تكتيل ثلثى أصوات الجمعية فى مواجهة الدول المهيمنة على النظام الدولى حالياً، مثلما كان عليه الحال طوال العقود الثلاثة السابقة، ومعنى ذلك أن التصويت فى الجمعية العامة، سيتجه نحو مزيد من التشتت(٦).

٣- قامت الأمم المتحدة بتطبيق مبدأ الشرعية الدولية بصورة انتقائية، وبالشكل الذى يتفق والمصالح الأمريكية فى المقام الأول، والغربية فى المقام الثانى، فهذه الشرعية كانت فعالة ونشطة إزاء مواجهة العراق على أثر احتلاله لدولة الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠، كما كانت فعالة بخصوص " أزمة لوكيربى " بين ليبيا من ناحية وكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا من ناحية أخرى، حيث اتهمت الدول الثلاث النظام الليبى بالتورط فى تفجير طائرة ركاب أمريكية فوق لوكيربى عام ١٩٨٨، وطائرة فرنسية فى أجواء النيجر عام ١٩٨٩(٧).

كما تحركت الشرعية الدولية بسرعة تجاه الأزمة الصومالية، وإن كان دور المنظمة الدولية والولايات المتحدة الأمريكية، قد أضاف تعقيدات جديدة إلى الأزمة.

وفى الوقت نفسه فإن الشرعية لم تكن فعالة، أو لم يرد لها أن تكون كذلك بصدد قضايا أخرى مثل الصراع العربى ـ الإسرائيلى، حيث أن إسرائيل تتحدى الشرعية الدولية بصورة سافرة، وتمارس انتهاكات بشعة ضد حقوق السكان العرب فى الأراضى المحتلة بصورة يومية.

كما أن المنظمة الدولية تحركت بصورة متأخرة ومحدودة الفاعلية بشأن أحداث البوسنة والهرسك، وكان تحركها ببطء شديد ومتعمد، وذلك لأسباب معينة تعرفها أمريكا والدول الغربية.

وهكذا فإن فاعلية المنظمة الدولية أصبحت رهينة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى المقام الأول، فدورها كإطار للشرعية الدولية يتم إبرازه فى بعض القضايا وتغييبه بصورة تدعو إلى التساؤل فى قضايا أخرى.

أليس من الملفت حقاً أن يتم تغييب الأمم المتحدة عن محادثات السلام التى انطلقت من مؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى؟

من هنا يمكن القول بأن الشرعية الدولية أضحت بمثابة غطاء لتدبير السياسات والممارسات الأمريكية، وبخاصة تلك المتعلقة بتصفية الحسابات المعلقة مع دول أخرى فى الجنوب(٨).

إن الولايات المتحدة تعمد إلى استخدام قواتها ونفوذها لتوظيف الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين بصفة عامة. ولذا يلاحظ أن الأمم المتحدة ـ كما سبق

أن أشرنا - تبدو فعالـة ونشطة عندما ترغب الولايات المتحدة ذلك، ويتم استبعادها أو تهميش دورها فى القضايا التى لا ترغب الولايات المتحدة أن يكون لها فيها دور. والواضح أن قضية حدود استقلالية دور الأمم المتحدة عن السياسة الأمريكية الرامية إلى توظيف الشرعية الدولية لحسابها كانت أحد محكات الخلاف بين بطرس غالى، والولايات المتحدة الأمريكية، والتى انتهت بعدم التجديد له لفترة ثانية.

من هنا يمكن القول: إن الأزمات الدولية بعد أزمة الخليج يمكن تصنيفها، من زاوية حجم اهتمام الأمم المتحدة بها، ودرجة انخراطها فى معالجتها، وكذلك أسلوب هذه المعالجة، إلى ثلاثة أنماط:

فهناك أزمات لا يراد للأمم المتحدة أن تتدخل فيها على أى وجه من الوجوه، بل يجب عليها أن تترك أمر تسوية هذه الأزمات لأطرافها المباشرين تحت الرعاية المنفردة للولايات المتحدة، ومن أمثلة هذا النوع من الأزمات تلك المتعلقة بالصراع العربى - الإسرائيلى، وهذا النمط، يطلق عليه النمط الاستبعادى، حيث تستبعد الأمم المتحدة من محاولات تسوية الأزمة.

وهناك أزمات أخرى، على العكس، تُقحَمْ فيها الأمم المتحدة إقحاماً وتعالج الأمور فيها بطريقة تتجاوز صلاحيات الأمم المتحدة. وقد أطلق على هذا النمط اسم النمط الافتعالى، وأبرز نماذج هذا النوع من الأزمات، أزمة "لوكيربى " بين ليبيا والدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وبين هذين النمطين المتطرفين والنادرين فى نفس الوقت يوجد نمط آخر، وهو النمط الغالب، وقد أطلق عليه اسم

نمط المشاركة المحسوبة حيث يتحدد دور الأمم المتحدة بحجم ما يتوافر لها من إرادة سياسة دولية، وخاصة إرادة الولايات المتحدة الأمريكية أولاً، ومدى توافر إجماع الدول الخمس دائمة العضوية ثانيا. ولذلك يتراوح دور الأمم المتحدة في هذه الأزمات بين التدخل الشكلى وبين التورط والانغماس الكامل في تفاصيل الأزمة.

إن معظم الأزمات التى اندلعت في مرحلة ما بعد حرب الخليج كانت أزمات داخل الدول وليست أزمات بين الدول، لذا فقد كان التردد والارتباك واضحاً على أسلوب الأمم المتحدة في المعالجة. فلم تهتم الأمم المتحدة مثلاً اهتماماً يذكر بما جرى في رواندا، بالقياس إلى حجم الكارثة هناك والتى أدت إلى مقتل مئات الألوف وتشريد حوالى مليونى شخص. ولم يكن الاهتمام الكبير دليل فاعلية دائمة، فقد اهتمت الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً بالصومال وبالأوضاع الناجمة عن انهيار الدولة اليوغسلافية، لكن الأمم المتحدة فشلت فشلاً جزئياً أو كلياً في هاتين العمليتين[٩].

لقد إختفى دور الأمم المتحدة، نتيجة انتصار المعسكر الرأسمالى بقيادة الولايات المتحدة، وبروز العولمة، لذلك لم تتحرك هذه المنظمة العالمية تحركاً فعالاً لمواجهة الأزمات الدولية إلا في حدود ما يتمخض عن هذا الهيكل الجديد من إرادة سياسية، ومن موارد عسكرية واقتصادية.

وعلى الرغم من كثرة السلبيات وأوجه القصور التى تعانى منها الأمم المتحدة، إلا أن بعض المفكرين يرى أن أنشطة المنظمة ومجالات عملها قد تمددت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة. ولم تعد تركز على عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين بالمعنى الضيق، بل تزايد اهتمامها بقضايا أخرى مثل التنمية

والتحول الديمقراطى وحقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات وحماية البيئة والسكان ومكافحة الجريمة والمخدرات .. الخ. ورغم أن إنجاز الأمم المتحدة فى عديد من هذه المجالات يعتبر محدوداً إلا أن تزايد اهتمامها بها يمثل أحد ملامح عملية العولمة(١٠).

إلا أننا نرى الأمم المتحدة اليوم منظمة لا روح فيها، أجل، لها عقول وأعصاب وشرايين وأطراف تتمثل فى الجمعيات العمومية واللجان والوكالات المتخصصة والخبراء، ولكنها ليست كياناً حياً، فهى مجردة من القلب والإرادة وروح المبادرة، كما أن جمعيتها العامة لا تعدو أن تكون منبراً للدعاوى السياسية.

هوامش الفصل الخامس

١- نبيل العربى، الأمم المتحدة والنظام العالمى الجديد، محاضرة ألقيت فى جنيف فى ١٤ يوليو ١٩٩٣، ترجمة دعاء البيه (السياسة الدولية، عدد ١١٤، ١٩٩٣) ص : ١٤٩.

٢- لمزيد من التفصيل أنظر:

- حسن نافعة، الأمم المتحدة فى نصف قرن، دراسة فى تطور التنظيم الدولى منذ سنة ١٩٤٥ (عالم المعرفة، أكتوبر، ١٩٩٥) ص : ٢٨٠ وما بعدها.

٣- المرجع السابق، ص : ٣٠٤ وما بعدها

* هذا القرار يعتبر أطول قرار فى تاريخ الأمم المتحدة يصدر عن المجلس.

٤- أنظر فى ذلك:

- حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد، عالم الفكر، مرجع سابق، ص : ٧٢.
- حسن نافعة، الأمم المتحدة والقضايا العربية، المستقبل العربى، عدد ١٧٥، سبتمبر ١٩٩٣، ص : ٢٨.

٥- حسن نافعة، الأمم المتحدة فى نصف قرن، مرجع سابق، ص : ٣٣٧.

٦- حسن نافعة، الأمم المتحدة فى نصف قرن، مرجع سابق، ص : ٣٣٨.

٧- أمانى عبد الرحمن صالح، الأزمة الليبية ـ الغربية بين القوة الأمريكية ومعضلة البناء العربى، الفكر الاستراتيجى العربى، عدد ٤٢، أكتوبر ١٩٩٢.

٨- حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد، مرجع سابق.

٩- حسن نافعة، الأمم المتحدة فـى نصـف قـرن، مرجـع سـابق، ص : ٣٤٧.

10- Evan luard, the globalization of politics: the changed focus of political Action in the modern world, chapters 7 & 8 (London: Macmillan, 1990).

بدلاً من الخاتمة

العولمة

خطورتها وكيفية التعامل معها

بدلاً من الخاتمة

العولمة

خطورتها وكيفية التعامل معها

خطورة العولمة:

انتهى بنا المطاف إلى القول بأن العولمة تعنى الهيمنة، لذلك برزت خطورتها فى مجالات متعددة:

ففى المجال الاقتصادى: كان من النتائج المباشرة للعولمة تعميم الفقر، وهو نتيجة حتمية لتعميق التفاوت؛ إن القاعدة الاقتصادية التى تحكم اقتصاد العولمة هى إنتاج أكبر قدر من السلع والمصنوعات بأقل قدر من العمل. إنه منطق المنافسة فى إطار العولمة، ومن هنا نلاحظ أن الظاهرة الملازمة للعولمة هى تسريح العمال والموظفين.

وفى هذا الصدد تطلعنا الإحصائيات على حقائق مهولة، منها أنه فى السنين العشر الماضية عملت ٥٠٠ شركة من أكبر الشركات العالمية على تسريح ٤٠٠ ألف عامل فى المتوسط كل سنة، وهذا على الرغم من إرتفاع أرباحها بصورة هائلة، وذلك إلى درجة أن إحدى تلك الشركات منحت للمساهمين فيها مبلغ خمسة ملايين دولار لكل منهم، كمنحة، مصدرها فى الغالب تسريح العمال. وبالمثل ارتفعت أسهم إحدى الشركات ٩٪ بمجرد إعلانها عن قرارها بتسريح عشرة آلاف عامل.

والنتيجة التى يستخلصها الباحثون والمختصون فى هذا المجال هى أنه إذا كان النمو الاقتصادى فى الماضى يعمل على

خلق أكبر قدر من فرص العمل، فإن النمو الاقتصادى فى إطار العولمة والليبرالية المتوحشة يؤدى إلى تخفيض فرص العمل. إن التقدم التكنولوجى يؤدى فى إطار العولمة الى ارتفاع البطالة مما سيؤدى حتماً الى أزمات سياسية[1].

ويؤكد Washington Sy Cip هذا الرأى إذ يقول: لن تكون هناك حاجة الى أيدى عاملة أكثر من ٢٠٪. فهذه النسبة من العاملين ستكفى فى القرن القادم للحفاظ على نشاط الإقتصاد الدولى.

ولكن ماذا عن الآخرين؟ ماذا عن الثمانين بالمائة العاطلين وإن كانوا يرغبون فى العمل؟

إن الثمانين فى المائة ستواجه بالتأكيد كما يرى الكاتب الأمريكى جريمى ريفكن Jeremy Rifkin – مؤلف كتاب نهاية العمل - مشاكل عظيمة. ويعزز رئيس مؤسسة سان هذا الرأى مستشهداً بمدير شركته سكوت مك نيلى Scoot Mc Nealy ، إذ يقول إن المسألة ستكون فى المستقبل هى: " إما أن تأكل أو تؤكل"[2].

To have lunch or be lunch.

ففى ألمانيا كان هناك فى عام ١٩٩٦ أكثر من ستة ملايين يرغبون فى العمل، إلا أنهم لا يجدون فرصاً دائمة للعمل، وهذا العدد هو أعلى رقم يسجل منذ تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية. أما صافى متوسط دخل الألمان الغربيين فهو فى انخفاض مستمر منذ خمس سنوات.

وليس هذا كله سوى بداية تنبئ بما هو أسوأ، ففى العقد القادم ستلغى (بناء على ما يتنبأ به استشارى [illegible]

المعروف فى ألمانيا رولاند برجر Roland Berger) مليون ونصف المليون فرصة عمل على أدنى تقدير فى القطاع الصناعى بمفرده.

وفى النمسا أيضا تعلن الدوائر المختصة استمرار تناقص عدد العاملين. ففى الصناعة تلغى كل عام عشرة آلاف فرصة عمل. ويرد الاقتصاديون والسياسيون أسباب هذا التدهور إلى كلمة واحدة فقط ألا وهى العولمة.

إن ٣٥٨ مليارديرا يمتلكون معا ثروة تضاهى ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان المعمورة، أى أنها تضاهى مجموع ما يملكه نصف سكان العالم. من ناحية أخرى ينخفض بإستمرار ما تقدمه الدول الصناعية من معونة إلى الدول النامية.

كما أن الاستثمارات الخاصة القادمة من البلدان الغنية قد فاقت مجموع المساعدات المالية الحكومية، إلا أن الأمر الذى لا خلاف عليه هو أن المنتفع الأول من هذه الاستثمارات هو مناطق محدودة من العالم. فى الوقت نفسه يرتفع المجموع الكلى لمديونية الدول النامية، على الرغم من كل ما تقدمه حكومات الشمال من تعهدات على أنها ستتخذ الخطوات اللازمة لشطب نسبة كبيرة من هذه الديون. ففى عام ١٩٩٦ ارتفعت هذه الديون لتصل الى ١,٩٤ ألف مليار دولار، أى أنها ارتفعت الى ضعف ما كانت عليه قبل عشرة أعوام[٣].

فإذا كان البعض من رافعى راية العولمة، يحاولون بما يختارون من عبارات وصور، الإيحاء بأن الأمر يتعلق بحدث شبيه بالأحداث الطبيعية إلى لا قدرة لنا على ردها والوقوف بوجهها، أى أنها نتيجة حتمية لتطور تكنولوجى واقتصادى ليس بوسعنا إلا الإذعان له. فإن الواقع يؤكد أن هذا نتيجة حتمية خلقتها سياسة معينة بوعى وإرادة. فالحكومات والبرلمانات هى

التى وقعت الاتفاقيات وسنت القوانين التى ألغت الحدود والحواجز، التى كانت تحد من تنقل رؤوس الأموال والسلع من دولة إلى دولة أخرى، فرجال الحكم فى الدول الصناعية الغربية هم الذين خلقوا هذه الحالة، ابتداءً من تحريرهم المتاجرة بالعملات الأجنبية وعبر السوق الأوروبية المشتركة، وانتهاء بالتوسع المستمر لاتفاقية التجارة العالمية "الجات".

أما خطورة العولمة من الناحية الاجتماعية فتتمثل فى زيادة حدة المشكلات ذات الطابع العالمى، وقد برزت هذه المشكلات نتيجة اتساع الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب من ناحية، والتقدم التكنولوجى والصناعى الهائل من ناحية أخرى. وهى فى معظمها مشكلات عابرة للحدود القومية، أى ذات طابع عالمى، وبالتالى لا يمكن مواجهتها إلا من خلال التعاون والتنسيق بين مختلف دول العالم.

ومن هذه المشكلات على سبيل المثال: مشكلة التلوث التى امتدت إلى مختلف عناصر البيئة، ومشكلات الإشعاع الذرى ومخاطره، ومشكلة احتمال نضوب الموارد الطبيعية، ومشكلات الإرهاب والمخدرات، وبعض الأمراض المنتشرة كالإيدز.

وهكذا فإن هذه المشكلات تشكل أو يجب أن تشكل مجالات للتعاون الدولى فى ظل الأوضاع العالمية المتغيرة. فليس بمقدور دولة - أو عدد محدود من الدول - أن تواجه هذه المشكلات بمفردها(٤).

إن المشكلات أو القضايا التى يواجهها العالم اليوم قد أضحت ذات طابع دولى غالب ولم تعد مشكلات محلية أو حتى إقليمية، فمشكلات كتلك المتعلقة بالجفاف أو التضخم أو نقص

الغذاء أو الإرهاب أو تلوث البيئة لم تعد تقتصر ـ كما سبق ذكره ـ من حيث آثارها ونتائجها – وكذا من حيث القدرة على التصدى لها ومواجهتها على النطاق الإقليمى لمجموعة من الدول، وإنما امتدت هذه الآثار وتلك النتائج إلى دول أخرى متباعدة جغرافيا.

ومن هنا نستطيع أن نفهم لماذا تبدو دولة كاليابان معنية كثيراً بموضوع التلوث البيئى فى منطقة الخليج ـ على نحو ما حدث إبان أزمة الاحتلال العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ـ فبراير ١٩٩١ ـ وذلك على الرغم من المسافة الجغرافية الشاسعة التى تفصل بينها وهذه المنطقة.

كما أن هذه السمة العالمية أو الكونية Global للمشكلات الدولية الراهنة هى التى حدت بالبعض لأن يقرر صراحة أن مشكلة كتلك الناجمة عن التلوث البيئى مثلاً قد أضحت تمثل تهديداً للسلم والاستقرار فى العالم، الأمر الذى يستدعى جهوداً مشتركة لمواجهتها سواء من أجل ضبط الانفجار السكانى أو لكفالة نوع من التوزيع العادل لموارد الغذاء بين الدول الغنية والدول الفقيرة أو لمنع تجريف الأراضى الزراعية ووقف الاعتداء على البيئة من تدمير للغابات، أو دفن للنفايات النووية فى مناطق قريبة منها(٥).

إن خطورة العولمة لا تقتصر على ذلك فقط، كما أنها لا تقتصر على عملية توسيع الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب، بل إنها ستعمل أيضا على تفكيك مجتمعات دول الشمال، وزيادة الهوة الطبقية بين من يملكون ومن لا يملكون، ويشهد على ذلك ازدياد معدلات الفقر بصورة غير مسبوقة ـ فى بعض طبقات دول الشمال ـ بالإضافة الى تهميش طبقات

اجتماعية بكاملها، واستبعادها من نطاق الفاعلية الاجتماعية والسياسية(٦).

وفى المجال الثقافى والإعلامى تنبع خطورة العولمة من كونها وسيلة للسيطرة على الإدراك وتسطيح الوعى وربطه بصور ومشاهدات ذات طابع إعلامى تحجب العقل وتشل فاعليته وتنمط الأذواق وتقولب السلوك، وهدف ذلك كله هو تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع تشكل فى مجموعها ما يطلق عليه الدكتور عابد الجابرى " ثقافة الاختراق ".

لقد ساهم تطوير تقنية الاتصال فى تعميم سطوة الثقافة الغربّية - خاصة الأمريكية - وفى نقل مجموعة القيم الغربية أجزاء العالم المختلفة حيث تم إدراك تقنية الاتصالات الفضائية مشبعة بمصالح الرأسمالية الأمريكية ومواصفاتها منذ الحرب العالمية الثانية، ولقد زاد انتهاء الحرب الباردة من شراسة الآلة الإعلامية الغربية، وطرحها لنموذجها معبأ بروح المنتصر، ومحاولة فرضه على بقية نماذج العالم المختلفة.

أما فى المجال السياسى فتتمثل خطورة العولمة فى أن الولايات المتحدة الأمريكية - تحديداً - قد جعلت حق التدخل فى شئون الدول الأخرى - لأسباب سياسية أو أسباب إنسانية - حقّاً مشروعاً. فبغير تفويض من أى طرف دولى، قررت الولايات المتحدة - باعتبارها القوى العظمى الوحيدة - أن تقوم بدور الزعيم الأخلاقى الكونى، فهى حامية الديمقراطية والمدافع عن حقوق الإنسان وهى كما تواترت الأنباء أخيرا تريد أن تنصب نفسها فى وظيفة المراقب العام للاضطهاد الدينى فى العالم.

التعامل مع هذه الظاهرة يكون أوقع وأكثر فائدة من التنديد بأخطارها.

إن هناك الآن وعياً متزايداً بضرورة الانتظام في مجموعات متعاونة متضامنة تدافع عن مصالحها كمجموعات وكأعضاء، ليس فقط إزاء أية طموحات للهيمنة الباغية، بل أيضا من أجل توفير الشروط الضرورية للتنمية واكتساب القدرة على الصمود في عالم تلعب فيه المنافسة دورا تتزايد أهميته وخطورته باستمراره.

ففي المجال الاقتصادي: إن لم تقم مجموعة عربية متضامنة، تنسق خططها التنموية وسياستها الاقتصادية، فإن الوطن العربي لن يستطيع مواجهة المنافسة وميول الهيمنة السائدة على الصعيد الدولي، سواء في إطار العولمة أو في إطار عالمي آخر(١٢). لذلك يتعين على العرب التركيز على ما يلي:

أولاً: تحقيق تنمية عربية نشطه ومتوازنة ومستقلة لا تهدف إلى التقليل من مخاطر تحديات العولمة فحسب، بل تعمل على رفع مستوى غالبية الناس أيضاً.

إن التنمية العربية الراهنة تمر بمرحلة أزمة يلخصها الاقتصادي السوري محمد الأطرش في إشكاليات عديدة من أهمها (١٣):

أ- التباطؤ خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٦ في نسبة نمو الإقتصاد العربي.

ب- تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول.

جـ- استفحال البطالة

د- الإخفاق في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الناس.

هـ- التبعية.

كذلك فإن نجاح الإقتصاد العربى يتطلب عوامل عديدة منها:

أ- أن توظف ثروات الأمة العربية فى خدمة الإنسان العربى ومصالحه بدلا من أن تكون موظفة أو مصادرة خارج الوطن العربى ولغير صالح الإنسان العربى.

ب- الاهتمام بالتخطيط فى عملية التنمية: وبخاصة على المستوى الكلى، وعلى مستوى المشاريع الاستثمارية المهمة، ومشاريع التكامل الاقتصادى العربى.

جـ- إعطاء القطاع الخاص دوراً مناسباً فى عملية التنمية: فإعطاء الدور الأكبر للقطاع العام فى حقل التجارة الخارجية، وبخاصة فى حقل الاستيراد، يمكن الدولة المستوردة حتى فى حالة إزالة جميع القيود والرسوم على الاستيراد من التحكم فى استيرادها عبر القطاع العام.

د- حرية الأسواق الداخلية: أى إزالة القيود الاقتصادية على فعاليات القطاع الخاص، ومن الواضح أنه يمكن للدولة المستوردة حتى فى حالة إزالة جميع القيود والرسوم على المستوردات أن تتحكم فى جزء كبير من استيراداتها إذا لم تطبق بالكامل حرية الأسواق الداخلية، إذ يمكن مثلاً أن تحدد الأسعار الداخلية للسلع المستوردة التى تعتبرها ذات آثار سلبية فى تنميتها على مستوى أكثر انخفاضاً من تكاليف استيرادها، مما يدفع المستوردين فى القطاع الخاص الى عدم استيرادها.

هـ- الاهتمام بالتصدير: وإعطاؤه الأولوية، وجعله من المحركات الأساسية لعملية النمو، بدلاً من أن يكون مقتصراً فقط على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.

و- تنفيذ الاتفاقيات العربية المتعلقة بتنظيم انتقال العمالة بين الأقطار العربية، وإعطائها المزايا المعطاه لمواطنى الأقطار المضيفة للعمالة.

ى- تشجيع الاستثمارات العربية فى الأقطار العربية.

ثانياً: إنشاء سوق عربية مشتركة:

إن قضية إقامة هذه السوق تستند الى تعميق مفهوم الهوية العربية والانتماء القومى، وضرورة دعم الأمن القومى العربى، إلى جانب المصلحة الاقتصادية المشتركة.

فهذه السوق يجب أن تقام تدريجيا بين الأقطار العربية، أو بين بعضها كمرحلة انتقالية، لأنها سوف تعمل على توحيد هذه الأقطار، وتعزز الأمن الاقتصادى العربى، ومن ثم تعزز الأمن القومى العربى.

وتتلخص أهم المنافع الاقتصادية للسوق، فيما يلى(١٤):

أ- سيدعم توسيع حجم هذه السوق التنمية العربية، وتُمكّن الأمة العربية من إقامة صناعات ثقيلة وصناعات حربية.

ب- إنها سوف تكون قادرة على تحقيق درجة أعلى من التكامل الاقتصادى العربى، وتخفف من حدة التبعية للخارج، وتحقق درجة أفضل من استقلالية القرار العربى.

جـ- دعم المركز التفاوضى العربى فى الاقتصاد الدولى الراهن الى درجة معتبرة من تكتلات اقتصادية كبرى.

د- تحسين مركزنا التفاوضى ـ ككتلة ـ تجاه اتفاقية الجات، وتمكين الأقطار العربية المنضمة إلى السوق من إعطاء بعضها معاملة تفضيلية لا تسرى على الدول غير الأعضاء.

من هنا يمكن القول: إنه إذا كانت العولمة ستؤثر على دول المنطقة بانخفاض أسعار موادها الخام الأساسية، وتأثر أسواقها في مجال التصدير للمنتجات الزراعية والصناعية لعدم قدرتها على المنافسة الدولية، لذلك يجب على دول المنطقة العربية أن تعمل على:

أ- الاهتمام ببرامج وخطط التنمية الاقتصادية لتقوية الاقتصاد الوطنى لكل دولة.
ب- توفير فرص العمل للحد من البطالة، بالتوسع فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
جـ- زيادة الإنتاج وتحسينه والحرص على فتح أسواق جديدة.
د- استمرار الدعم الحكومى لحماية الفئات المستحقة من ذوى الدخول المحدودة.
هـ- الحفاظ على حقوق العمال وحماية مكاسبهم الوطنية.
و- دعم المبادرات الذاتية وتشجيع العمل التطوعى لدعم جهود الحكومات فى برامج التنمية.

أما كيفية التعامل مع العولمة فى المجال السياسى فيأتى على النحو التالى:

١- **إصلاح الأوضاع الداخلية:** فالأوضاع الداخلية فى العديد من دول العالم الثالث ـ ومنها الدول العربية ـ لا تؤهلها للتعامل بفاعلية مع متطلبات عصر العولمة وتحدياته، مما يحتم ضرورة الشروع فى عملية الإصلاح الداخلى بطريقة جادة وحقيقية. ويجب أن تشمل عملية الإصلاح هذه، الأجهزة الإدارية والحكومية التى تمثل العصب الأساسى للدولة، وذلك وفقا لرؤى جديدة تجعل أجهزة الدولة ومؤسساتها أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة.

إن الإصلاح السياسى القائم على تحقيق تحول ديمقراطى حقيقى بصورة تدريجية وتراكمية، يحقق العدالة الاجتماعية ويكافح ظواهر الفساد السياسى والإدارى ، يعتبر هو المدخل الحقيقى لبناء دولة المؤسسات، وتحقيق سيادة القانون، ويرشد عملية صنع السياسات والقرارات.

٢- تطوير سياسات التكامل الإقليمي: إن تطوير سياسات التكامل الإقليمي بين دول العالم الثالث، أصبح ضرورة، وذلك نظرا لعمق التحديات التى تطرحها العولمة على هذه الدول، ومحدودية قدرتها على التعامل معها فرادى.

إن أغلب دول العالم الثالث ـ وعلى رأسها الدول العربية ـ لا تنقصها هياكل التكامل ولا التصورات والأفكار والبرامج، ولكن الذى ينقصها هو إرادة التكامل، بما تتضمنه من معانى الحرص والعمل المشترك على تذليل المشكلات والعقبات التى تعيق التكامل، وقد تكون التحديات المشتركة التى تمثلها العولمة لهذه الدول دافعاً لها لاتخاذ خطوات جادة وحقيقية على طريق تفعيل عمليات التكامل والتكتل الإقليمى فيما بينها[١٥].

فعلى دول الوطن العربى أن تسعى لتأمين نفسها بنفسها بدلاً من أن تستورد أمنها من أمريكا لقاء تكلفة اقتصادية وسياسية ومعنوية باهظة. ولكى يتحقق لها ذلك يجب عليها أن تعمل على:

أ- إعادة ترتيب البيت العربى من الداخل أولاً، وذلك بإعادة صياغة العلاقات العربية ـ العربية على أسس جديدة تقوم على المصارحة والمكاشفة.

ب- الاتفاق على ميثاق شرف عربى، وعلى وضع آلية لفض النزاعات العربية، وعلى إقامة محكمة عدل عربية.

جـ- إنشاء قوة عربية ضمن إطار الجامعة العربية هدفها الحيلولة دون اعتداء قطر عربى على آخر. ويمكن تمويل هذه القوة عبر تخصيص نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى للأقطار العربية.

ومن الواضح أن التكلفة الاقتصادية والسياسية والمعنوية لإنشاء قوة كهذه ستكون أقل بكثير من التكلفة التى تدفعها بعض

الأقطار العربية لأمريكا لتأمين نفسها. وسيكون من النتائج المهمة لإقامة هذه القوة تحرير بعض الأقطار العربية من خوفها من بعضها، والعمل على مجابهة الخطر الأساسى الذى يهدد العرب، وهو اسرائيل، ومن ثم التحرر من الهيمنة الأمريكية[١٦].

أما التعامل مع العولمة على المستوى الثقافى فيكمن فى حقيقة مؤداها أننا يجب ان نعرف كيف نستطيع فرض أنفسنا وإيصال صوتنا إلى العالم، بحيث نضمن لأنفسنا مكانه فى هذه المسيرة الكونية.

نحن أمة مكافحة من أجل إثبات وجودنا الحضارى، وهو وجود كان متحققاً فى تاريخنا الماضى، ولكننا لا ننكر أننا الآن نعانى الكثير من التعثر، إزاء المجتمعات المتقدمة، ومن الواضح أن كفاحنا ومحاولاتنا للنهوض، جاءت من باب اتقاء التهميش، لذلك كانت البداية السليمة تأتى عن طريق استدراك ما فاتنا، وأن نضع أنفسنا على بداية الطريق الذى يجمع بين أصالتنا وعراقتنا من ناحية وبين التعامل مع العولمة من ناحية أخرى.

إن حاجتنا الى تحديد ثقافتنا، واغناء هويتنا، والدفاع عن خصوصيتنا، ومقاومة الغزو الكاسح الذى يمارسه المالكون للعلم والتكنولوجيا، لا تقل عن حاجتنا الى اكتساب الأسس والأدوات التى لابد منها لممارسة التحديث ودخول عصر العلم والتكنولوجيا.

نحن فى حاجة إلى التحديث، أى إلى الانخراط فى عصر العلم والتكنولوجيا كفاعلين مساهمين، ولكننا فى نفس الوقت فى حاجة إلى مقاومة الاختراق وحماية هويتنا وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشى تحت تأثير موجات

الغزو الذى يمارس علينا وعلى العالم أجمع بوسائل العلم والتكنولوجيا. وليست هاتان الحاجتان الضروريتان متعارضتين، بل متكاملتين.

إن نجاح أى بلد من البلدان النامية، فى الحفاظ على الهوية والدفاع عن الخصوصية، مشروط بمدى عمق عملية التحديث الجارية فى هذا البلد، عملية الانخراط الواعى، فى عصر العلم والتكنولوجيا. والوسيلة فى كل ذلك هى اعتماد الإمكانيات التى توفرها العولمة نفسها، أعنى الجوانب الإيجابية منها وفى مقدمتها العلم والتكنولوجيا. وهذا ما نلمسه بوضوح فى خطط الدول الأوربية التى يدق فى كثير منها ناقوس خطر "الغزو الأمريكى" الإعلامى والثقافى(١٧).

إن أى مجتمع إذا لم يعِ اختلافاته وخصوصياته ويحاول أن يحولها إلى منظومات مرنة ومنفتحة وحوارية، فسوف يقع ـ حتى لو هرب أو قاوم العولمة ـ فى التهميش، وعندها سيعيش نوعاً من الغربة، كأن العولمة ضده.

إن العالم يتعولم وسيتعولم أكثر وأكثر، سواء رضينا أم أبينا، فإن لم نتفاعل معه من المنظور المعرفى الحوارى سنكون ضحية لحالة من القلق، وسنعطى للآخرين الفرصة لأن يفرضوا علينا أنماط ملابسهم وغذائهم وقيمهم الاجتماعية، وهذه أمور فى غاية الخطورة، فإذا لم يكن لنا وجود فى هذا العالم، فسوف نضع أنفسنا فى حالة سلبية، تتيح للآخر أن يفرض علينا ما يشاء.

إننى لست مجبرا أن أكون أمريكياً أو فرنسياً أو يابانياً، بل إننى يمكن أن أثبت وجودى فى العالم بخصوصياتى واختلافاتى، وذوقى، وأخلاقياتى، وما يمكن أن يشكل هويتى

العربية والإسلامية، التى تتميز بالمرونة، وعدم الجمود. ولكى يتحقق ذلك يمكن القول إننا بحاجة إلى:

أ- صياغة استراتيجية عربية للتعامل مع العلم والتكنولوجيا الحديثة.

ب- صياغة استراتيجية عربية متطورة للحوار مع الثقافات الأخرى، وللتعامل مع كل المتغيرات الدولية، وذلك بقصد تدعيم قدرة العرب على التكيف مع هذه المتغيرات.

جـ- إعادة النظر فى المناهج الدراسية والجامعية العربية على نحو يهدف الى تأصيل الملامح الحضارية فى الشخصية العربية لمواجهة تحولات عالم اليوم.

د- أن يوظف قدر أكبر من الثروات العربية فى خدمة العلم والتقدم التكنولوجى.

هـ- إعادة بناء الثقافة من داخلها، وربطها بهموم الشعب والأمة العربية.

و- تعميق الاتجاه العقلانى، والعمل على الاستنارة الفكرية.

ى- تعميق الوعى التاريخى العربى والإسلامى.

ز- ضرورة خلق إعلام ناضج، يبنى الإنسان العربى الواعى والقادر على أن يكون فاعلاً فى حوار المثاقفة، ومصوناً ضد أخطار العولمة.

س- الإقرار الفعلى المشخص بضرورة الحوار الديمقراطى العربى المفيد، والمتسم بالمرونة.

الهوامش

١- محمد عابد الجابرى، قضايا فى الفكر المعاصر، مرجع سابق، ص: ١٤٢،١٤١.

٢- هانس - بيتر مارتينى، هالد شومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص : ٦٠.

٣- المرجع السابق، ص : ٦٠

٤- حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى، عالم الفكر، مرجع سابق، ص : ٦٢.

٥- على الدين هلال، النظام الدولى الجديد، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، عالم الفكر، مرجع سابق، ص : ١٥.

٦- السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، مرجع سابق، ص : ٣٩.

٧- عمرو عبد الكريم، العولمة، عالم ثالث على أبواب قرن جديد، المنار الجديد، مرجع سابق، ص : ٤٢.

٨- لمزيد من التفصيل انظر: السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، مرجع سابق، ص : ٦٧.

٩- حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى، مرجع سابق، ص : ٧٢.

١٠- محمد عابد الجابرى، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات وردت فى كتاب العرب والعولمة، مرجع سابق، ص : ٣٠٣.

١١- أنظر مقتطفات مطولة من هذه الوثيقة فى:

Herald Tribune , march, 1992.

ونقلا عن: حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص : ٧٥.

١٢- محمد عابد الجابر، قضايا فى الفكر المعاصر، مرجع سابق، ص : ١٥٣.

١٣- لمزيد من التفصيل انظر: محمد الأطرش، العرب والعولمة، مرجع سابق ، ص : ٤٣.

١٤- المرجع السابق، ص : ٤٢٥.

١٥- حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد، مرجع سابق.

١٦- محمد الأطرش، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص : ٤٢٤.

١٧- محمد عابد الجابرى، العولمة والهوية الثقافية، ضمن كتاب العرب والعولمة، مرجع سابق، ص : ٣٠٧.

المحتويات



الناشـر

مكتبة بستان المعرفة

لطبع ونشر وتوزيع الكتب

كفر الدوار- الحدائق ☎: ٠٤٥/٢٢٤٢٢٨

